التغيرات الدولية
وراء غزو العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

❐ التغيرات الدولية وراء غزو العراق
مع مقالة الإصلاح في الشرق الأوسط
❐ عبدالله هاشم مولى ـ اياد حسين عامر
❐ الناشر: مركز العراق للدراسات
❐ المطبعة: الساقي للطباعة والتوزيع
❐ تصميم الغلاف والإخراج الفني: أحمد الهاشمي
❐ عدد الطبعات : ٣٠٠٠ نسخة

التغيرات الدولية

وراء غزو العراق

ومقال

الإصلاح في الشرق الأوسط

عبد الله الهاشمي

أياد حسين عامر

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

2015 م ـ 1436 هـ

مـركز العـراق للدراســات

Center Of Iraq For Studies

www.markazaliraq.net +964 7710558123

info@markazaliraq.net +964 7707961315

المحتويات

المقدمة ٥

المبحث الأول

مصادر وعوامل التغيرات في النظام الدولي

المطلب الأول ١٧

مصادر التغير في النظام الدولي ١٧

المطلب الثاني ٢٧

عوامل التحول إلى نظام دولي جديد ٢٧

أولاً: الثورة الصناعية والتكنولوجيا الثالثة... ..... ٢٨

ثانياً: التحولات في الاتحاد السوفيتي ٣١

ثالثاً: انهيار الاتحاد السوفيتي ٣٥

رابعاً: حرب الخليج الثانية وبروز النظام الدولي الجديد ٣٨

تداعيات حرب الخليج الثانية ٣٩

انتصار قوات التحالف في حرب الكلمة الثانية ٤٤

ارتباط الأزمة بمتغير حساس ومهم وهو النفط ٤٥
بروز دور الأمم المتحدة ٤٩
الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة ٥٠

المبحث الثاني

ملامح التغير في النظام الدولي

المطلب الأول: هيكل النظام الدولي الجديد ٥٨
أولاً: اتجاه القائلين بالقطبية الأحادية ٦٠
ثانياً: اتجاه القائلين بتعدد الأقطاب ٧٠
ثالثاً: اتجاه القائلين بتعدد مستويات النظام الدولي ٧٦
المطلب الثاني: الانفراد الأمريكي بالهيمنة ٧٩
أولاً: الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ٨٢
ثانياً: أمريكا واستخدام القوة العسكرية ٨٧
ثالثاً: الترويج لمواجهة الأصولية الإسلامية ٩١
المطلب الثالث: المستقبل الإسلامي والعربي ٩٩
ملف الوحدة العربية والتماسك الإسلامي ٩٩
ملف الأنظمة السياسية الحاكمة ١٠٠
ملف العلاقة بالولايات المتحدة ١٠٢

الإصلاح في الشرق الأوسط

بين المشروع الأمريكي والرغبة العربية

مقدمة المركز ١١١

مقدمة ١١٣

المدخل ١٢١

القسم الأول: رؤى الإصلاح ١٢٧

الرؤى والمبادرة الأمريكية ١٢٧

ردود الفعل الإسلامية العربية ١٣٥

مبادرة الثماني ومبادرة اسطنبول ١٣٩

التحيلات بشأن المبادرة ١٤٣

القسم الثاني: دوافع خطاب الإصلاح الأمريكي ١٥١

جدليات ما بعد احداث ١١ سبتمبر ١٥٤

التخلي عن مبدأ الاستثنائية العربية ١٥٧

حلحلة مع الإسلاميين ١٦٢

معضلات خطاب الإصلاح ١٦٥

المعضلة الأولى ١٦٥

المعضلة الثانية ١٦٦

المعضلة الثالثة ١٦٦
المعضلة الرابعة ١٦٦
المعضلة الخامسة ١٦٧
الأوضاع على الجبهة العراقية..... ١٦٩
تنشيط دبلوماسية العلاقات العامة ١٧٢
ظاهرة جديدة..... ١٧٦
أولاهما..... ١٨١
ثانيهما ١٨١
القسم الثالث: النخب المثقفة العربية وخطاب الأصلاح ١٨٣
خاتمة..... ١٩٧

المحتويات ٥

المقدمة

يعالج هذا المقال أبرز التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي، انطلاقاً من حقيقة التأثير والتأثر المتبادلين فيما بين النظام الدولي من جهة، والأنساق الفرعية الأخرى المنضوية في إطاره من جهة أخرى، ومن بينها الأمن في العالَمَيْن العربي والإسلامي، بغية التعرف على طبيعة وأبعاد تلك التغيرات، وأبرز مظاهرها ومدى تأثيرها على الأمن في العالم العربي والإسلامي عموماً، والعراق خصوصاً، وكيف أدى هذا التغير الدولي لاختيار العراق كنقطة انطلاق لإعادة رسم خارطة العالم من جديد، وتنفيذ المشروع الأمريكي للمنطقة.

فلا يمكن الاعتقاد أن الغزو الأمريكي كان وليد مخاض قريب وقرار عاجل، فإن ملاحظة لمسار العالم سياسياً والمقررات الدولية، وشرائع الأمم المتحدة، ومقررات جنيف تعكس وبما لا يقبل الشك أن هذا الخروج الأمريكي عن

المسار الدولي الذي يقر السلام واحترام حقوق الإنسان ووضع الأسس والقوانين التي تمنع انهيار المنظومة، التي اعتمدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، لابد أن يكون جاء بإعداد بعيد المدى وعميق الأثر ومدروساً بكل أبعاده ومنطلقاً من ظروف دولية معقدة، وإن ظروفاً دولية حصلت قَدْ فتحت الباب على مصراعيه لهذا الغزو، هذه الظروف هي التي نبحثها هنا، راجين أن نوفق لسبر أغوار وحقائق هذه الظروف والمتغيرات الدولية التي جعلت هذا المارد الاستكباري ينطلق نحو أهدافه في مهاجمة المشروع الإسلامي، وتحقيق كل ما خططت أمريكا له.

فإن هذا اليمين الصهيوني المتطرف، ومنذ زمنٍ بعيد كانت تتراكم لديه قناعات غزو العالم الإسلامي.

للأسباب التالية:

١ـ لضرب الدولة الإسلامية الإيرانية، الواعدة بمشروع كبير لصياغة العالم من جديد وإعطاء صورة وتصوّر وفكر وأيديولوجية وثوابت عن العديد من المسائل في العالم الإسلامي والعربي.

٢ـ وللسيطرة على الاقتصاد العربي، ومنع أي دولة في العالم من الوصول إلى آبار البترول العربي والإسلامي سوى أمريكا.

٣ـ ولاستقرار وأمن إسرائيل سيما وان إسرائيل تعاني الأمرين من نمو المشروع الإسلامي والوطني الساند لنضال الشعب الفلسطيني.

هذه القناعات كانت حيز النظرية، ولا يمكن لها أن تكون واقعاً على الأرض لولا الظروف الدولية.

ترى هل يمكن لأمريكا أن تكون ساكتة وحيادية، وهي ترى بعين دامية نمو النضال الفلسطيني وتلوّنه باللون الإسلامي المسلح.

وترى إسرائيل مهزومة أمام حزب الله البطل في جنوب لبنان، بل وما زال يناضل ويضع على جدول أولوياته فلسطين، ودفع العدوان الإسرائيلي عن لبنان، بل ترى ما يشدد إيلامها أن الإسلام خرج من مرحلة الكواليس والنظريات إلى مرحلة دولة أعادت خارطة التوازنات الإقليمية والدولية في كل المجالات السياسية والاقتصادية.

فما هذه الظروف التي مهدت لهذا المشروع الذي يتربص

بالعالم الإسلامي والعربي الدوائر لينطلق ويبسط جناحه العسكري والاحتلالي على أغلب أرجاء المعمورة الإسلامية؛ في أفغانستان والعراق ودول أخرى على قائمة المشروع الأمريكي. وكنا قد تناولنا جانبا من البحث في كتاب (الاحتلال الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط الكبير) إلا إننا هنا نتوسع في دراسة الظروف الدولية.

عبد الله الهاشمي

المبحث الأول

مصادر وعوامل التغيرات

في النظام الدولي

يتركز هذا الجزء من الدراسة حول رصد وتحليل المتغيرات والتحولات الدولية الكبرى، والتي مثلث في مجمل التداخل والترابط والتأثيرات المتبادلة فيما بينها مقدمات لتداعي النظام الدولي السابق، وبروز نظام دولي جديد أخذت ملامحه في التبلور والتشكل مع مرور الوقت وان لم تستقر على صيغة نهائية بعد. إلا أن مقدمته الأولى هي احتلال العراق وما تلاها من أزمات ظهرت في المنطقة على الساحة الإسلامية والعربية.

المطلب الأول
مصادر التغير في النظام الدولي

يتكـون النظـام الـدولي مـن مجمـوع الـدول المنضـوية في إطاره، والتي ترتبط ببعضها البعض بمجموعـة مـن التفـاعلات والعلاقات على المستويين العالمي والإقليمـي، ومـن الطبيعـي أن تفضي هذه الشبكة مـن التفـاعلات إلى حـدوث تغـيرات تؤثر في مجملها على وضع النظام الدولي، ويسـتدعي حـدوث تلك التغيرات وجود مقـدمات لهـا، قـد تعـود بجـذورها إلى سنوات طويلة سابقة.

هذه المقدمات هي ما يصفه البعض بـــ (الأزمة التي مـرّت بها كل من الرأسمالية والاشتراكية) غـير أن الفـرق الجـوهري هو أن التصدي للأزمة في المجتمعات الرأسماليـة بكـل جوانبـها الاقتصادية، والسياسية والثقافية، كان متاحـاً للمفكـرين مـن كافة الاتجاهات بما فيها الاتجـاه الماركسـي، فـذلك يُعَـدُّ مـن قبيل النقد الاجتماعي المشروع الـذي يتـيح الفرصـة للنخبـة

السياسية أن ترى البدائل المتاحة أمامها من ناحية، ويرفع مستوى الرأي العام من ناحية أخرى. أما في المجتمعات الشمولية في الاتحاد السوفيتي، وباقي دول أوربا الشرقية، فان التعرض للأزمة كان يُعَدُّ من قبيل الانشقاق والمعارضة غير المشروعة، والتي يُلاحق من يُمارسها بكل صور الملاحقة، الأمر الذي يمكن القول معه أن التحول في دول الكتلة الشرقية كان ردُّ فعل لأزمة هيكلية بالغة العمق، تتعلق بصميم بنية النظام الذي قد يحتاج إلى جراحة شاملة، تؤدي إلى تغيير نسق القيم التي تقوم عليها[1].

وهكذا، فان التغيّر في النظام الدولي لا يحدث فجأة، أو بلا مقدمات، بل أن التحول الذي يبدو على السطح فجائياً، عادة ما يكون محصّلة سلسلة من التراكمات، والتغيّرات الجزئية التي حدثت عبر فترة زمنية، بطريقة بطيئة في البداية ثم متسارعة في النهاية، ثم يأتي حدث مهم عادة حرب كبرى ليكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات، وتنتقل البشرية من حالة إلى أخرى، ومن تاريخ إلى تاريخ آخر من التوازنات

(١) انظر: السيد يسين تغيير العالم: جدلية السقوط والصعود والوسطية، التقرير الاستراتيجي العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣) مطابع الأهرام التجارية ص١٦.

والعلاقات[1]، والحروب في معظم التحولات الكبرى التي شهدها العالم كانت من جانب تعبيرا عن متناقضات كبرى في نظام قديم استهلكت مقوماته، وإشهاراً لتناقضات وعناصر جديدة تلح على البزوغ والظهور في جانب آخر.

وبالتالي ينطبق هذا التوصيف على التغيّرات الدولية، وما تمخّض عنها بما أطلق عليه مصطلح (النظام الدولي الجديد) الذي هيأت له أزمة الخليج الثانية، المنبر النموذجي، ولكن الظهور للنظام الجديد في هذه الحقبة لم يكن نتاجاً للتفاعلات الجارية في الفترة التي برز فيها فحسب، بل يمكن القول أن تجلياته بدأت بالظهور في السبعينات، وتسارعت مع نهاية الثمانينات عندما اجتاحت رياح التغيير بلدان أوروبا الشرقية، وأسفرت عن السقوط المدوّي للأنظمة الشيوعية فيها، ومع مطلع التسعينات وبمناسبة أزمة الخليج الثانية، تمَّ إعلانه ليعبِّر عن تغيّر نوعي في العلاقات والتفاعلات الدولية،

(١) انظر حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، عالم الفكر العددان الثالث والرابع، يناير/ مارس/ أيريل/ يونيو، ١٩٩٥، ص٥٦ عبد المنعم سعيد ما بعد الحرب الباردة النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار: ١٩٩٣، مصدر سابق، ص٢٤.

وخصوصاً على قمة النظام الدولي[1].

وهكذا، وفي ضوء هذه التحوّلات الدولية المعمّقة، أخذ تعبير النظام الدولي الجديد يحتلّ مساحات واسعة تعبيراً عن التغيّرات الدولية، وإظهار للنمط الجديد البازغ الجل، والاختلاف في أوساط الباحثين والمفكرين، ومن ثم تباينت حوله المواقف والرؤى.

والواقع أن الجذور التاريخية لاصطلاح (النظام الدولي الجديد) تمتدّ إلى عقود طويلة سابقة من الزمن، فالفكرة ليست جديدة، وتعبير النظام الدولي الجديد سبق تداوله عِدّة مرات.

فقد استعمله (ونستون تشرتشل) في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهو يطالب بسيادة (انغلو- ساكسونيه) تفرض مشيئة المنتصرين في الحرب بحق النصر على بقية العالم.

أي أن العالم عليه أن يعترف إن النظام الدولي الجديد هو سيادة الدولة البريطانية العظمى حسبما قررته نتائج المعارك والحروب والسياسات من فرض قوتها وبنحو لا يقبل الشك . ودخل هذا المصطلح بما يحمله من المفهوم المتقدم الذكر في

(١) انظر: عبد المنعم سعيد/المصدر السابق: ص٢٤.

كل أدبيات المرحلة آنذاك، ثم إن الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) استعمل التعبير ذاته عام ١٩٤١، وهو يُمهِّد لدخول الولايات المتحدة إلى ميادين الحرب العالمية الثانية، ويُبشّر العالم بجنة بعد الحرب متحررة من الفقر، والجهل، والمرض، والظلم السياسي والاجتماعي، وكانت أمريكا التي ما كانت لها اليد الطولى في الحرب العالمية الثانية في استعمالها هذا الاصطلاح قد أشارت إلى حقائق أبرزها : قرارها في الحرب بعد متغيرات عسكرية وأشارت أيضاً إلى إن المعركة سوف تكون لصالحها وستغير مجرى التاريخ وفق ما تريد هي . وبالفعل كان ذلك. ثم عاد التعبير مرة أخرى يتردّد على لسان (هنري كيسنجر) وهو يهندِّس لسياسة الوفاق مع الإتحاد السوفيتي، عندما كان مستشاراً للأمن القومي مع الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيسكون) ثم حينما أصبح وزيراً للخارجية فيما بعد[1]، اشارة منه الى تخفيف التوتر الذي طبع مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين القطبين سباقا لاقتسام العالم والهيمنة عليه.

(١) انظر: محمد حسنين هيكل / العرب على أعتاب القرن الـ ٢١، المستقبل العربي، عدد ١٩٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، ص ١٠.

ومع مطلع النصف الثاني من الثمانينات، تولّى ميخائيل غورباتشوف في آذار/ مارس ١٩٨٥ زعامة الحزب، والدولة في الاتحاد السوفيتي، وتبنى نهجاً مغايراً تماماً لكل من سبقه من رؤساء الإتحاد السوفيتي، على صعيد السياسة السوفيتية الخارجية والداخلية، ومن هنا راح يستخدم مصطلح (النظام الدولي الجديد) في سياق الحديث عن سياسته الخاصة، بالتقارب مع الغرب، ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وكان غورباتشوف يقصد من وراء استخدامه لهذا الاصطلاح، انه النظام الذي أعقب الحرب الباردة وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب، وان هذا النظام يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمّن أمور عدة: منها نزعُ السلاح، ومنها إحلال مبدأ توازن المصالح بدلاً من توازن القوى، انطلاقاً من التسليم بعدم قدرة أي من المعسكرين الأمريكي والسوفيتي على فرض إرادته على الآخر، ومنها نزع الصفة الإيديولوجية عن العلاقات الدولية[١].

ونتيجةً للسياسات التي شَرَعَ غورباتشوف في تطبيقها عِبْرَ

(١) انظر: علي الدين هلال /النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مصدر سابق، ص١١.

ما عُرف باسم (البيروسترويكا) و(الجلاسنوست)، فقد أخذ النظام الدولي يشهد نقلة نوعية، ويقف على أعتاب مرحلة جديدة، تختلف من حيث خصائصها وسماتها العامة عن تلك المراحل التي تطور خلالها هذا النظام طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ وحتى منتصف الثمانينات، ومنها ظهور المشروع الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وسقوط القطب الشرقي الأمر الذي حدا بالغالبية العظمى من الباحثين لاستخدام مصطلح (النظام الدولي الجديد) لوصف التطوّرات التي شهدها ويشهدها العالم في أعقاب الحرب الباردة، على اعتبار أن نهاية الحروب الكبرى في العالم يليها ظهور تحوّلات رئيسية في هيكل توزيع القوة، والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية.

وبالرغم من أن غورباتشوف كان الأسبق في استخدام مصطلح (النظام الدولي الجديد) لتوصيف مرحلة بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن قوة الدفع والانتشار الواسع لاصطلاح النظام الدولي الجديد يعودان لكثرة استخدام الرئيس الأمريكي آنذاك (جورج بوش) له، منذ الأيام الأولى لحدوث أزمة الخليج الثانية.

وفي هذا الصدد تشير بعض المصادر إلى أن بوش استعمل تعبير (النظام الدولي الجديد) (٢٧٤) مرة خلال خطاباته الرسمية وأحاديثه العامة، في الفترة ما بين أب/ أغسطس ١٩٩٠ حتى آذار/ مارس ١٩٩١[١].

وراح بوش يؤكّد خلالها على أن إرساء النظام الدولي الجديد، يقوم على قيم ومبادئ الالتزام بقواعد الشرعية الدولية، واحترام القانون الدولي، ومبدأ الأمن الجماعي، وضمان الحرية، والديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان، وحلّ النازعات بالطرق السليمة[٢]. والحقيقة عكس ذلك فالمطلوب زعامة امريكية.

ومن ثَمَّ يبدو أن هناك فارقاً جوهرياً في الهدف من استخدام الجانبين لمصطلح (النظام الدولي الجديد)، ففي حين كان يهدف غورباتشوف من وراء ذلك إلى تحقيق تقارب مع الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، يساعده في

(١) انظر: محمد حسنين هيكل /العرب على اعتاب القرن ألـ ٢١ المستقبل العربي، عدد ١٩٠، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤، ص١٠-١١.

(٢) انظر: حسين توفيق إبراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي/ مصدر سابق: ص١٠.

الخروج من الأزمة التي أوقع الاتحاد السوفيتي بها، والتأكيد على عصر الصراع الأيدلوجي، قد ولّى إلى غير رجعة.

كان الرئيس الأمريكي (جورج بوش) يروّج ويمهِّد لزعامة أمريكية، تنفرد بموقع الصدارة على قمة النظام الدولي، دون مشاركة أو منافسة مَنْ يقاسمها هذا الموقع أو الدور، ومن ثم فرض مخطط للصهيونية من خلال اليمين المتطرف، وذلك عن طريق فرض الديمقراطية الغربية بديلاً عن الإسلام، وتأسيس خارطة جديدة للشرق الأوسط، وهيمنة إسرائيل على العالم، ودمجها داخل الشرق الأوسط.

والوقوف بوجه المدّ الإسلامي، ومحاربة إيران، وأيّاً كان الأمر، فإن التغيّرات التي شهدها ويشهدها النظام الدولي منذ منتصف الثمانينات، تفرض الحديث عن جديد النظام الدولي والذي يميّزه عن سابقه، الذي ساد إبّان حقبة الحرب الباردة، ولعلَّ هذا الأمر موضع اتفاق، تشير إليه أغلب دراسات الباحثين والمفكرين العرب والغربيين، إلا أن الاختلاف بينهم يتمحّور حول طبيعة هذه التغيّرات، وما أفضت إليه، وربما يرجع ذلك إلى عمق التحولات الدولية، وسرعة حدوثها،

وتداخلها وتداعياتها، الأمر الذي تضاءلت معه القدرة على التنبؤ بما قد تؤول إليه الأمور، فجعلت بعض الباحثين أسرى للأحداث المتحركة والتفاعلات غير المستقرة.

المطلب الثاني
عوامل التحول إلى نظام دولي جديد

يتمحور التركيز لدى أغلب المهتمين في هذا المجال حول أربعة متغيرات، وتحولات كبرى، يعود لها الاثر في التحوّل نحو نظام دولي جديد.

وتتمثل تلك التغيرات في:

١ـ الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة.

٢ـ التحولات في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية منذ عام ١٩٨٥.

٣ـ انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكّكه.

٤ـ حرب الخليج الثانية.

وفيما يلي عرضاً لأهم جوانب هذه المتغيرات، وكيفية تأثيرها في تشكيل النظام الدولي الجديد.

أولاً: الثـورة الصـناعية والتكنولوجيـا الثالثـة، وانعكاساتها على النظام الدولي

تشكّل التطورات العلميـة المعاصـرة، ثـورة جديـدة بكـل المقاييس والمعايير.

فـالثورة الأولى الـتي بـدأت في إنجلتـرا، وتبعتـها الـدول الأوربية، والولايات المتحدة، مستندةً إلى المخترعـات العلميـة في القـرنين الثـامن عشـر والتاسـع عشـر، وركّـزت علـى التكنولوجيا الثقيلة لصناعات الحديد والصلب، وما نجم عنـها من صناعة للآلات والعربات والدبابات.

والثـورة الثانيـة جـاءت بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، واعتمدت على التقدم التكنولوجي، الذي حـدث أثنـاء فتـرة الحرب، وفي مقدمته اكتشاف أسرار النواة، واختراع الأسـلحة النووية، وعكفت على الصناعات الأقلُّ ثقلاً؛ مثل الصـناعات الكيماوية، ووجدت هذه الثورة قاعدتها الأساسية في كل مـن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وأما الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة فتتميز في أنهـا تقوم علـى التطـور الكـبير في مجـالات الفضـاء والمعلومـات،

والعقول الإلكترونية، والهندسة والوراثة، كما تقوم على الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلمية المكثّفة، وبالتالي فهي تعتمد على مصدر متجدد، وهو التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار، فطوّرت المعلومات بشكل مهذَّب، ودمجت بين العلم والتكنولوجيا، وحوّلته إلى قوة إنتاجية مباشرة، وتتركّز القاعدة الأساسية لهذا التقدم التكنولوجي في كل من الولايات المتحدة واليابان، وبعض دول أوروبا الغربية[1].

لقد انعكست آثار هذه الثورة على كل بقاع العالم، وإنْ

(١) انظر: عبد المنعم سعيد ما بعد الحرب الباردة / النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار ١٩٩٣، التقرير الاستراتيجي العربي١٩٩٣: ص٢٥، ولمزيد من التفاصيل انظر: علي الدين هلال النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مصدر سابق، ص١٣- ١٥. حسنين توفيق إبراهيم النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مصدر سابق، ص٥٣، احمد الجباعي، آثار توفيق إبراهيم النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مصدر سابق ص٥٣، احمد الجباعي، آثار الانكفاء السوفيتي على الوضع العربي الأسباب والنتائج والتحديات، الوحدة، محور العرب والنظام الدولي الجديد (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، عدد ٩٠، السنة الثامنة، آذار/ مارس ١٩٩٢ ص٢٥.

كان ذلك بدرجات متفاوتة وعلى مستويات متعددة، سياسياً واقتصادياً، كما أدّت هذه الثورة إلى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية سواءً القومية منها أو العابرة للقوميات (العولمة)، والى إعادة توزيع الفائض على الصعيد العالمي، وإعادة توزيع مراكز القوى فيه[1]، وعلى صعيد القيم مكّنت الثورة الهائلة في مجالات الاتصالات والمعلومات الدول المُمْسِكة بزمام هذه الثورة من نشر قيمها وأطرها الفكرية، وتسبغ عليها طابعاً علمياً، وهذا الأمر يثير العديد من التساؤلات حول الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب ذات الهويات غير الغربية[2]، ولعلَّ هذه الثورة بإنجازاتها الهائلة يمكن أن تؤدي إلى إعادة تعريف عناصر قوة الدولة، فضلاً عن إعادة تعريف بعض المفاهيم الرئيسية مثل السيادة والحدود الدولية وما إلى ذلك، كما أنّها سوف تعيد تشكيل بعض التوازنات القائمة لما قد يترتب عليها من آثار متداخلة[3]. بل أن العولمة انطلقت بكل قواها لتفرض

(١) انظر: احمد الجباعي/ المصدر السابق: ص٢٦.

(٢) انظر: حسنين توفيق إبراهيم: المصدر السابق/ ص٥٧.

(٣) للمزيد انظر: أحمد الجباعي: المصدر السابق/ ص٢٥.

مشروعها وثقافتها على العالم وتعيد صياغته وتجعل مركزيته بيد الاستكبار الدولي بعد إلغاء القيم المحلية والسماوية.

وهكذا يمكننا القول: أن كافّة التغيرات التي جرت وتجري في الوقت الراهن، تتم في إطار ثورة تكنولوجية ثالثة، تعتبر من المداخل الهامة في تحديد طبيعة هيكل أو بنية النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وان انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أفسح المجال بشكل رئيسي لبروز النظام الدولي الجديد يرجع في أحد أهم أسبابه إلى تخلّفه وعجزه عن مواكبة إنجازات هذه الثورة التكنولوجية، وعدم قدرته على ملاحقة مخرجاتها في دول المعسكر الرأسمالي. بل كان ضحيتها وان واحدة من ابرز الأساليب لتدمير المعسكر الاشتراكي أبان الحرب الباردة هو العولمة الثقافية.

ثانياً: التحولات في الاتحاد السوفيتي وبقيّة دول أوربا الشرقية

يمكن القول أن عام ١٩٨٥ يعتبر بداية التحولات العميقة التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي وبقية مجموعة الدول

الاشتراكية في أوربا الشرقية، حين تولّى غورباتشوف زعامة الحكم في الاتحاد السوفيتي، وقد مثلت سياستا «البيروسترويكا» اللتان طرحهما غورباتشوف قوة الدفع للتحولات في الاتحاد السوفيتي، وفي بقية دول أوربا الشرقية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ولعلّ تأثر دول أوربا الشرقية بالتحولات التي انطلقت في الاتحاد السوفيتي في تلك الحقبة ناتج عن عاملين رئيسيين[1]:

أ) طبيعة الارتباط التاريخي والسياسي والأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي، وبقية بلدان أوروبا الشرقية.

ب) إنَّ مظاهر الأزمة في بلدان أوروبا الشرقية كانت قريبة من تلك التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي عشيّة تولّي غورباتشوف السلطة، ومن هنا فقد انطلقت عدوى البيروسترويكا السوفيتية بسرعة كبيرة نحو بلدان أوروبا الشرقية، فكانت بمثابة الشرارة التي ألهبت فتيل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، لا سيما وأن الاتحاد السوفيتي كان يمثّل الدولة القائد لمجوعة

(١) انظر: حسنين توفيق ابراهيم، المصدر السابق، ص٥٨.

الاشتراكية وقطبها المركزي، ولقد أفضت التحولات العميقة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية إلى[1]:

١ـ إنهيار الأنظمة الشيوعية في هذه الدول، وهي أنظمة كانت تتمحور حول الحزب الواحد، والأيديولوجية المغلقة، والدور المركزي للدولة، واتجاهها إلى تبنّي أشكالاً من التعددية السياسية والاقتصاد الحر.

٢ـ الأمر الذي ترتّب عليه تحلّل الهياكل التنظيمية للكتلة الاشتراكية، وهي الكوميوكون وحلف وارسو، وعلى الصعيد الخارجي اتجهت هذه الدول إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، والسعي إلى الاشتراك في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية.

٣ـ انتهاء المواجهة الإستراتيجية بين القوتين العظميين، وبالتالي تمَّ وضع نهاية للحرب الباردة بمعناها التقليدي.

٤ـ إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية ووسط آسيا.

---

(١) انظر: حسنين توفيق إبراهيم/ المصدر السابق: ص٥٨.

فقد كانت للقوة السوفيتية الضخمة الدور الأساسي في دعم استقرار أوروبا، والفوضى العنيفة لحركة القوميات المتصارعة، وقاعدة عدم الاستقرار التي أفضت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، إضافة إلى سلاسل لم تنته طوال عشرة قرون من الحروب الإقليمية الصغيرة، إلا مع بروز التوازن العسكري بين الاتحاد السوفيتي والغرب، وبانهيار الاتحاد السوفيتي كقوة مركزية جاذبة، عمّت التمزقات التي تتمحور في أغلبها حول النزعة القومية مختلف دول أوربا الشرقية، وقد قاد ذلك الانهيار العظيم إلى إعادة تسكين جمهوريات الاتحاد السوفيتي في روابط جغرافية وسياسية جديدة، والى إحداث التغيّرات الجغرافية السياسية الناشئة عن اهتزازات التوازنات الإستراتيجية في أوروبا بصورة خاصة[1].

وهكذا، فقد كان لنهاية الحرب الباردة وتطبيق البيروسترويكا والجلاسنوست الدور المركزي في تحريك التحولات الكبرى التي جرت في الاتحاد السوفيتي، وبقية بلدان أوروبا الشرقية داخلياً وخارجياً خلال النصف الثاني من الثمانينات، وقد كان لهذه التحولات التي انتهت بانهيار

(١) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩١، مصدر سابق، ص٥٦.

الاتحاد السوفيتي وتفكّكه تأثيراتها وانعكاساتها العميقة على النظام الدولي.

ثالثاً: انهيار الاتحاد السوفيتي

يتفق اغلب الباحثين على إن الاتحاد السوفيتي قد دخل أعقاب الانقلاب الفاشل الذي وقع ضد غورباتشوف في آب/أغسطس ١٩٩١، مرحلة التفكّك والانهيار كدولة وككيان سياسي بصورة متسارعة، تمثلت في اتجاه جمهورياته نحو الاستقلال وقيامها بتشكيل رابطة (الكومنولث الجديد) على أنقاض الإمبراطورية المتهاوية، ويُرجع هؤلاء الباحثون أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي ذات الصلة بالتأثير على مسيرة النظام الدولي، إلى عدد من العوامل منها:

١ـ إفلاس الإيديولوجية إفلاساً شاملاً في المجتمعات الاشتراكية، ذلك أن الأيديولوجية قد تحوّلت إلى مؤسسات تنسب لنفسها صفة تجسيد الإيديولوجية، في حين أصبحت هذه المؤسسات في نظر الجماهير أدوات كبت، ولم تعدّ لها جاذبية، ولم تَعُدّ تمثّل مصدر إلهام، الأمر الذي أدّى إلى تفشي الفساد نتيجة هذا الكبت، ونشوء طبقة جديدة من

المنتفعين بالمؤسسات الاشتراكية، ومن ثَمَّ أصبحت الاشتراكية والتخطيط المركزي قاصران عن تلبية احتياجات المواطنين في المجتمع السوفيتي، وهذا عيبٌ يمسُّ الأيديولوجية في الصميم، الأمر الذي أدّى إلى غياب عنصر التماسك الذي تجسِّده الأيديولوجية، وانتعاش عوامل التفكيك متمثلة في الإيديولوجيات الدينية والقومية والعرفية[1].

٢ـ وجود بعض المشكلات وجوانب القصور التي شابت إدارة غورباتشوف لعلمية التحوّل السياسي والاقتصادي في الاتحاد السوفيتي، وقد ترتَّب عليها استمرار شبح الأزمة الاقتصادية مخيماً على الاتحاد السوفيتي من ناحية، واختلال الصيغة التوازنية الداخلية التي اتّبعها غورباتشوف حيال التيارات السياسية المختلفة من ناحية ثانية، عندما سعى غورباتشوف لتوجيه ضربة للجناح المحافظ الذي كان بعض

(١) انظر: محمد سيد أحمد / لماذا انهار الاتحاد السوفيتي؟ في عبد العليم محرر ملف (انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته على الوطن العربي) ندوة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، والتي عقدت يومي ٢٢-٢٣ فبراير ١٩٩٢، السياسة الدولية: عدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢، ص١٤، كذلك انظر: احمد إبراهيم محمود / ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة السياسة الدولية: عدد ١٠٩، يوليو، ١٩٩٢، ص١٤٩.

رموزه يتولّى قيادة الجيش والداخلية والمخابرات العامة، وقع الانقلاب الفاشل الذي عجَّل بانهيار الاتحاد السوفيتي[1].

٣ـ تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي، فقد كان الاتحاد السوفيتي يشكّل إمبراطورية مترامية الأطراف تضمّ العديد من القوميات واللغات والأجناس التي لم تكن متشابهة من حيث التاريخ والثقافة واللغة والأوضاع الاجتماعية، ومع تولّي غورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي واتجاهه لتطبيق الجلاسنوست والبيروسترويكا، بدأت صحوة القوميات في الاتحاد السوفيتي، وقد بدأت هذه الصحوة بالمطالبة من قبل بعض الجمهوريات الاتحادية بتغليب اللغة القومية على لغة الاتحاد، وتطورت إلى المطالبة بضرورة إخراج الروس وأبناء القوميات الأخرى، وانتهت بتحقيق الاستقلال والسيادة[2].

---

(١) انظر: حسنين توفيق إبراهيم /النظام الدولي الجديد في الفكر العربي: مصدر سابق، ص٥٩، ولمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مصدر سابق ص٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر: حسنين توفيق إبراهيم /النظام الدولي الجديد في الفكر العربي: مصدر سابق: ص٥٩ –٦٠، ولمزيد من التفاصيل انظر: طه عبد العليم (محرر) /انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي: مصدر سابق، ص ١١٠– ١٧٩.

رابعاً: حرب الخليج الثانية وبروز النظام الدولي الجديد

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل بعض الدلالات الهامة لأزمة الخليج الثانية وانعكاساتها على النظام الدولي، باعتبارها أوّل تطبيقات الوضع الدولي الجديد، ذلك أن هذه الحرب مثّلتْ منعطفاً مهماً وحداً فاصلاً في مسيرة تطوّر النظام الدولي.

ولعلَّ من الأمور التي تعد محل اتفاق عام في أوساط الباحثين والمفكرين السياسيين، ذلك الدور المهم الذي لعبته أزمة الخليج الثانية في التأثير على تطور النظام الدولي، واعتبارها إحدى المتغيرات الحاسمة في الانطلاقة نحو بروز دولي جديد، ويتفق أغلب الباحثين والمفكرين العرب على مجموعة من النقاط المهمة التي تشير إلى دلالات وانعكاسات الأزمة على النظام الدولي، وبدء مرحلة جديدة في تاريخه، ويمكن إجمالها فيما يلي:

تداعيات حرب الخليج الثانية

يرى البعض أن أزمة الخليج تجد جذورها في أعقاب

انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وخروج العراق من تلك الحرب، وهو يمتلك ترسانة أعطته إياه الإدارة الأمريكية والموساد؛ لضرب الدولة الإسلامية بل المشروع الإسلامي في المنطقة يوم كانت السياسة الأمريكية تميل إلى سياسة استبدال الشاه بشرطي جديد في المنطقة وهو النظام الصدامي، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتحركان لتطلبا من العراق تخفيض قواته المسلحة، ووقف تطوير قدراته الصاروخية والكيماوية والنووية، وراحتا تشدّدان عليه خناقاً اقتصادياً، وعزلة سياسية، وهجوماً إعلامياً حتى أوصلتاه إلى وضع اقتصادي وسياسي صعب للغاية، وذلك من أجل مصادرة هذا السلاح بعدما اخفق العراق في تعهداته في إسقاط الدولة الإسلامية في إيران وضرب التحرك الإسلامي المتنامي في العراق، بل على العكس لاحظت الإدارة الأمريكية إن إيران خرجت وهي مستقرة، وعملت على بناء ترسانتها العسكرية وتطوير اقتصادها، ولاحظت تنامي المدّ الإسلامي في العراق، وبالتالي فقد أدّت هذه السياسات الضاغطة إلى وقوع العراق في الشرك المنصوب له فقام بغزو الكويت، مما هيأ الذريعة

المطلوبة للولايات المتحدة وحلفائها لتنفيذ مخططاتها في المنطقة، وهكذا فقد وضعت الأزمة النظام الإقليمي العربي والإسلامي في مواجهة النظام الدولي، وقد تمكّن الأخير بفضل التحرك النشط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل التحالف العسكري والسياسي الدولي المضاد للعراق من تثبيت دعائمه، بينما عانى الموقف العربي والإسلامي من الانقسام والفوضى والتبعثر، نتيجة لتباين المواقف والرؤى حيال الأزمة وتداعياتها، وسبل معالجتها والخروج من مأزقها[1] سيما وأن سياسة صدام لها الدور المباشر في تمزيق الصف الإسلامي والعربي من خلال الحروب العدوانية التي شنها على دول الجوار (إيران ـ والكويت) فأحدثت هذه السياسة تمزيقاً لم تشهد له المنطقة مثيلاً في تاريخها لا اقل عربياً . وكان صدام تولى تهيئة متغيرات إقليمية تُدخل أمريكا في المنطقة ونتيجة للكيفية التي أدارت بها الولايات المتحدة الأزمة ثم الحرب على مختلف الاصعدة السياسية

(١) انظر: منير شقيق، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة: مصدر سابق ص٣٠، وما بعدها. حسنين توفيق إبراهيم /النظام الدولي الجديد في آل فكر العربي: مصدر سابق، ص٦٣.

والعسكرية، تمكّنت من ممارسة دور القوة العظمى الوحيدة القادرة على صياغة النظام الدولي الجديد وحمايته، ولعلّ ما يعزز هذا التوجه الأمريكي هو تلك القدرة الفريدة التي أكّدتها الولايات المتحدة في التأثير على حلفائها وحشدهم خلف سياستها، وتوزيع الأدوار على تلك الدول، فقد كانت تدور سياسات الدول الغربية عموماً في الفلك الأمريكي، وتراوحت أدوارها من الدعم المالي والاقتصادي إلى الانضواء تحت الراية العسكرية الأمريكية، الأمر الذي يشير إلى تعزيز القبضة الأمريكية على تطورات النظام الدولي البازغ من جهة، وخضوع القوى الأخرى للإدارة الأمريكية أو القبول بها ولو مرحلياً من جهة ثانية.

وعليه يمكن اعتبار حرب الخليج الثانية مقدّمة لغزو العراق لمسائل عديدة، لأنها اختبرت نبض القوى الدولية، وبنفس الوقت ركَزتْ إحدى ركائزها العسكرية وقواعدها في المنطقة، وانطلقت تعدّ العدة للهدف الآخر وهو غزو العراق، فمارست حصاراً جائراً لشعب العراق، وطبخت على نار هادئة الوضع السياسي الدولي والإقليمي والعراقي لما بعد الاحتلال، وأخذت تدرس المكونات السياسية العراقية

وكيفية ربط خيوط الوضع السياسي المتباعد والمتعدد سياسياً ومذهبياً وقومياً، بعامل حسابي ثابت؛ وهو القرار الأمريكي، بل وتستفيد أكثر في أقناع العقلية الأمريكية حكومة وشعباً لقبول خيار الحرب، وتمرير القرارات الجائرة.

نعم أخذوا يعدّون العدة ـ بعد الانتصارات التي أحرزوها في حرب الخليج الثانية ـ لحرب واسعة في هذه المنطقة وتحت عناوين وذرائع متعددة وصولاً لأهدافهم، فجوّعوا الشعب العراقي كي يقبل خيار الاحتلال كمنقذٍ له من محنته، وسوف يرحب هذا الشعب به، لأنه أغنى طموحاته وأزال معاناته، وهذا ما ذهبت إليه شبكة «فوكس» أو (C.N.N) إذ أدّعت نصراً عسكرياً لأمريكا، فقد نشرت صحيفة نيويروك تايمز[1].

قصة إخراج الانتصار الأمريكي في حرب تحرير العراق، وهي قصة واهية أخرجتها وكالة المخابرات الأمريكية خلاصتها: خطة هذه المخابرات في أن تعكس صوراً لأبناء الشعب العراقي، وهم يحملون العلم العراقي والأمريكي، ملوحيّن به لاستقبال المحتل الأمريكي، أمتناناً للتحرر والخلاص، وعرفاناً للديمقراطية والسلام، الذي صنعته

(١) new yourk times, ١٩،١٠،٢٠٠٤.

الأساطيل الأمريكية.

نعم امريكا بعد حرب الخليج الثانية أيقنت أنها قادرة على غزو العراق والعالم الإسلامي، وسوف تلوِّح شعوب العالم الإسلامي على امتداده لاستقبالها شاء أم أبى، بل هذه ايديولوجية تجعل الأمر حتمياً، بما تمارسه عليها من قهر وسطوة وتجويع، فهي في الوقت الذي استخدمت كل وسائل القوة العسكرية والتكنولوجية المتطورة، فإنها أيضاً استخدمت القهر والتجويع والكذب أسلوباً لبلوغ نواياها، ومن الطبيعي أن ترى أمريكا أن كلَّ هذا ممكناً، لأنها وبعد المتغيرات الدولية وحدها سيدة الموقف دون حساب ولا رادع.

انتصار قوات التحالف في حرب الكلمة الثانية

إنَّ الانتصار الكاسح الذي حققته قوات التحالف على العراق، أدى إلى تدعيم مركز الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بالمعنى الاستراتيجي، وبعد الحرب الباردة فهي:

أولاً : تخلصت من عقدة فيتنام.

ثانياً: دعمت نفوذها في منطقة الخليج، الأمر الذي يدعم

مركزها في مواجهة أية قوة كبرى منافسة تريد أن تكون قطباً أو قد تكون كذلك في المستقبل، وبخاصة أوروبا الغربية واليابان وإيران .

وهكذا يتضح أن الولايات المتجحدة (المتحدة) عمدت إلى استخدام أقصى ما في حوزتها من آلية عسكرية متطوّرة تقوم على تكنولوجيا رفيعة، ليس فقط بقصد تحقيق نصر عسكري حاسم وفي مدة زمنية قياسية؛ وإنما أيضاً توجيه رسالة لمنافسيها المحتملين كاليابان وأوروبا بعدم جدوى أي محاولة من قبلهم، لأن يلعبوا دوراً قطبياً بعد السوفيت، أو الإنكار والتغاضي عن الدور القيادي المتميّز للولايات المتحدة في تحديد مواقف الدول الأخرى وأدوارها، من خلال استخدامها في سبيل ذلك العديد من أساليب الضغط والتأثير على هذه القوى، الأمر الذي يدعم مكانة الولايات المتحدة كقطب واحد على المستوى الاستراتيجي.

ارتباط الأزمة بمتغير حساس ومهم وهو النفط

أحد مبررات التحرك السريع للولايات المتحدة (الضربة الاستباقية) حيال الأزمة وحشدها لقوات التحالف الدولي،

هو الحيلولة دون هيمنة العراق أو أي دولة في العالم، على نفط الخليج مما يعني منع استمرار تدفق النفط الى الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان[1].

ونفط العراق وحده عامل حساس في الهدف الأمريكي، الذي ينتظر السوانح الدولية كي تضع يدها عليه، فإن حجم الاحتياطات المثبتة (proven) وفق الأرقام الرسمية لوزارة النفط العراقية، والمستمدة من قبل المراجع النفطية المختصة عالمياً، ما يبلغ مقداره (١١٢) مليار برميل، أما حجم الاحتياطي المحتمل يزيد على (٢٠٠) مليار برميل، ويضاف إلى ذلك عامل مهم يتعلق بكلفة عمليات الاستكشاف والحفر، فإن كلفة الإنتاج [2]

النفطي وتطويره تتراوح بين (١،٥ ـ ٢) دولاراً للبرميل الواحد، وبهذا يعتبر أوطأ الكلف ليس على مستوى العالم فحسب، بل حتى بالمقارنة إلى المخزون النفطي في الشرق

(١) انظر: جمال قنان / نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة المستقبل العربي، عدد ١٨٠ فبراير/شباط ١٩٩٤، ص٧٦-٧٧، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مصدر سابق، ص٧٣.

(٢) انظر: الدكتور محمد ازهر سعيد السماك/اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ـ ١٩٧٩ ص ٣٩ـ٥٠

الأوسط.

والولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً حقيقة أن النفط العراقي على الرغم من (٧٨) عاماً على اكتشاف النفط في بئر باب كركوك عام ١٩٢٧، فإن الحقول المطوّرة والمنتجة لا تزيد عن (١٥) حقلاً من أصل (٧٣) حقلاً مكتشفاً، وواقع الحال أن هذا لا يعدّ شيئاً إزاء المخزون النفطي السائل والحقول العملاقة وفق كل المقاييس، مثل حقول مجنون ونهر عمر،الحلفاية، غرب القرنة، الناصرية، الركاوي شرق بغداد ... الخ.

ففي الجنوب وحده (١١) حقلاً تبلغ طاقتها الإنتاجية (٣) مليون برميل يومياً.

والى هذا أشار الخبير النفطي العراقي طارق شفيق في تشرين الأول/ أكتوبر/ ٢٠٠٣، قائلاً: «لوتم اعتماد أسلوب التوزيع الحجمي Size Distribution ونسب النجاح المختلفة لعمليات الاستكشاف، فإن حجم الاحتياطات المحتملة قد تصل ما بين (٢٨٠ ـ ٣٦٠) مليار برميل في (١٤٣ ـ ١٨٣) تركيباً.

وأما ما يتعلق بكلف الاستكشاف والتطوير، فإنه وفقاً لإحصائيات شركات النفط ذات الامتياز في العراق، فإنها

بلغت (٢٦) سنتاً للبرميل الواحد، كمعدل العمليات في العراق؛ منها (٠،١) سنت للبرميل في الجنوب و(٠،٤) سنت في الشمال الشرقي لنهر دجلة.

وبنحو أدق حسب الدراسة التي أعدّها الخبير المعروف ماس ستوفر (Thomas Stauffer) قد تكلّف دولاراً واحداً للبرميل في العراق، ودولارين للكويت و(٣،٥ــ٣،٧٥) دولاراً للحقول البرية في أبو ظبي و (٦ـ٧) دولاراً للحقول البحرية في أبو ظبي و (٣ـ٥) دولاراً في فنزويلا، والسؤال الذي يطرح نفسه أن نفطاً بهذا الكم والنوعية ألا يكون هدفاً راسخاً لأمريكا، لتتربص من أجل السيطرة، عليه كل فرصة، وما يدعى أن صدام كان مستعداً لإعطاء هذا النفط لأمريكا دون قيد أو شرط، ويسهّل لأمريكا الوصول بالقدر والنحو الذي تريد، يندفع هذا بأن تنامي المدّ الإسلامي والمعارضة الإسلامية في العراق ووجود دولة أسلامية ساندة للنضال في المنطقة، (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) يجعل من الممكن سقوط هذا السلاح البترولي بيدها، كما سقط البترول الإيراني بيد الإسلاميين، وهذه مشكلة تغيِّر مجرى وحركة التاريخ، وترسم خارطة العالم بنحو يجعل أمريكا مستعدة لخوض المعركة، وكما

قلنا من أجل هذا المتغير الحسّاس والمهم ألا وهو النفط.

وهكذا فإن بروز الدور الأمريكي في منطقة الخليج من شأنه تدعيم مركز الولايات المتحدة كقطب أوحد على الصعيد الدولي في المستقبل المنظور، فدورها في الخليج وسيطرتها ولو غير المباشرة على النفط تمثل أحد المداخل لإعادة صياغة علاقتها بأوروبا الغربية واليابان على أسس جديدة، بأن تكون دولاً ثانوية وأن تكون السيادة لأمريكا وحدها، وهي القطب الأوحد، وأن تنفذ مآربها والأهداف الصهيونية المرسومة لها.

وترتيباً على ما سبق، فقد تمكّنت الولايات المتحدة من توظيف المواجهة للازمة بكل أبعادها من أجل تحقيق مزايا إستراتيجية بعيدة المدى، إزاء مكامن التحدّي المحتملة، وبما يمكّنها من صياغة واقع دولي جديد تحتلُّ فيه الدور الأول على صعيد السياسة الدولية.

بروز دور الأمم المتحدة

وقد تجسَّد ذلك في سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن والتي أعطت الشرعية الدولية لتحرك التحالف الدولي ضد

العراق[1].

ولعلَّ الطريقة التي أدارت بها الأمم المتحدة هذه الأزمة تشكل سابقة فريدة من نوعها، إذ لا يوجد لها مثيل في تاريخها، فعلى مدى فترة زمنية لا تتجاوز أربعة أشهر، بدءاً من الاحتلال العراقي للكويت في ٢ أب/أغسطس وحتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، اتخذ مجلس الأمن حيال هذه الأزمة اثني عشر قراراً، وانعقد خلالها مرتين على مستوى وزراء الخارجية، وجاءت قراراته جميعها استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق، وعكست إصراراً على استخدام أقصى ما في حوزة مجلس الأمن من سلطات، وتلك كلها لم تعرفها الأمم المتحدة في تاريخها قط قبل اندلاع تلك الأزمة، فلم يسبق لمجلس الأمن أن اتخذ مثل هذا العدد من القرارات تجاه أزمة واحدة، ولم يجتمع على مستوى وزراء الخارجية في الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٩٠ سوى مرتين فقط[2].

الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة

مثلت الأزمة مناسبة لإبراز الثورة الصناعية

(١) انظر: حسن نافعة /الأمم المتحدة والقضايا العربية: مصدر سابق، ص١٨.

(٢) انظر: حسن نافعة /الأمم المتحدة والقضايا العربية: مصدر سابق ١٨ .

والتكنولوجية الثالثة (عالم الفضاء) وتجسيد بعض تطبيقاتها، وخاصة في مجالات التسلح والمراقبة والإنذار والمعلومات والاتصالات، الأمر الذي أسهم في تقليص زمن الحرب، وتخفيض الخسائر البشرية إلى أقصى حد ممكن[1].

وخلاصة القول هنا: أن حرب الخليج ليست مجرد عرض طارئ ذي أهمية ثانوية ومدى إقليمي، بل هي عكس ذلك، حدث من أكبر الأحداث التي عرفها عصرنا، إنها الإشارة إلى أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي طبعها نزاع الشرق مع الغرب، ولّت دون رجعة، وقد أنتجت مرحلة جديدة في حياة النظام الدولي، وهو النظام القطبي الأوحد.الذي يريد أن يتأصل كواقع من خلال احتلال العراق . لينطلق نحو أهدافه الأخرى.

(١) انظر: حسنين توفيق إبراهيم /النظام الدولي الجديد في الفكر العربي: مصدر سابق، ص٦٤.

المبحث الثاني

ملاحمح التغير

في النظام الدولي

لقد تميزت أعوام الحرب الباردة بوجود قطبين كبيرين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ويقود كل منهما معسكراً من الدول والهياكل التنظيمية في مواجهة القطب الآخر، ففي المعسكر الغربي كانت ثمة أحلاف أبرزها (الناتو)، وفي المعسكر الشرقي حلف (وارشو).

ويعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال دوره كقطب مقابل للولايات المتحدة، ليس نهاية لحقبة الحرب الباردة فحسب، بل هو يمثّل أيضاً بداية مرحلة جديدة في حياة النظام الدولي، تختلف في سماتها ومعطياتها عن تلك التي سادت طيلة عقود الحرب البادرة، والتي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف الثمانينات على وجه التقريب.

وفي إطار تحليل هيكل أو بنية النظام الدولي، والدور الذي يلعبه في تحديد نمط العلاقات الدولية، يمكن القول بوجود مدرستين ظهرتا في حقبة الحرب الباردة على طرفي نقيض في هذا المجال .

المدرسة الأولى: يرى أنصارها أن نظام القطبية الثنائية بخصائصه التي تقوم على وجود عملاقين، كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لديهما من القوة ما يفوق باقي الدول مجتمعة، سواء تلك المتحالفة مع أياً منها أو خارج التحالفات، يمكن أن يمثّل عامل الاستقرار في النظام الدولي، أكثر من ذلك يوجد في النظام متعدد الأقطاب multiplier، وكان أول من نظر في هذه العلاقة (كينيث والتز)، وقدم هذا الطرح في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية.

المدرسة الثانية: أصحاب هذه المدرسة يرون أنه كلما انتقل النظام الدولي من كونه يمثل قطبية ثنائية ليكون قطبية متعددة، فإن احتمالية الحرب سوف تقل أن لم تأخذ في الاختفاء، وحجتهم في ذلك أن وجود كتلتين من الدول، تقلّل من حرية الأعضاء المشتركين في كل كتلة في التفاعل مع البلدان الأخرى، خارج الكتلة المشتركين فيها، ومن ثم فكلما زاد عدد الأقطاب غير المشتركين في التحالفات، فإن إمكانية وجود أنماط من التفاعل وتوزيعات القوة والخيارات المختلفة سوف تتزايد في النظام الدولي، ورغم أن عضوية التحالف تقلل من مدى وكثافة الصراع بين الدول المشتركة في

التحالف، فإن مدى الصراعات وكثافتها سوف تتزايد على الدول الموجودة خارج التحالف.

ويعتبر (كارل دويتش) و (ديفيد سنجر) من أبرز المنظرين لهذا الطرح.

وفي ضوء التغيرات الدولية، التي أخذت حدّتها في التسارع في أواخر الثمانينات ومع أوائل التسعينات، فقط أصبح من الممكن القول: إننا نعيش نظاماً دولياً من السمات ما يجعله مختلفاً ومتميزاً عن المرحلة السابقة عليه، وأن هناك عدداً من القضايا التي تفرضها الأحداث ينبغي الوقوف عندها بالتحليل، حتى يمكن طرح نتائجها وتداعياتها، ويأتي في مقدمة القضايا الهامة التي تطرحها التغيرات الدولية، تلك المتعلقة بطبيعة هيكل النظام الدولي في ظل هذا الوضع المتغير.

المطلب الأول
هيكل النظام الدولي الجديد ومراكز القوى الفاعلة فيه

المقصود بهيكل النظام الدولي: هو تراتيبية العلاقات بين الدول الرئيسية في النظام الدولي، طبقاً لنمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بينها[1]، ولعلّ اهتمام الباحثين لنمط بتحليل هيكل النظام الدولي يأتي نظراً لانعكاسات مثل هذا التوزيع أي: توزيع الموارد والقدرات على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة أحدها أو بعضها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين، علاوة على أهمية بنية النظام الدولي في تحديد وضع الاستقرار أو العنف والفوضى والصراع على الساحة الدولية.

---

(١) للمزيد من التفاصيل، انظر: ودودة بدران / مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية: مصدر سابق، ص٢٦.

ولعلّ المناظرة الراهنة التي انطلقت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة حول توصيف هيكل النظام الدولي، لا تختلف كثيراً عن تلك المناظرة التي احتدمت خلالها، من حيث تأثرها الشديد بالتطورات الآنية في النظام الدولي وتأكيدها على دور الدولة القومية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، ولكنّها تختلف عنها في أن توصيفها للنظام الدولي الراهن لا يقوم على المراوحة بين نظام القطبية الثنائية وتلك المتعددة، وإنما المراوحة بين نظام القطب الواحد والقطبية المتعددة [1].

ومن هنا، تتعدد الآراء والمواقف بين الباحثين والمفكرين العرب حول طبيعة المرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الدولي، إلا أن القطاع الأكبر منهم يميل إلى الاعتقاد بأن النظام الدولي يمرّ بطور انتقالي، يتسم بالسيولة الدولية، مع بروز دور متميز للولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، وفي هذا الصدد، يبرز خلاف آخر بينهم في وجهات النظر حول الحدود الزمنية التي قد يمتد إليها استمرار هذا الدور الأمريكي، بالرغم من أن التيار الغالب في هذا المجال هو الذي يرجِّح آنية هذا الدور،

(١) انظر: عبد المنعم سعيد / ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولي ما بين الفوضى والاستقرار ١٩٩٣، مصدر سابق، ص٢٣.

وعدم قدرته على الاستمرار طويلاً.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات فكرية تحتدم المناظرة الراهنة فيما بينها حول توصيف الهيكل الراهن للنظام الدولي.

أولها، الاتجاه القائل بالقطبية الأحادية، وثانيها الاتجاه القائل بالقطبية المتعددة، وثالثها الاتجاه القائل بتعدد مستويات النظام الدولي، وتالياً استعراض لمقولات كل فريق، والحجج والمسوّغات التي يسوقها لتدعيم موقفة واثبات وجهة نظره.

أولاً: اتجاه القائلين بالقطبية الأحادية

يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظام الدولي الراهن، يقوم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على نظام القطب الواحد، ويعتبر (كراوثمر) من أبرز المفكّرين والباحثين الغربيين القائلين بان هيكل النظام الدولي الجديد يقوم على القطبية الأحادية، وتنفرد الولايات المتحدة بزعامته، وأما مقولة: أن هناك منافسين محتملين للولايات المتحدة الأمريكية في نظام متعدد الأقطاب، حسب هذا الرأي لم تكن أكثر من أسطورة

سـرعان مـا تفجّـرت، وأن فكـرة حتميـة ترجمـت القـوة الاقتصادية إلى نفوذ (جيوبولينيكي مـايهي) إلا وهـو مـادي وعلى صعيد المفكرين العـرب، يـرى أنصـار هـذا الاتجـاه أن العالم بسبيله إلى التمركز حول الولايـات المتحـدة، باعتبارهـا القطب الأوحد في نطاق النظام الـدولي الجديـد، ويعتقـد هـذا الفريق من الباحثين بان الولايات المتحـدة سـتمارس دورهـا العالمي دون أن يكـون هنـاك أي عنصـر دولي آخـر متـوازن لهذا الدور، وبالتالي سيكون هنـاك نـوع مـن الازدواجيـة في المعايير، وفي تفسير القواعد القانونية الدولية حسـبما يتفـق أو يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة القومية موقعها في نطـاق السياسات الكونية الجديدة[1].

وفي هذا السياق، يقدِّم أصحاب هذا الاتجـاه مجموعـة مـن المبررات والمسوغات لتدعيم وجهة نظرهم، ولعـل أهـم تلـك الحجج يتلخص فيما يلي[2]:

١ـ أن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكّكه أفسح المجـال أمـام

(١) انظر: محمد سيد أحمد / التحول إلى القطب الواحد: الأهرام، ١٩٩٢/١/١٦م.

(٢) أنظر: حسنين توفيق إبراهيم / النظام الجديد في الفكر العربي: مصدر سابق، ص٦٥.

الولايات المتحدة لتمارس دورها كقوة عظمى وحيدة على الصعيد الدولي، وبخاصة في ضوء احتفاظها بالتفوق العسكري النووي على هذا الصعيد.

٢ـ أن القوى الأخرى المؤهلة للعب أدواراً أساسية في النظام الدولي الجديد، وهما اليابان والجماعة الأوروبية، لا تمتلك في الوقت الراهن كل مقومات القطب الدولي الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، فضلاً عن التصوّر الاستراتيجي العالمي والسياسة الكونية، فكل من اليابان والجماعة الأوروبية قوة عظمى بالمعيار الاقتصادي، أما من حيث القدرة العسكرية التي تعتبر مقوماً أساسياً للقطب الدولي، فاليابان لا تنتج الأسلحة النووية ولا تسمح بدخولها إلى الأراضي اليابانية، كما أن هناك قيوداً دستورية على أنفاقها الدفاعي، أما القدرات النووية لدول أوروبا الغربية مجتمعة فتعتبر محدودة عند مقارنتها بقدرات الولايات المتحدة في هذا المجال.

٣ـ ظهور الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة الخليج الثانية وما بعدها باعتبارها الدولة القادرة على صياغة النظام الدولي الجديد، والأكثر قدرة على الفعل والحركة وممارسة الضغوط والتأثير، من خلال الدور السياسي والعسكري

والاستراتيجي الذي قامت به.

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لتكريس هيمنتها المنفردة على قمة النظام الدولي، يرى البعض أن الولايات قد استشعرت الخطر المتمثل في إمكانية لَمّ الشمل الأوروبي اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي سياسياً، وما ينضوي عليه هذا الأمر من مخاطر وتحديات للنفوذ الاجتماعي السوفيتي في النصف الثاني من الثمانينات، وتسارع التطورات بهذا الاتجاه في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، أزالا من الناحية النظرية آخر العوائق التي تحول دون إنشاء كتلة أوروبية تمتد من المحيط الأطلسي إلى فلاديفوستوك، الأمر الذي يترتب عليه بروز كتلة صناعية، مالية، وعسكرية تستند إلى قدرة تكنولوجية رفيعة وموارد طبيعية وافرة إلى حدّ أنه يصعب معها تصور إمكانية مواصلة الهيمنة الأمريكية لعملها، ومن هنا، يرى أصحاب هذا الرأي: أن القرار القاضي بشن الحرب في الخليج قد تمَّ اتخاذه بكيفية متعمدة من طرف واشنطن، باعتباره إحدى الوسائل الكفيلة بالحيلولة دون قيام هذه الكتلة الأوروبية، وبإضعاف أوروبا عن طريق مراقبة النفط الذي تؤمنه الولايات المتحدة وحدها من الآن فصاعداً،

وبالكشف عن هشاشة البناء السياسي الأوروبي ذاته عن طريق إبراز اختلاف وجهات النظر ضمنه، وبتحييد موسكو، وبإحلال خطر جديد قادم من الجنوب محل الخطر الشيوعي القديم[1]، ومن هنا، فقد اتخذت الولايات المتحدة من أزمة الخليج بوابة لتثبيت بعض دعائم النظام الدولي حسبما تراه، ولتقليص احتمالات تبلور نظام متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية قطباً مساوياً لغيره، وليست قطباً وحيداً مسيطراً، فهي أولاً أظهرت لحلفائها الغربيين أهمية القدرة العسكرية في حماية مصالح هذه الدول، كما أن سيطرتها على النفط في المنطقة تدعم من مركزها إزاء الدول الكبرى التي تشكل منافساً لها في الوقت الراهن أو في المستقبل، ومن ناحية ثانية قدّمت درساً لكيفية التعامل مع القوى الإقليمية التي قد سعى للهيمنة في النظم الإقليمية كإيران، وتتحدى قواعد النظام الدولي الجديد، ومن ناحية ثالثة، دفعت بروح الفاعلية في الأمم المتحدة باعتبارها إطار للشرعية الدولية، وأثبتت أن الأمم المتحدة تصبح فاعلة

(١) أنظر: سمير أمين /النزعة العسكرية الأمريكية في النظام الدولي الجديد الوحدة: مصدر سابق، ص٤١.

عندما تريد الولايات المتحدة أن تكون كذلك[1].

ولعلّ من أهم الوثائق الأمريكية التي تكشف إستراتيجية الولايات المتحدة ورؤيتها للنظام الدولي الجديد، هو ذلك التقرير المعروف باسم ولفوفيتز السكرتير المساعد في وزارة الدفاع الأمريكية، والذي قدمه البنتاغون بغية الحصول على دعم الكونغرس لميزانيته السنوية. إذ يشير التقرير المذكور (... إلى ضرورة المحافظة على قوة عسكرية مسيطرة من أجل ردع منافسين محتملين إذا ما طمحوا للعب دور عالمي أكبر أو حتى دور إقليمي أكبر، وضرورة عدم السماح بظهور نظام أمني أوروبي خالص...) كما يشير التقرير المذكور أيضاً إلى انتصار أمريكي غير مرئي، تحقق في المعادلة الدولية الجديدة، وهو دمج ألمانيا واليابان في نظام أمني جماعي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لا يسمح لهما بالتحوّل إلى دولتين نوويتين[2]، وهكذا وثيقة بوش المقدمة إلى

(١) أنظر: حسنين توفيق إبراهيم /النظام الجديد في الفكر العربي: مصدر سابق، ص٦٥.

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر: منير شفيق، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة، مصدر سابق، ص٢٠.

الكونگرس بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١.

وبالرغم من جميع المسوغات التي يسوقها أصحاب الاتجاه القائل بأحادية القطبية، إلا أن الأمر لم يخلُ من الانتقادات التي يوجهها المناهضون لهذا الرأي، ويرجحون عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الصمود طويلاً بالهيمنة على النظام الدولي، فالبعض يستند إلى التاريخ في تفسير المستقبل وما قد تؤول إليه الأمور، فيوجه انتقاداته للقائلين بأحادية القطبية، على أن هذا الفريق يتناسى حقيقة تاريخية تتمثل في أن العالم شهد القطبية الثنائية المهيمنة على النظام الدولي منذ فجر التاريخ، وأن سيطرة وقتية لقطب ما لا يعني سيطرة نهائية، بل سرعان ما تختفي لأنها ضد منطق التاريخ، فقراءة التاريخ تؤكد حقيقة هامة هي أن النظام الدولي محكوم بقواعد توازن معينة، يتحكم فيها قطبان أساسيان إلى جانب قوى أخرى اقل وزنا[١].

ويرى فريق آخر أن النظام الدولي الجديد على القطبية الأحادية نظام غير ديمقراطي لأنه غير مبني على أساس

(١) أنظر: جمال زهران، النظام الدولي والإقليمي بين الاستمرارية والتغيير، (د.م. مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦) ط١، ص٤٣-٤٤.

التكافؤ في العلاقات، وأن حقوق الطرف الضعيف فيه غير مضمونة، كما أنه يفتقد إلى التوازن بين القوى، وبالتالي فإن ما يبني من نظام دولي في ضوء التغيرات والتحولات الراهنة ليس بمستقر أو ثابت لأنه يبني ويقرر في ظرف يشهد خللاً كبيراً في التوازن[1]، وهناك فريق ثالث يرى أن النفوذ الأمريكي قد يمتد إلى أوائل القرن المقبل، ومن ثم سيأخذ بالضمور والانحسار لصالح قوى ومتغيرات دولية أخرى، ويبني هؤلاء رأيهم هذا على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية تتركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة يتمثل أهمها فيما يلي:

١ـ أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مستنزفة من مسؤوليات الفترة التي قادت فيها النظام الدولي السابق، فقد كانت الطرف الأكبر في حربين عالميتين ساخنتين، والطرف الأوحد تقريباً في الحرب (العالمية) الباردة، فهي وإن كسبت الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، إلا أنها خرجت منها منهكة.

(١) أنظر: المختار مطيع، محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، الوحدة مصدر سابق، ص١٧ -٢٣.

٢ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن أكبر مدين في العالم، فحجم دينها الداخلي والخارجي يتصاعد بسرعة خرافية، من (٨٥٠) مليون دولار تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حجم الدين الأمريكي يصل سنة ٢٠١٠ إلى درجة أن فوائده وحدها سوف تزيد على حجم النتائج الإجمالي الأمريكي في تلك السنة[١].

٣ـ وصل عدد العاطلين عن العمل إلى (٢٠) مليون فرد، مشكّلاً نسبة (١٣) بالمائة وهو رقم قياسي.

٤ـ تراجعت الولايات المتحدة تقنياً في مواجهة اليابان وأوروبا، وبالتالي لم تعد تتبوأ المرتبة الأولى اقتصادياً وإنتاجياً.

٥ـ يعتبر دخل الفرد الأمريكي المتوسط أقل من نظيره الياباني بالإضافة إلى أن المستوى المعيشي للفرد الأوروبي أفضل من المستوى المعيشي للفرد الأمريكي.

٦ـ أن (١٤) بالمائة من الأمريكيين يقعون في أدنى المستوى الرسمي للفقر، إضافة إلى أن (٣٥) مليون أمريكي لا يتمتعون بالمقارنة مع نظرائهم الأوربيين بضمانات صحية

(١) محمد حسنين هيكل العرب على أعتاب القرن الـ(٢١)، مصدر سابق ١٣-١٤.

واجتماعية حقيقية.

٧ ـ أن إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع المستوردة من الخارج وخاصة من اليابان يجعل الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم[١].

٨ ـ وهكذا يمكننا القول: أن التراجع المتزايد في القوة الأمريكية وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي، يشير إلى صعوبة بالغة تعترض سبيل الولايات المتحدة في أن تتبوأ المرتبة الأولى في السياسة الدولية لفترة زمنية طويلة.

ناهيك عن الضعف الدبلوماسي في سياستها الخارجية فهي لم تستطع أن تجد خطا أوربياً مؤيدا لها بل على العكس أخفقتْ في إقناع الدول ذات الأهمية سواء في مجلس أو غيره من أن تكون مؤيدة أو ساكتة وخير دليل عزوف عددا من الدول من المشاركة في قوات متعددة الجنسيات داخل العراق أو الموافق المعارضة لأمريكا في سياستها إزاء الملف النووي السلمي في إيران.

---

(١) انظر: احمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد المستقبل العربي، عدد ١٧٠، نيسان ١٩٩٣، ص٤٨-٤٩.

ثانياً: اتجاه القائلين بتعدد الأقطاب

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من منطلقات رئيسية تتمثل في النظرة التاريخية للتغير والتطور في شكل وبنية النظام الدولي، يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أهمية تحليل مستقبل النظام الدولي في الأجل الطويل اعتماداً على نظرة كلية تشمل كافة المتغيرات دون الاقتصاد على التحليل في الأجل القصير، ودون الانطلاق من حدث معين كحرب الخليج، أو تطور بذاته مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، للوصول إلى أحكام نهائية بشأن هيكل وطبيعة النظام الدولي، وتقوم حجج أصحاب هذا الاتجاه على عدة اعتبارات أهمها[1]:

١ــ حتمية الارتباط بين القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية، فتوفر إحداهما فقط لدولة ما لا يكفل لها القدرة على ممارسة دور عالمي فترة طويلة نسبياً، فمشكلات الاقتصاد الأمريكي تلقي بتأثيراتها السلبية على القدرة العسكرية للولايات المتحدة في المستقبل، وهكذا فإن التلازم بين القدرة العسكرية والاقتصادية يفتح المجال لتراجع دور

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مصدر سابق.

الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، ولتزايد دور كل من الجماعة الأوروبية الموحدة واليابان كقوتين كبيرتين في النظام الدولي، بحيث تصعدان إلى مرتبة القطب الدولي، وعندئذ يستقر النظام الدولي على شكل متعدد الأقطاب.

٢ـ أن الولايات المتحدة لم تنجز النصر في حرب الخليج الثانية بمقدورها، بل تم ذلك في إطار تحالف دولي شارك فيه العديد من الدول العربية عسكرياً ومالياً.

٣ـ ضرورة أخذ القوة النووية الروسية بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي بعين الاعتبار، نظراً لقدرتها على خوض حرب نووية كبرى.

٤ـ أن العمليات الاندماجية والتكاملية التي تحدث على المستوى الدولي، سوف يكون من شأنها تدعيم نظام تعدد الأقطاب.

وبالرغم من اتفاق أنصار هذا الاتجاه حول بنية النظام الدولي، إلا أن هناك اختلافاً بينهم حول طبيعة العلاقات المحتملة بين هذه الأقطاب المتعددة، فالبعض يرجح احتمالات التنافس بين هذه الأقطاب، ويستندون في ذلك إلى عوامل

موضوعية مشجّعة على ذلك، في حين يرجِّح البعض الآخر احتمالات التعاون، أو التنافس المحكوم بإطار الانتماء إلى تكتل رأسمالي غربي واحد في ظل عدّة عوامل موضوعية مشتركة من قبيل منظومة القيم الرأسمالية، والتداخل القوي بين اقتصاديات هذه الدول واندماجها بشبكة معقدة من الارتباطات والشركات العابرة للقوميات، وفي هذا الصدد يشير (بوزان Bozan): إلى أنه على الرغم من إمكان وصف هيكل النظام الدولي الجديد بأنه نظام تعددي قوي، بمعنى وجود عدد من القوى الكبرى التي تتحرك في هذا النظام؛ إلا أنه يمكن إيضاح استخدام اصطلاح القطب الواحد لوصف النظام الدولي بمعنى وجود تحالف مسيطر من الدول يؤثر على توجهات التفاعل الدولي، ولعلَّ بوزان في وجهة نظره هذه يتفق مع رأي (دويتش)، الذي يصف مراكز القوى المتعددة ذات التوجه الرأسمالي بالمجتمع الأمني المتعدد، حيث ينفي فيها توقع أو استعداد أي منهم لاستخدام القوة العسكرية في علاقتهم ببعضهم البعض.

وبالرغم من وجاهة المبررات التي يسوّغ لها أنصار التعددية القطبية، إلا أن منظورهم لم يسلم من الانتقادات

والتفنيد لمقولاتهم، إذ يرى (ناي Nye) مثلاً أن القوى المرشحة للعب دور القطب المنافس للولايات المتحدة لا تمتلك جميع المقومات التي تمكّنها من لعب هذا الدور، إذا ستستمر معاناة روسيا كنتيجة للضعف الاقتصادي، وإصلاحاتها مسألة ستأخذ عقوداً وليس سنوات، والصين دولة نامية، ومعدلات النمو المرضية ستستمر فيها حتى القرن القادم، أما أوروبا فهي توازي الولايات المتحدة تقريباً سكانياً واقتصادياً، إلا أنها تفتقد الوحدة السياسية التي تمكّنها من العمل كقمة عالمية مفردة، وأما اليابان فهي تحظى بالقوتين الاقتصادية والتقنية، إلا أن مكانتها فيها يخص مصادر القوة في الحقل العسكري وفي الإطارين الحضاري والإيديولوجي فهي محدودة.

وفي نفس الإطار، يرى أغلب الباحثين والمفكرين العرب: أنه لا اليابان ولا السوق الأوروبية المشتركة مهيأة لموازنة القوة الأمريكية، فعلى رغم التقدّم الهائل الذي حققته اليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هناك عوامل تحول دون أن تتبوأ مركز قوة حربية وسياسية موازنة للولايات المتحدة الأمريكية، فعدد سكان اليابان يساوي

نصف عدد سكان أمريكا، كما أن إنتاجها القومي الإجمالي يساوي حالياً نصف الإنتاج الأمريكي، إضافة إلى ذلك، أنّ اعتماد اليابان على استيراد المواد الأولية الضرورية لصناعاتها وبخاصة النفط، واعتمادها الكبير على الأسواق الخارجية الذي تتطلبه إستراتيجية نموها المعتمدة على التصدير يشكّل أهم عامل ضعف في سعيها للوصول إلى مركز أمريكا من حيث القوة العسكرية والسياسية، فأمريكا قادرة حال تأزم العلاقات على عرقلة التقدم الاقتصادي الياباني، لأنها تسيطر حالياً على البحار، وتالياً على عرقلة تزويد اليابان بحاجاتها من المواد الأولية الضرورية لصناعاتها. وأما بالنسبة إلى السوق الأوروبية المشتركة، فإن قوتها الاقتصادية مجتمعةً تفوق حالياً بنسبة غير كبيرة القوة الاقتصادية الأمريكية، كما أن عدد سكانها يوازي عدد سكان الولايات المتحدة، إضافة إلى ذلك أن كلاً من بريطانيا وفرنسا تشكّل حالياً قوة حربية ونووية مهمة، ولكن القوة الاقتصادية من منظور علاقات القوة تكمن أساساً في إمكانية توظيفها لتحقيق قوة حربية وسياسية، وهذا يتطلب وجود سلطة سياسية موحدة وتالياً وحدة سياسية، فنقطة

الضعف في السوق المشتركة تكمن أساساً في عدم تمكنها من تحقيق ذلك، نظراً إلى أنها تتألف من دول قومية، فالعامل القومي إضافة إلى تخوّف من الهيمنة الاقتصادية الألمانية، سيجعل من الصعب على بعض دول السوق التخلي عن جزء كبير من سيادتها في الحق الاقتصادي، ناهيك عن التخلي عن سيادتها الكاملة.

ثالثاً: اتجاه القائلين بتعدد مستويات النظام الدولي

تقوم رؤية أصحاب هذا الاتجاه على أساس التمييز بين مستويين للنظام الدولي، المستوى الاستراتيجي العسكري والمستوى الاقتصادي، ويرى أنصار هذا الاتجاه: أن النظام الدولي أحادي القطبية على المستوى العسكري الاستراتيجي، وتنفرد الولايات المتحدة بزعامته، أما على المستوى الاقتصادي فهو ثلاثي القطبية يتكون من الولايات المتحدة، أوروبا واليابان، حيث تتحكم هذه القوى الثلاثة بثلثي الإنتاج العالمي.

وهكذا، وبعد استعراض الاتجاهات الثلاثة سالفة الذكر،

وتحليل مقولاتها، والانتقادات الموجهة لكل منها، يبدو الرأي الثالث، القائل بتعدد مستويات النظام الدولي، أقرب إلى الترجيح.

وأما طبيعة العلاقات بين هذه الأطراف الثلاثة، الولايات المتحدة، أوروبا واليابان، فمن المرجح أن تقوم على مزيج من التفاعلات يتراوح ما بين التعاون إلى التنافس وربما الصراع، ويظل ذلك رهناً بالتحولات والتغيرات التي تجري على الساحة الدولية، ولا سيما فيما بين القوى الرئيسية الكبرى في النظام الدولي.

المطلب الثاني
الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي الجديد

لقد كان تدعيم الأمم المتحدة حتى تقوم بدور أكثر فاعلية في تحقيق الأمن الجماعي، والحفاظ على السلام العالمي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، إحدى الركائز الأساسية للنظام الدولي الجديد، كما طرحته الولايات المتحدة أثناء أزمة الخليج الثانية. ولقد برز دور الأمم المتحدة، وبالتحديد دور مجلس الأمن في أزمة الخليج، حيث أصدر مجموعة من القرارات السريعة والمتتالية التي مثّلت إطار الشرعية الدولية للعمل السياسي والعسكري، الذي قادت من خلاله الولايات المتحدة التحالف الدولي ضد العراق.

وبشكل غير مسبوق، فقد صدرت جميع تلك القرارات دون اعتراض أو فيتو من أي من الأعضاء الدائمي العضوية،

وفي مقدمتهم الاتحاد السوفيتي.

بيد أنه بعد انتهاء الأزمة أخذت تبرز بعض ملامح النظام الدولي الجديد المرتبطة بدور الأمم المتحدة، فالولايات المتحدة أصبحت هي القوة الرئيسية المحرّكة للمنظمة الدولية، وراحت تطوّع دورها لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية بصفة خاصة، والمصالح الصهيونية والإسرائيلية بصورة عامة، ومن ثم فقد أصبحت فاعلية المنظمة الدولية رهينة المصالح الأمريكية في المقام الأول، فأصبح دورها كإطار للشرعية الدولية؛ يتم إبرازه في بعض القضايا، ويتم تغييبه في قضايا أخرى، وعلى صعيد آخر تبرز ظاهرة استخدام القوة العسكرية كإحدى الآليات الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية والأهداف الأمريكية.

وفي هذا السياق يظهر جوهر التفكير الاستراتيجي الأمريكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أو مرحلة النظام الدولي الجديد، بأن هدف الإستراتيجية الأمريكية للمرحلة القادمة هو المحافظة على موقع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ويبدو هذا الهدف بشكل جلّي من خلال الوثائق الصادرة

عن دوائر صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة؛ كمجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارتي الدفاع والخارجية، ولعلّ أبرز ما تؤكد عليه تلك الوثائق: أن هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي تعتمد أساساً على تأهب القوة العسكرية ونشرها واستخدامها عند الاقتضاء في مختلف مناطق العالم، مع سعي دائم لتفكيك القوى الأخرى المناوئة ونزع سلاحها وحصره وتحديده، ومن هنا فإن سياسة أمريكا الخارجية ستكون سياسة القوة في العلاقات الدولية من أجل تكريس النفوذ والانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي، وهذه السياسة موجهة لحلفائها الغربيين كمنافسين محتملين، كما هي موجهة لأعداء الأمس، أو للأعداء المحتملين. مع مراعاة نسبية لمصالح حلفائها في إطار توافق المصالح المشتركة فيما بينهم.

وبالرغم من ذلك، فمن المسموح به حسب الإستراتيجية الأمريكية لأوروبا أن تشكّل قوة عسكرية أوروبية خالصة، وأن الأمن الأوروبي ينبغي أن يبقى منضبطاً في إطار الحلف الأطلسي وتحت المظلة الأمريكية.

ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة

لقد برز دور الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن الدولي في أزمة وحرب الخليج الثانية؛ حيث أصدر مجموعة من القرارات السريعة والمتتالية التي مثّلت منطلق التحرك في إطار الشرعية الدولية للعمل العسكري والسياسي الذي قادت به الولايات المتحدة التحالف الدولي ضد العراق، ولقد تزامن نشوب الأزمة مع تراجع الحرب الباردة، الأمر الذي هيأ المناخ الملائم للولايات المتحدة للترويج للنظام الدولي الجديد، والتأكيد على مبادئ أساسية لهذا النظام، وفي مقدماتها إعلاء دور الأمم المتحدة في إدارة وتسوية الصراعات وبؤر التوتر في العالم، الأمر الذي دفع البعض إلى وصف النظام الدولي الجديد: بأنه نظام يحكى بتأييد الدول جميعاً ويكتسب سمة (السلطة العالمية) البازغة[1].

إلا أنه وبعد انتهاء حرب الخليج، وتحقيق الولايات المتحدة

(١) انظر: بطرس غالي، حصاد الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٩٠، السياسة الدولية، عدد ١٠٣، يناير ١٩٩١،ص٨.

جملة من الأهداف الإستراتيجية التي كانت تسعى إليها، أخذت تطفو على السطح بعض السلبيات المتعلقة بدور الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، فقد أصبحت الولايات المتحدة هي القوة الرئيسية المحرّكة للمنظمة الدولية بعد انهيار القطب الاستراتيجي السوفيتي الموازن لها، ولذلك عملت على تطويعها لتحقيق المكاسب والمصالح الأمريكية بالهيمنة على تفاعلات النظام الدولي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ تضاؤل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة لحساب مجلس الأمن، الذي قوي دوره على حسابها، كما أن قدرة الولايات المتحدة على تحريك مجلس الأمن بالشكل الذي يخدم مصالحها أصبحت كبيرة، وهكذا تم تطويع القانون الدولي لحساب الاعتبارات السياسية الأمريكية.

٢ـ قيام الولايات المتحدة بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية وبالشكل الذي يتفق والمصالح الأمريكية في المقام الأول والغربية في المقام الثاني.

٣ـ إن الإعلاء من شأن الأمم المتحدة؛ إنما جاء في سياق رغبة الولايات المتحدة في استخدام قرارات الأمم المتحدة لتشكيل تحالف دولي بقيادتها لإتمام تحرير الكويت،

واستخدام راية الأمم المتحدة لوضع القيود على قدرات العراق العسكرية وإحكام حصاره، ومن ثم تصفية ما تراه من أنظمة تمثل مخلفات الحرب الباردة[1].

٤ـ إضفاء الشرعية الدولية على سلوك وممارسات الولايات المتحدة حيال القضايا والمواقف المختلفة، وتعزيز وضعها كمحور استقطاب ونقطة جذب أو طرد وحيدة في العالم[2].

٥ـ إنّ الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، أصبحت من الآليات الهامة في إدارة الصراع الدولي من جانب القوى الكبرى دائمة العضوية في المجلس، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك بدلاً من كونها أداة لحلّ الصراعات والنزعات بين الدول[3].

ومن هنا يبدو أن هذا التطور يمثّل نتاجاً منطقياً

---

(١) عماد ، السياسات الدولية والقضايا العربية: الأمم المتحدة والقضايا العربية، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مصدر سابق، ص٧٦.

(٢) جواد الحمد (وآخرون)، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط،١٩٩١، ط١، ص٣٢-٣٣.

(٣) احمد إبراهيم محمود ظاهرة الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة مصدر سابق، ص ١٥٦.

للتحولات الهيكلية الحادثة في النظام الدولي، والتي تركت قطباً واحداً يتبوأ موقع القيادة العالمية، هو المنظمة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة؛ بأنها علاقة تسخير وأن هذه العلاقة قد عبّرت عن ذاتها في صورة هيمنة تلك القوى على مفاتيح عمل المنظمة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة، لا سيما فيما يتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين[1].

حيث أصبح مجلس الأمن أداة رئيسية لتحقيق سياستها وتوطيد هيمنتها عبر أداوت وآليات عمل تلك المؤسسة، وقد اتخذ هذا المسعى عدة أشكال تطبيقية على ارض الواقع تمثلت في استغلال المنظمة في إضفاء الشرعية على تصرفاتها غير المشروعة، وتجنب النقد المباشر لساستها بالاستتار خلف غطاء قرارات ودعم حلفائها الغربيين وضبط إيقاع النظام الدولي مما يحقق مصالحها وأهدافها عبر آليات المنظمة وأدواتها، بما يقلل من تكلفة تلك التصرفات مادياً وأدبياً.

(١) محمد عاشور مهدي، ميثاق الأمم المتحدة بين التأويل، والتسخير، ومستقبل العالم الإسلامي، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، عدد ٦، ربيع ١٩٩٢، ص٢٠٠-٢٠١.

وهكذا يمكننا القول: إن الولايات المتحدة حققت نجاحات كبيرة وقفزات هامة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في الهيمنة على الأمم المتحدة، وخصوصاً على مجلس الأمن الدولي وقراراته، الأمر الذي تحوّلت معه الأنظمة الدولية إلى أداة (مسخرة) لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية بوجه خاص. وأصبحت مهمتها إضفاء الشرعية الدولية على أفعال وتصرفات هذه الأخيرة حيال القضايا والمواقف المختلفة، بل إن الأمر تعدى حدود ذلك، فالولايات المتحدة أصبحت محور الحيوية والفاعلية للأمم المتحدة إنْ هي أرادت ذلك، أو تعطيلها فيما يتضارب مع مصالحها وأهدافها، وهي صاحبة القول الفصل في حضور أو تغييب الأمم المتحدة عن القضايا والتفاعلات الدولية، ولعلّ تغييب الأمم المتحدة عن عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، يقدِّم الدليل الواضح على ذلك، وبالرغم من أن مفاوضات التسوية تلك انطلقت على أساس قرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن، بل إنَّ غزو العراق واحتلاله الأخير، وان لم تتم فيه موافقة الشرعية الدولية بل، حاولت أن تضغط من أجل أن يوافق مجلس الأمن على قرار يشرعن زائد

الاحتلال، وكان قرار (١٤٨٣) وقرار (١٥١١) يحمل قدراً كبيراً من المجاملة، ولم تستخدم دول دائمة العضوية حقها في الفيتو من أجل السلام في الشرق والعراق، كما تستعمله أمريكا لحماية إسرائيل.

ثانياً: أمريكا واستخدام القوة العسكرية

بروز ظاهرة استخدام القوة العسكرية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية والأهداف الأمريكية؛ فعلى الرغم من منظومة القيم التي راحت تبشر بها الولايات المتحدة منذ بدايات بروز النظام الدولي الجديد، والتي من بينها احتواء الصراعات والنزاعات الإقليمية القائمة، عن طريق التفاوض، والتسويات السلمية، إلا أن استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة أصبح أحد السمات التي يتميز بها هذا النظام الجديد، فالولايات المتحدة أخذت تتصرف انطلاقاً من الواقع الراهن لميزان القوى العالمي في ضوء المتغيرات الدولية، باعتبارها القوة الإستراتيجية العظمى الوحيدة في العالم بعد انهيار القطب الموازن لها في المعادلة الإستراتيجية، وباعتبارها القوة الوحيدة التي لها الإرادة

والقدرة على ممارسة العنف على مستوى كوني، فأخذت تتحرك نحو إعادة صياغة النظام الدولي وفق رؤيتها.

ومن هنا يؤكد البعض أن الهيمنة التي اختارت الولايات المتحدة توكيدها عن طريق حرب الخليج ترتكز أساساً على نشر القدرات العسكرية، وأنها أصبحت تريد أن تفرض هيمنتها ليس على أعدائها فحسب، بل على أصدقائها وحلفائها أيضاً[1]، وكما يلي:

١ـ إن النظام الجديد سيفرض على شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بالعنف، والعنف وحده، مع التهديد بالإبادة الجماعية في نهاية المطاف.

٢ـ إن روسيا فقدت مصداقيتها العسكرية، ما دامت الولايات المتحدة برهنت على تفوق آلتها الحربية، مضافاً إلى انحدارها من درجة دولة عظمى في المعيار الدولي إلى أقل

(١) انظر: سمير أمين: النزعة العسكرية الأمريكية في النظام الدولي الجديد مصدر سابق ص٣٤. المختار مطيع، محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه مصدر سابق، ص٢٠. وللمزيد من التفاصيل انظر: مصطفى علوي، البيئة الدولية للمفاوضات، السياسية الدولية، عدد ١١٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ص٨١.

من هذا شاناً.

٣ـ أما أوربا ربما يكون من اللافت للنظر، أنه بالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك حلف وارشو وزوال القطبية الثنائية، ذلك الإصرار الواضح لدى الولايات المتحدة على استمرار حلف شمال الأطلسي، بل أن هذا الحلف قد أزداد قوة أثر عودة فرنسا إلى صفوفه بعد غياب طويل، ولم تسجِّل تخفيضات هامة في ميزانياته وإمكاناته، وعلى العكس، فقد قرر الحلف توسيع دائرة عمله وتطوير وظائفه الإستراتيجية، وأنشأ لهذا الغرض قوات عرفت باسم (قوات التدخل السريع)، ومما ساعد على ذلك تفرّد الولايات المتحدة بمكانة القوة العسكرية والاقتصادية القائدة في النظام الدولي واستخدام نفوذها في مجلس الأمن لإضفاء الشرعية الدولية على تدخلات الحلف[١].

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لاستثمار آلتها الحربية وقدراتها العسكرية المتميزة، فقد شهدت السنوات التي

(١) انظر: حال الأمة العربية (ملف) الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العامة ١٩٩٥، إعداد فريق من الباحثين العرب، المستقبل العربي، عدد ٢٠٧، أيار/مايو ١٩٩٦، ص٢٥.

أعقبت حرب الخليج الثانية توجهاً أمريكياً حثيثاً، نحو عقد معاهدات وصفقات عسكرية ثنائية مع دول الخليج، ويرى البعض أن هذا النهج في السياسة الأمريكية يعود إلى أن الولايات المتحدة تعيش على الاقتصاد الحربي منذ عام ١٩٤١، فإذا ما انهار هذا الاقتصاد، ستغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلا إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الاجتماعي الأمريكي برمته[١].

وهكذا يمكننا القول: أن التغيرات الدولية مكّنت الولايات المتحدة من استخدام سياسات الابتزاز في تفاعلاتها مع الدول الأخرى في سياق مسعاها لتكريس نظام دولي جديد خاضع لتفوقها العسكري، وعلى استغلال هذه القدرات العسكرية الضخمة في ردع الأعداء والمنافسين المحتملين، وبالتالي ترجمة تفوقها العسكري على شكل مكتسبات سياسية واقتصادية.

ولعلّ إصرار الولايات المتحدة على استمرار حلف شمال الأطلسي ينطلق من حرص الولايات المتحدة على إبقاء أوروبا بأكملها شرقاً وغرباً تحت مظلة الهيمنة الأمريكية، بما

(١) انظر: جمال قنان، نظام جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، مصدر سابق، ص٨٢

يمكّنها من إبقاء تلك الدول رهن أرادتها وتأثيرها، وربما يكون الأهم من ذلك هو تمكين الولايات المتحدة من الحيلولة دون أي محاولة قد تأتي من قبل روسيا عبر البيت الأوروبي لإنشاء قطب جديد منافس لها، أو ظهور أية قوة إقليمية عالمية ثالثة، تحاول تطوير قدراتها العسكرية وخصوصاً في المجال النووي، الأمر الذي يهدد المصالح الأمريكية ويعرقل أهدافها؛ فعندئذ يكون حلف الأطلسي بأكمله شريكاً للولايات المتحدة في تحمّل كافة الأعباء المطلوبة بمجابهة ذلك التهديد، لا سيما وأن الولايات المتحدة تمكّنت من إقناع الدول الغربية بأن رياح التهديد ستهب عليها من الجنوب عبر أشكال مختلفة كالإرهاب والأصولية الإسلامية، ومخاطر إيران النووية وانتهاك حقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

ثالثاً: الترويج لمواجهة الأصولية الإسلامية

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية من تصعيد الإعلام وتركيز الخطاب خصوصاً بعد أحداث حرب الخليج وأحداث (١١) سبتمبر من أنّ خطراً أصولياً إرهابياً قادماً من الشرق، وعلى أمريكا مواجهته وكذلك دول العالم سواءً

أوربا أو غيرها، بل وفي العديد من الخطابات والسياسات طلب من دول الشرق والعالم العربي والإسلامي الوقوف إلى جانب أمريكا في سياستها وخطتها وإجراءاتها ضد الإرهاب وأن أمريكا انتهجت سياسة الضربة الاستباقية، وقسّمت العالم إلى محور شر ومحور خير، وكل من لم يقف مع أمريكا يقف إلى جانب الشر، والذي يقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ إنما يقف مع السلام والديمقراطية، فالأصولية الإسلامية هي الذريعة التي اعتادت أمريكا إعلامياً أن تتخذها مبرراً لغزو العراق، إلا إن الأسباب الحقيقية يمكن لنا إجمالها من خلال الوثيقة المقدمة من قبل الرئيس الأمريكي إلى الكونكرس بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١، كإستراتيجية لما يريد القطب الأمريكي لعبه في الشرق الأوسط بما يلي:

١ـ وكما أسلفنا رغبة أمريكا وعزمها على أن تكون القطب الأوحد في العالم والذي يرسم له طريقه، ويحدد مصيره دون أي منافسة قطبية أخرى، وهذا يستلزم ـ كي تكون القطب الأوحد ـ عزل الدول المهيأة لذلك كفرنسا وألمانيا أو الدول الأوروبية بالإجماع عن مصادر الطاقة في

الشرق الأوسط، والعراق هو المدخل لمنابع القدرة بما يمتلكه من (١١٢) مليار برميل والمحتمل (٢٥٠) مليار برميل فضلاً عن الخصائص العالية من الجودة وعدم الحاجة للصناعة التحويلية وقربه من مصادر الاستخراج والتصدير.

٢ـ من اجل حفظ السلام في الشرق الأوسط ـ وهذه العبارة يراد منها حفظ أمن إسرائيل ـ وهذا لا يتحقق إلا بالتفوق التسليحي لإسرائيل بجعل منطقة الدول العربية والإسلامية، ودول الجوار منزوعة لهذا السلاح، وهذا يفسِّر ما حصل في ليبيا وإيران وسورية والحوار الدائر كي تفتح إيران مفاعلاتها من خلال الوكالة الدولية والضغط عليها لمنعها حتى من الإنتاج النووي للأغراض السلمية في الوقت الذي تمتلك إسرائيل (٥) مفاعلات في مجمع مفاعلات ديمونة و(٤٠٠) قنبلة ذرية، بينما أمريكا تطالب إيران أن توقع على البروتوكولات الإضافية؛ نجد أنها لا تسأل عما تمتلكه إسرائيل وكأنها خارج معاهدة ١٩٦٧ للحدّ من انتشار الأسلحة.

٣ـ تفعيل مشروع الشرق الأوسط الذي اقترحته أمريكا وإسرائيل وخلاصته: دمج إسرائيل في الشرق الأوسط

سياسياً واقتصادياً وثقافياً من خلال الأسواق المشتركة، وهذا ما أكّد عليه مؤتمر الأردن الذي عقد بعد احتلال العراق، وحضره ممثلاً عن العراق بريمر، هذا المؤتمر يقيّمه نادي دافوس ومنذ (١٢) عاماً، لغرض دمجها في الشرق الأوسط والعالم العربي وهذا لا يتم إلا بمزيد من التفاعل الاقتصادي والثقافي من خلال رفع الحواجز والاشتراك في المؤتمرات، وتغيير المناهج العربية والإسلامية التي تركز العداء لإسرائيل، وهذا ما يطلق عليه بوش مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي وصفه بوش بقوله: «على العالم أن يلائم نفسه مع إسرائيل وليس العكس»[١].

فانه بعد التغيّرات الدولية وسقوط القطب الشرقي فكّرت أمريكا في إعادة خارطة العالم بما يحقق الأمن ويزيل العقبات من الطريق الإسرائيلي، ورسم خارطة طريق للعالم بما يحقق للصهيونية أحلامها التي كانت الظروف الدولية حائلا ومانعاً يمنع تحقيقها.كل ذلك، لأن العرب بعد انهيار القطب لا يجدون ملاذاً وسنداً سياسياً، وكل هذا يتم من خلال الغزو للعراق، وأعتقد أن مواجهة الاحتلال الأمريكي بإيجاد ضغط دولي

(١) محمد صادق الهاشمي/ كتاب الاحتلال الأمريكي للعراق ص٨٨

جديد يمنع على الإدارة الأمريكية الإمعان بسياسة الاستيلاء، وأول مقدمات هذا الضغط الدولي هو الوحدة العربية الإسلامية القائمة على أساس توحيد الموقف السياسي والاقتصادي وتنمية المشاريع الوطنية، كما حصل في إيران.

٤ـ ضرب المشروع الإسلامي الواعد والمتنامي في الشرق الأوسط والذي له ظهورات وتجليات متعددة منها دول إسلامية قائمة؛ كالجمهورية الإسلامية في إيران، ومنها حركات لها وجودها الدولي والإقليمي هزمت إسرائيل في الجنوب اللبناني كحزب الله وأخرى تقاتله داخل غزة (حماس) فضلاً عن الحركات الأخرى، وهذا ما نصّت عليه الوثيقة المذكورة: «... انه يريد التحرك عسكريا وتغيير أنظمة مثل العراق وإيران ومحاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية تحديداً في العالم الإسلامي...»[1] وهذا ما اسماه النظام الدولي الجديد أو القرن الجديد بقوله: « ... من أجل قرن أمريكي جديد لابد من بناء الدفاع الأمريكي...» وهذا ما أكّدته أغلب القيادات الإسلامية والعلماء والفقهاء والمفكرين، وعلى سبيل المثال ما ذكره ولي أمر المسلمين في

(١) المركز العالمي للدراسات الإسلامية في العراق/سقوط واستبداد، ظهور الاستعمار ص٧٩.

إيران (السيد علي الخامنئي) «... إنهم يخططون لمحو الهوية الإسلامية والوطنية للعراق وتحويله إلى مركز للتسلط على كب الشرق الأوسط ومنابعه وذخائره...» وفي كلام آخر قال: «... إنهم يعملون للسيطرة على النفط ووأد الصحوة الإسلامية»، وما صرّح به شهيد المحراب آية الله السيد محمد باقر الحكيم: «... إن الغزاة يريدون إخراجنا من هذه المعركة...» أي: عزل الإسلاميون عن إقامة مشروعهم في العراق، سيما وأنّ التحرك المعارض في العراق يتسم بميسم الإسلام وما ذكره آية الله الشيخ هادي آل راضي في مقابله له: «... إن قوات الاستكبار العالمي تهدف من وراء هذه الحرب، السيطرة على المنطقة سياسياً وثقافياً واقتصادياً لا على العراق وحده ...»، وما ذكره المفكر حجة الإسلام إبراهيم حمودي: «من إن أمريكا ما تريد فعله في العراق، لا ما فعلته في السعودية مجرد الهيمنة على الاقتصاد، بل تريد هنا برنامجاً أوسع، ومن ثم يعمم هذا البرنامج على المنطقة»[1]، ولا أحد ينكر ما قدمته المعارضة الإسلامية العراقية من شهداء، وأداء وبرامج؛ لذا فإنَّ أمريكا ومن وراءها اليمين المتطرف، ومن أجل عزلنا عن المعركة والمشروع الإسلامي،

(١) مجلة العراق: سقوط الاستبداد وظهور الاستعمار.العدد ١/ ص ٢٣

وبعد أن تهيأت لها الظروف الدولية، وتفردها بقيادة العالم (القرن الأمريكي الجديد) جعلت اجتثاث الإسلام، واحداً من أبرز أهدافها، ومن أجل ترسيخ المشروع الأمريكي نلاحظ:

أ) كثافة التواجد العسكري الأمريكي في العالم العربي والإسلامي بدأ من قاعدة العديد؛ في قطر وثلاث قواعد في أفغانستان (قندهار وكابل وأوزبكستان) فضلاً عن التواجد العسكري في العراق.

ب) الإصرار الأمريكي على البقاء في الشرق عسكرياً ومؤسساتياً.

ج) رسم المناهج والدساتير وفق الرؤية التي هم يرونها، والتي تؤمِّن لهم وللصهيونية أهدافها في تطبيع العلاقات من خلال تغيير الثقافات.

د) طرح موضوع الأعمار كوسيلة لإدخال الشركات الصهيونية وحسب ما صرحت به صحيفة معاريف[1] إن ما قيمته (٦٠٠) مليار دولار قيمة الاستثمار الإسرائيلي في العراق ولمدة ١٠ سنوات.

---

(١) العدد (٦٢١١) ص٣.

مضافاً إلى طرح موضوع خصخصة القطاع العام إلى الخاص الإسرائيلي والأمريكي وغيره وبنسبة (١٠٠) بالمائة، مع حق التملك كوسيلة لهيمنة طويلة الأمد.

هـ) علمنة القوانين والمناهج والدساتير وعزل الإسلام عن الفاعلية، وجعله مصدراً عادياً كواحد من مصادر القانون غير الملزم.

خلاصة: بعد أن انهار القطب الشرقي السوفيتي فكّرت الصهيونية ومن خلال اليمين المتطرف أن تقوم بضربة استباقية، كما أطلقت هي عليها أي: تسبق وتمنع أي دولة أن تصل للمياه الدافئة (آبار البترول) كهدف أولي وتسبق المشروع الإسلامي أن يتكامل كهدف ثاني وتعيد أمريكا خارطة الشرق بما يؤمن لإسرائيل استقرارها ودمجها في الشرق كواقع وحقيقة، ومن ثم العمل على إسقاط المشروع الإسلامي دولة كان أم حركة أم ثقافة أم قانوناً، وسيكون الشرق الأوسط رويداً رويداً جزءاً من الحضارة الغربية وفق مشروع هم رسموه.

المطلب الثالث
المستقبل الإسلامي والعربي بعد احتلال العراق وفي ظل النظام الدولي الجديد

إنَّ استقرار المستقبل لم يعد عملاً تنجيمياً، بل أصبح علماً استند إلى حقائق ومؤشرات، ويخضع لقواعد وأصول، يستفيد من أوضاع الحاضر لمعرفة واستشراف المستقبل، وفي تاريخ الأوطان مراحل ومحطات وأحداث، تشكل تحولات مصيرية.

فالنتائج المترتبة على الحرب ضد العراق، إذا أردنا البحث في مستقبل انعكاسات ذلك على مستقبل العالمين الإسلامي والعربي ـ أن نفتح ملفات عديدة أبرزها:ـ

ملف الوحدة العربية والتماسك الإسلامي

فلو كان هناك وحدة أو اتحاد بين الأقطار العربية والإسلامية لما تعرضت الكويت للاجتياح عام ١٩٩٠ م وكان هذا الاجتياح مقدمة للولوج بالخنجر إلى أعماق

خاصرة العالم الإسلامي، ولما تعرض العراق للاحتلال والتدمير، وشيوع حالات العنف والإرهاب والانهيار الاقتصادي، وتفكك المشروع الاجتماعي، بل ولما اضطررنا إلى استدعاء الجيوش والأساطيل الأجنبية إلى ديارنا المقدسة.ولما تمكن العدو الصهيوني من الاستمرار في البقاء في قلب أمتنا، وقمع الشعب الفلسطيني المناضل بالحديد والنار.

ولما استطاعت الدول الاستعمارية الاستيلاء على ثروتنا وتشويه صورة الإسلام العظيم وإملاء التغيير الثقافي؛ لمصادرة ثقافتنا.

ملف الأنظمة السياسية الحاكمة

فهذه الأنظمة في معظمها لم تعد صالحة لمواكبة التطورات والمستجدات في العالم الإسلامي والعربي، وتحقيق الانجازات والإصلاحات الملحّة[1].

٣ـ ملف الثروات في البلدان العربية والإسلامية، ويكفينا

(١) ولعمق هذه المعاناة رأينا من المناسب نشر دراسة للأستاذ، أياد الإمارة يتناول وبشكل موجز هذا الموضوع من خلال بحثه العتيد الموسوم «الإصلاح في الشرق الأوسط بين المشروع الأمريكي والرغبة العربية».

التذكير بما ورد في تقرير الأمم المتحدة، فلقد جاء فيه: «أن عدد السكان العربي سيصبح بعد أعوام نحو ٣٠٠ مليون نسمة، إلا أن دخلهم القومي ـ إذا استمرت سياسات التنمية على ما هي عليه ـ لا يكفي لإعالة أكثر من مائة مليون نسمة[١].

وهذا الملف أشدّ الملفات حساسية على الواقع العربي الإسلامي تاريخياً ومستقبلياً، ولابدَّ من دراسته وبكل أبعاده وعلى سبيل الفرض،كم من هذه الثروات ذهبت لخدمة الاستعمار أو المشاريع الشخصية للحكام.وكم هي معاناة الشعوب، مع وجود هذه الثروات الهائلة لهذه الدول، وكم يكون موقف الدول الإسلامية والعربية قوياً لو استطاعت السياسة أن تؤثر على هذا المؤثر الحساس في مفردات صراعها مع إسرائيل.

خلاصة القول من هذا الملف: أن هذا العالم العربي والإسلامي ما كان بهذا القدر في سلب الإرادة وتكريس الظلم وسيطرة القوى الظالمة وغزو الاستكبار، لو كانت السياسة الاقتصادية بالاتجاه الصحيح وليس أدل أنه من أهم

(١) صحيفة السفير في ٢٠ /١/١٩٩٠م.

المؤشرات التي تعكس دلالات سياسية بالغة الأهمية لاستخدام سلاح النفط العربي ما تجسد من تضامن عربي، من خلال وقوف البلدان النفطية العربية إلى جانب دول الموجهة مع اسرائيل إذ استخدم سلاح النفط عام ١٩٧٣ وأحدث أثراً في الرأي العام الغربي وحقق من النتائج بشأن القضية الفلسطينية ما لم تستطع خمس وعشرون سنة سابقة على ذلك الموقف أن تحققه[١].

ملف العلاقة بالولايات المتحدة

فالمستقبل الإسلامي والدولي مرهون بكيفية التعامل مع هذه الدولة التي نصّبت نفسها وصياً على العالم، والتي لا تجد قوتها وتماسكها، وتنفيذ مآربها الإمبريالية إلا عبر سياسة مواجهة الخطر المفترض ـ حسب نظرية شتراوس (shutrois)، وهذا الخطر إما واهي، أو مبالغ فيه، ففي الحرب العالمية الثانية مررت الولايات المتحدة الأمريكية كل ما تهدف إليه عبر الخطر النازي، وبعد الحرب لوّحت بالخطر

(١) أنظر: محمد الأطرش، أزمة الخليج: جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، ص٢٣ ـ ٢٤.

الشيوعي وأنتقلت بجيوشها إلى كوريا، وفيتنام، والفلبين، وافغانستان، وكوريا، ونيكاراگوا.

وبعد زوال النازية وتقوقع الشيوعية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، فلا مناص، أمام أمريكا أن اختارت العرب والمسلمين ولعلّها هذه المرة لم تكن قد اختارت خطراً وهمياً، بل سيكون المسلمون، نعم خطراً على كل من يريد بهم سوءاً.

خلاصة الأمر في هذا الملف: أن مستقبلنا في ظل الاحتلال الأمريكي على العراق سيكون ـ إذا لم نوحّد مشروعنا الإسلامي والعربي، لوضع خطة لاحتواء ومواجهة الخطر الأمريكي، فإن خطط بوش تنبئ بما يُسبب لنا كارثة، وقد شعر وزير الخارجية السوري بذلك عندما صرّح بأن الدوائر الغربية والصهيونية: «لا تكتفي بهزيمة العراق، وإنما تهدف إلى تحويل الحرب إلى هزيمة شاملة لكل العرب».

نحن نعيش في عصر التكتلات العملاقة، ولامكان ـ بعد اليوم، بعد أن استفادت أمريكا من المتغيرات الدولة في تنفيذ مشروعها في احتلال العراق ـ للدول الصغيرة، والسلام أصبح يخضع لمعيار القوة، فلا مجال أمام العالم العربي والإسلامي، إلا أن يعيد صياغة وجوده وعلاقته والاستفادة

من ثرواته، ويضع مشروعاً مضاداً للمشروع الأمريكي (مشروع الشرق الأوسط الكبير) الذي أبتلع العالم، أو يريد ذلك إلا بمشروع الوحدة الهادفة، والصادقة والمدركة للتحديات التي تحيط بنا.

وإلا ستظل أمريكا قوة فرضت وجودها عسكرياً.

ومن ثَمَّ تفرض قوتها السياسية والإيديولوجية؛ لأن سقوط العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي، يمكن أن يترتب عليه في التداعيات مالا حدود لإيعاده على صعيد العراق، ومن ثم على صعيد منطقة الخليج خصوصاً وسائر أرجاء العالم العربي والإسلامي عموماً.

إنّ هذه التداعيات المنظر منها والمحتمل مرشحة لإيجاد معضلات متشعبة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، يكون من جرّائها جرف العالم الإسلامي والعربي عن قضاياه المركزية، وفي طليعتها قضية فلسطين، والمؤسف أن الموقف العربي يبدو اليوم في غاية التعثر والتشتت؛ إذ يسقط قطر عربي في قبضة الاحتلال، ولا يجد الحكام العرب حاجة إلى عقد ولو قمة عربية استثنائية.

كل ذلك لأن المشروع الشرق أوسطي الذي فرضته المتغيرات الدولية، في واقعه مشروع للقضاء على الإسلام، ومحو الهوية لأبناء الشرق وإدخال الغدة السرطانية (الكيان الصهيوني) في حضيرة الشرق الأوسط إلى جانب الدول الإسلامية والعربية في عملية لا مثيل لها في تاريخ الأمة الإسلامية أبداً.

أقول: وليس نهاية المطاف ما حلّ بالعراق من احتلال وتدمير ونهب للثروات، بل أجد ومن الأعماق أن أمة العراق أمة لا تقبل الذلّ، ولا تستقر على حال أمام المحتل، وأنها ومن خلال جهادها ووحدتها سوف تعيد مجدها وعزتها وقوتها وكرامتها.

وأعتقدُ ومن أعماق الأعماق أنَّ المنطقة أدركت الخطر وتحسنت مواقفها وأكاد أتلمس نقاط العافية في الجسم العربي، يوم أجمعت الدول العربية خصوصاً الخليجية على أن لا تساير المشروع الأمريكي ضد الجمهورية الإسلامية في مشروعها النووي السلمي، وأكاد أتلمس القوة بكل معانيها حينما أرى مشروعاً لتطوير الإنتاج النووي السلمي في

جمهورية إيران الإسلام، فلو أن البلدان النفطية عموماً والعربية خصوصاً سعت باتجاه الاستقلال الاقتصادي والصناعي لسار مجرى التاريخ للمنطقة بإيهاب مغاير لما هي عليه الآن.

إني أرى أن المشروع النووي السلمي لا يعد إلا جزءاً متكاملاً من مشروع وأعد يقف بالضد من المشروع الأمريكي الخطر، فليس أمام الشعوب إلا السير في هذه الاتجاه فهو ملاذها بعد أن فقدت دول العالم المستضعف ملاذها السياسي يوم تغيرت الظروف الدولية وبقية هي تحت رحمة المارد الأمريكي، فلا سبيل إلا أن أن تخلقَ من خلال وحدتها واستثمار أقتصادها، مشروعاً تدفع فيه خطر المارد الأمريكي الذي تفرد بها وجاء ليبتلعها دولة دولة.

فإن الدول العربية والإسلامية بوحدتها وقوتها وإمكاناتها قادرةً على أحداث توازن دولي يملي على الولايات المتحدة أن تعيد حساباتها ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾[1] ﴿إِنْ

(١) سورة آل عمران / آية ١٢٦.

﴿تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدامَكُمْ﴾[1].

ولكي تحلق هذه الدول بوحدتها وقوتها توازناً دولياً على أمريكا، عليها أن تعيد حساباتها، وتدرك فشل مشروعها.

(١) سورة محمد / آية ٧.

الإصلاح

في الشرق الأوسط

بين المشروع الامريكي

والرغبة العربية

أياد حسين عامر (*)

(*) باحث إسلامي.

مقدمة المركز

هذا المقال يُعد مكملاً لبحث (التغيرات الدولية ...) لأنه يسلط الضوء على الموقف العربي بالدرجة الأساس والإسلامي في كيفية تلقي مفردات الخطاب الإصلاحي الأمريكي كمشروع مضت فيه بكل إصرار.

ومجمل هذه الدراسات التي يتولى مركز العراق للدراسات نشرها يكون قد أوقف القارئ العراقي على ظروفه الخاصة، وما يتعلق بالواقع الخارجي المرتبط به، والذي له الأثر على مستقبله.

نأمل أن نكون قد وفقنا للخدمة الإسلامية والله ولي التوفيق.

مركز العراق للدراسات

مقدمة

تطرح اليوم الولايات المتحدة الأمريكية شعاراً جديداً تتمترس خلفه الكثير من النوايا والأطماع الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي، ويتركّز الطرح قوةً وتأكيداً من وسائل الإعلام الأمريكية أبّان الاحتلال الأمريكي للعراق، ولهذا الشعار بريقاً مشوشاً، لا يعكس بوضوح ما هي النوايا والأطماع الأمريكية من وراء هذه الشعارات.

إن مقولات شرق أوسط جديد ونشر الديمقراطية في العالم الذي كان يأنُّ تحت نير الدكتاتورية، وغير هذه المقولات التي طرحت كشعارات في السياسية الأمريكية الجديدة والتي لا تكاد تخلو منها خطابات الساسة الأمريكان على أي مستوى من المستويات واشتركت في ذلك وسائل إعلام أمريكية ومراكز دراسات وبحوث، ولقد أثار هذا الخطاب الذي يدعي الإصلاح والذي تبنته إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش

الإبن تجاه العالم العربي منذ احداث ١١ سبتمر تساؤلات عديدة تَعدْ الإجابة عنها نوعاً من إيقاف الأمة الإسلامية والعربية عموماً والشعب العراقي خصوصاً على أصل عموماً والشعب العراقي خصوصاً على أصل المشكلة التي تتهدده والخطر المحيط به حينها ينهض لمشروعه الإصلاحي ذاتياً وموضوعياً، بمواجهة المشروع الأمريكي.

وسوف نسعى من خلال هذه الدراسة للإجابة على نوعين منها:

أولاً : تتعلق المجموعة الأولى من تلك الأسئلة بمبادرة الشرق الأوسط الكبير، ودوافع خطاب الإصلاح والمناظرات التي دارت بشأنه داخل الولايات المتحدة.

وثانياً: تتعلق المجموعة الثانية بالنخبة المثقفة العربية، وكيف تفاعلت مع خطاب الإصلاح، هذا والمستقبل السياسي والوطني للدول العربية في ظل التنازع بين ضغوط الإصلاح من الخارج ومطالبات الإصلاح في الداخل.

الفكرة الرئيسية هنا هي إن خطاب الإصلاح مثَّل جزءاً رئيسياً من المناظرات الأمريكية الممتدة بشأن السياسة

الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان جزءاً رئيسياً من حوارات النخبة وصناع القرار، ومراكز البحث بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتأكد هذا الخطاب وتواصل مع تطور الأزمة والوضع في العراق.

وقد نتج عن هذه المناظرات عملية مراجعة كبرى في السياسة الخارجية الأميركية، تشكّل على أثرها مفهوم جديد ينتقد الوضع الاستثنائي للأنظمة الأوتوقراطية[١] بالعالم العربي، ويرى أن هذه الأنظمة التي ضمنت المصالح الأمريكية لعقود، والتي قد تكون حليفاً مهماً في الحرب على الإرهاب على المدى القصير، قد تكون أكبر عوامل بعث الإرهاب

(١) الأوتوقراطية: ـ هي حكومة يقوم على أساسها شخص واحد أو جماعة صغيرة أو حزب، لا تتقيد بدستورٍ أو قانون، ويقال أوتوقراطي لمن يحكم حكماً مطلقاً، ويقرر وحدة السياسة التي تتبع دون أي مساهمة من الجماعة وتختلف الأوتوقراطية عن الديكتاتورية من حيث السلطة المطلقة، فالأولى قد تقوم على ولاء الرعية أو الخوف من العقاب، بينما الثانية يخضع المحكومون في النظام الدكتاتوري لسلطة الدكتاتورية بدافع الخوف وحده. ويشتبه بعض المثقفين بين الأوتوقراطية والثيوقراطية (Theocracey) الحكومة الدينية، أو النظام السياسي الذي يستند على التفويض الإلهي خارج إرداة البشر وبموجبه يتولى السلطة رجال الدين.(مركز العراق للدراسات).

على المدى البعيد.

ومع أن طبيعة التفاعل بين خطاب الإصلاح السياسي الجديد والمصالح الأمريكية التقليدية في المنطقة (النفط، الكيان الإسرائيلي، الأنظمة الحليفة) ثم تختبر بعد، إلا أن نتيجة التفاعل حتى الآن تشير إلى قدر من التوازن والمعادلة، ولكن إذا كانت الإدارة جادة في طرحها مطلب الإصلاح، ووضعه ضمن أجندة السياسية الخارجية، فلا شك أن السنوات المقبلة سوف تشهد ازدياد الصراع بين ما يمكن تسميته بالأهداف الجديدة والأهداف التقليدية للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وفي الواقع فإن الصراع بين الاثنين (الجديد والتقليدي) يحسم بعد، سواء داخل الإدارة الأمريكية نفسها، أو في مراكز البحث التي أعدّت مشاريع ضخم حول العالمين العربي والإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر وحتى الآن، ويمكن القول أن الأفكار والاتجاهات الجديدة تمكنت من تحدي الأفكار والاتجاهات التقليدية إلى حدّ معيّن، ولكن من دون أن تتمكن من إزاحتها تماماً.

وإذا تجاوزنا النظر عما إذا كان ما يعرف بالإصلاح السياسي يمثل مبدأ جديداً في السياسة الأمريكية أم رؤية

جديدة للاستعمار[1] في بدايات القرن الواحد والعشرين، فالملاحظ أن السياسة الأمريكية في العالم العربي في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الأبن، لم تعد تسعى إلى الحفاظ على الأمر الواقع كلية، وإنما أصبحت تسعى إلى تغيير الأمر الواقع غير عابئة ببعض المخاطر التي قد تنجم في الأجل القصير ارتكاناً إلى الفوائد المنتظرة في الأجل البعيد، ويتجاوز هذا الخطاب اهتزازاً في الأوساط المدنية العربية بعد فترة من التشكك والتردد، ووضع أنصار التيارين الليبرالي[2] والإسلامي

(١) الاستعمارية (الكولونيالية): ـ استعمال دولة ما حق السيادة على إقليم خارج حدود أراضيها، فيفقد بذلك كيانه الخاص وشخصيته الدولية، ويتبع ذلك السيطرة على كافة شؤونه والحصول على كل المزايا الاقتصادية التي تطمع فيها الدولة المستعمرة بشكل مجحف للإقليم الواقع تحت سيطرتها. (مركز العراق للدراسات).

(٢) الليبرالية، التحررية، المذهب الفردي (Liberalism) التحررية الاقتصادية تؤكد حرية الفرد، وتقوم على المنافسة الحرة، أي ترك الأفراد يعملون ويربحون كما يريدون، وفي ذلك الصالح الخاص الفردي يتحقق الصالح العام. وقد نشأت التحررية وتوسعت مع نشأة الرأسمالية، للتعبير عن الحرية الفردية والتحررية السياسية نظام سياسي يقوم على أساس قيام الدولة بالوظائف الضرورية في حياة المجتمع وتترك نواحي النشاط الأخرى للحافز الفردي، كما تتميز الدولة التي تتبع هذا النظام بقيامها بوظيفة الحكم بين مختلف الفئات وبالمحافظة على النظام.

في المقدمة بعد فترة طويلة تصدر فيها التيار القومي، لكن الأهم من ذلك أنه أعاد بعث مفهوم الحركة الوطنية بعد أن كان قد اختفى ـ أو كاد ـ بعد حقبة هيمنت فيها الإيديولوجيات[1] الثورية والقومية والنخب العسكرية، لقد تفاوتت ردود النخب المثقفة العربية على خطاب الإصلاح الأمريكي، ولكن الرافضين والمشككين والمؤيدين انخرطوا سريعاً في مناظرات خطاب الإصلاح، وظهرت حركات وطنية عابرة للتيارات، تعبر عن قدر مهم من الإتفاق والتفاهم، وقد يكون هذا الإتفاق والتفاهم تكتيكياً، ولكنه يشير الى نمط جديد من التفاعلات بين التيارات بعد فترات طويلة من الصراع التقليدي حول القومية، وفلسطين والعراق.

في ضوء ذلك سوف تنقسم الدراسة الى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتناول الرؤى الأمريكية، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير، والمبادرات التي نتجت عنها أو كانت مضادة إليها، والجدل بشأن هذه المبادرات وقابليتها للتطبيق.

---

(١) الايدولوجيا (Ideology) وهي لها معنى خاص:ـ وهي منظومة الأفكار الخاصة لدى المؤلف أو المفكر أو الحزب والإيدلوجيا العامة وتعنى الأفكار العامة والسائدة. (مركز العراق للدراسات).

القسم الثاني: يتناول دوافع خطاب الإصلاح الأمريكي والأسباب والتفسيرات التي أدّت لأن يصبح الإصلاح هدفاً وجزءاً محورياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

القسم الثالث: يخصّص لتحليل مواقف النخب المثقفة العربية من خطاب الإصلاح الأمريكي والرؤى المختلفة له وانعكاساته المحتملة على الدول والأنظمة القائمة.

وبالتالي نحن نسعى لأن نقدم للقارئ العربي في أي مكان رؤية واضحة حول مفهوم الإصلاح الأمريكي وما هي ردود الأفعال العربية حول هذا المشروع، وما هي تداعيات الوضع بين هاتين الوجهتين الأمريكية والعربية، ساعين للوصول إلى الإطار الجديد الذي تريد قوى الاستكبار العالمي أن تأطر به محاولاتها الاستعمارية في العالم الإسلامي والعربي، ونأمل من الأخوة القراء، رفدنا بوجهات نظرهم حول هذه الدراسة المتواضعة، التي كتبت في وقت حرج جداً تمرُّ به منطقتنا العربية والإسلامية، كما نأمل رفدنا بكل وجهات النظر حول موضوع الدراسة بصورة عامة.

مقدمة المؤلف

المدخل

بقيت الأطماع الاستعمارية ممتدة إلى الأرض العربية والإسلامية منذ الفترة التي أعقبت انحسار دور الكنيسة المسيحية في الغرب، وظهور ما عرف فيما بعد بعصر النهضة الأوروبية[1]، حيث بدأ ومن هذا التاريخ عهداً جديداً، مثّل فيه العالم الغربي دور المستبد الطامع الذي يعشق نهب الثروات واستعباد الشعوب تحت ذرائع متعددة اختلفت من مكان إلى آخر، وكذلك من زمان إلى آخر، إلا أنها بالتالي لا تخرج عن كونها محاولات نهب مستمرة، وسطوة مستديمة تريد للشعوب الأخرى البقاء تحت طائلة الرحمة الغربية، التي لا تقدِّر الوجود إلى غير شعوبها ومصالحها على هذه الأرض العريضة.

---

(١) عصر النهضة: Renaissance وهو مصطلح يطلق على فترة الانتقال من العصور الوسطى إلى عصور القرون الحديثة (قرن ١٤ ـ ١٦) ميلادي أو يؤرخ لها بسقوط القسطنطينية ١٤٥٣ ميلادية حيث نزح العلماء إلى إيطاليا، ومعهم ثروات اليونان والرومان ومن إيطاليا انتشرت النهضة إلى كل أرجاء أوروبا وفي هذه الفترة بدأت النشاط أراضي جديدة.

كانت أوربا وطوال عقود من الزمن، وكما هو مسجل في صفحات التاريخ بدقة، أسيرة ظلام تراجع الكنيسة الغربية وانحرافها وتصورات الخرافة الحاكمة فيها وتخاذل رجالاتها، ووقوفهم مع السلطات الإقطاعية كحالة من حالات وقوف رجال الدين على أبواب السلاطين والملوك، ولم تكن هذه الكنيسة إلا دورة من دورات الاستبداد الذي شهده العالم الغربي، اشتركت مع مكونات أخرى كانت موجودة هناك من إقطاع وحاكميات صغيرة في خنق الإرادة الغربية في تلك الفترة.

ومن جراء ذلك انحسر العلم وتراجعت المعرفة في أوروبا فترة طويلة، وشهدت أبشع عهودها ظلاماً وتراجعاً، وقد وجهت الكنيسة الغربية في هذا الوقت ضربات موجعة لكل محاولة للإصلاح، أو بروز للجانب العلمي الحقيقي الذي يستند على الدليل، ويقوم على أساس المنهج العقلي وجراء ذلك قتلت الكثير من العلماء والباحثين والمفكرين.

وسرعان ما أفاقت العقلية الغربية من سباتها ورأت أن الخرافة الكنيسية لا أساس لها من الصحة، وأنه يجب الوثوب بوجهها صارخين بوجه الظلم أولاً، وبوجه التخلف والخرافة

ثانياً، وكان للمجتمع الغربي ذلك، وانحسر دور الكنيسة التي بقيت منحصرة في صوامع وجدران صماء لم تكن لها علاقة مباشرة بالحياة الفعلية للناس في الغرب.

وأدّى اختراع الآلة البخارية في العالم الغربي إلى انطلاق بداية العصر النهضوي الأوروبي، الذي اختزل الكثير من الوقت والجهد في القفز إلى مراحل من التطور والتقدم، جعلت وبغياب موجة القيم الروحية التي اختفت وراء جدران الكنيسة الضالّة، والتي خرجت من عالم حياة الشعوب الغربية منذ تلك الفترة، جعلته يظهر أطماعاً كبيرة توسعية تريد له أن يحصل تارة على مواد الرفاه والمال المستمرة، والتي ولّدت عنده تخمة عالية من الإمكانيات، وتارة أن يبقى مهيمناً على هذه المواقع، لكي لا تخرج في يوم من الأيام هذه الثروات من تحت تصرفه.

وهذا في حقيقة الأمر أوجد فلسفة أخلاقية وسياسية تدير العمل الغربي وتحكم كل أفعاله من خلالها، كما أن هذه الفلسفة هي نتاج مشّوه لنوايا سيئة، ولقد عجزت الكنيسة أيضاً في السابق أن توفر للإنسان الغربي أي فرصة، لأن يفهم ما حوله من الموجودات، ويفسرها تفسيراً طبيعياً، كما

عجزت أن تحيطه بجو من الأمن والعدالة التي يعيش من خلالها وينمو، وظل ذلك الإنسان لوحده لا يمتد بكفره إلى جوهر الفهم والإدراك الحقيقي.

وفي خضم هذا الصراع بين الواقع المعوج، والحاضر الغريب والمجهول؛ ركّز الفكر الغربي مرة أخرى على مرتكزات وهمية تبرّر له الاستمرار بانحرافات جديدة، هذه المرّة هي انحرافات الجريمة المقنّنة اتجاه الشعوب وثرواتها ومقدراتها، وقد ولدت في بادئ الأمر العديد من الأفكار الباطلة التي لم ترَ النور حتى رقدت مع الفشل في لحدٍ واحد، وقد أربك هذا الوضع المنظومة القيمية في العالم الغربي مرة أخرى، ولكن بمواصفات جديدة.

لقد ظهر في الغرب جنوح كبير إلى حبّ السيطرة والاستعمار الكامل لدول وشعوب، وجرّها بحبال فلسفة أوروبا الجديدة عبيداً إلى الرجل الأبيض (السيد) وانتقلت أوروبا بأساطيلها تجوب بحار المعمورة تسرق وتقتل وتحكم قبضتها الدامية على شعوب لا حول لها ولا قوة، وبعد حين أراد الغرب محو الخارطة الفكرية لهذه الدول وشعوبها، واستخدمت كل الوسائل والأساليب، ومع كل هذه المحاولات

والتحركات كانت تسقط الكثير من الدماء البرية.

ومع تطوّر العصر وابتكار أساليب جديدة في الحياة تطوّر الفكر الغربي المعاق في السيطرة على الشعوب ليتخذ أشكالاً جديدة تختلف تماماً عن الأساليب التقليدية القديمة، والملاحظة المهمة: أن هذه الأفكار الغاشمة وإن زحفت من موقع إلى آخر ضمن نفس المنظومة الغربية إلا أن الثوابت الأساسية في المنهج الاستعماري تبقى ثابتة لا تتغير، الذي يتغيّر هو مواقع القوة والأساليب الجديدة التي تستخدمها تلك المواقع، وما يسجّل هو الآخر، وإن كل هذه الأفكار لم تجد عالم النور إلا من خلال القوة المجردة.

الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الذي تكوّن على خلفية استعمارية بحتة بشعب لا يسجل انتماءاً حضارياً إلى الأرض الواقعة في أقصى الغربي الغربي، حروب ودماء وهجرة مستمرة إلى الآن، تشكّلت ما يعرف بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى غرار نفس النهج تحاول جاهدة اليوم لأن تديم حلقات الاستعمار القديمة التي تلبس كل يوم جلد أفعى جديد.

القسم الأول
رؤى الإصلاح

سوف نتحدث عن الإصلاح من خلال مفاهيم ثلاث هي: الرؤى الأمريكية لهذا الإصلاح، المبادرات التي تقدمها لإحداث عملية الإصلاح، مصداقية هذه الرؤى وما يتبعها من مبادرات.

الرؤى والمبادرة الأمريكية

بالاعتماد على أربع كلمات لكل من: السفير ريتشارد هاس التي ألقيت في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في ٢٠٠٢/١٢/٤، وكلمة وزير الخارجية (السابق كولن باول) التي ألقاها في مؤسسة التراث بواشنطن في ٢٠٠٢/١٢/١٢، وكلمة السفير وليم بيرنز التي ألقاها في مركز دراسات الإسلام والديمقراطية في ٢٠٠٣/٥/١٦، وكلمة الرئيس بوش التي ألقاها في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية

في ٢٠٠٣/١١/٦، يمكن بلورة ملامح خطاب الإصلاح الأمريكي في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر فيما يلي:

١ـ أكّد خطاب الإصلاح الأمريكي على الحرية، وإن، هناك نقطة تحوّل تاريخية، يقول هاس: تعزيز الديمقراطية داخل العالم الإسلامي هو أولوية بالنسبة للرئيس بوش، ويقول باول: إذا أعطيت الشعوب خياراً بين الطغيان والحرية؛ فإنها تختار الحرية، ويقول بيرنز: التغيير السياسي والديمقراطية جزء من إستراتيجية كبرى، ويقول بوش: إن تساهل دول الغرب حيال انعدام الحرية في الشرق الأوسط على مدى ٦٠ عاماً لم يحقق شيئاً لجعلنا في مأمن.

٢ـ إنهاء استثنائية الشرق الأوسط التي كانت تقول: إن منطقة الشرق الأوسط استثناء من عملية نشر الديمقراطية ويقول هاس: hass، بخلقنا ما يمكن تسميته الاستثناء الديمقراطي (في الشرق الأوسط) فاتتنا فرصة مساعدة تلك البلدان، ويقول باول: نرفض الفكرة المتعالية القائلة: بأن الحرية لن تنمو في الشرق الأوسط، ويقول بيرنز: الشرق الأوسط ليس استثناء عن أي جزء آخر من العالم، ويقول

بوش: هل حُكم على الملايين من الرجال والنساء والأطفال في الشرق الأوسط العيش في ظل الاستبداد بسبب التاريخ أو الثقافة؟ أنا شخصياً (بوش) لا أصدق ذلك.

٣ـ الاعتراف بالتنوع والخصوصية بالحالة التي تخصّ الديمقراطية في الشرق الأوسط، يقول هاس: ليس على العملية الديمقراطية إتباع نموذج واحد، ويقول باول: لا ندافع عن الأسلوب القائل: إن مقاساً واحداً يلائم الجميع، ويقول بيرنز: ليس هناك مسار وحيد لتحقيق الديمقراطية لكل الأقطار مقاس واحد لا يناسب الجميع، ويقول بوش: الحكومات التمثيلية في الشرق الأوسط ستعكس ثقافات وحضارات المنطقة، فهم لا يشبهوننا ولا ينبغي أن يكونوا كذلك.

٤ـ الإقرار بالتغيير التدريجي، ولكنه يجب أن يكون حقيقاً، يقول هاس: قياس العملية الديمقراطية لا يقاس بالأسابيع أو الأشهر، بل بالسنين والعقود والأجيال، ويقول بيرنز: على الرغم من حديثي عن تغيير تدريجي؛ فأنا لا زلت أتحدث عن الحاجة لتغيير حقيقي، ويقول بوش: الديمقراطية الفعّالة دائماً بحاجة إلى الوقت للتطوّر.

٥ـ الديمقراطية التي يريدونها في الشرق الأوسط لا يمكن فرضها من الخارج، ولكن يمكن مساعدتها، يقول هاس: الطريقة الوحيدة لتجذر الديمقراطية هو تركها تنبت في الداخل، ويقول بيرنز: التغّير الحقيقي يأتي من داخل المجتمعات العربية، ولا يمكن فرضه من الخارج.

٦ـ كما طرح هذا الخطاب إمكانية التعامل مع الإسلاميين الذين وصفهم بالمعتدلين، يقول هاس: الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية تماماً، كما لا تعارض الأحزاب المسيحية أو اليهودية أو الهندوسية، ويقول بيرنز: علينا أن نساعد في تشكيل العملية بالطريقة التي تقلّص بعض المخاطر التي تبرز في الأمد القصير.

هذه الرؤى التي وردت في كلمات المسؤولين الأمريكيين الأربعة مثلت الوعاء الذي صبّت فيه مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وخطاب الإصلاح الأمريكي، ويتضح من خلال هذه النقاط أن الاعتبارات التي طرحتها الدول العربية بشأن مشروعات الإصلاح حول الخصوصية، والتدرج كانت قائمة في ذهن المسؤولين الأمريكيين أولاً، وأنها انطلقت من خلال

هذه الرؤية الأمريكية البحتة دون النظر إلى واقع الشعوب العربية وتطلعاتها، كما أنها لم تكن طموحاً عربياً خالصاً يقدر المصلحة العربية الخاصة، ويفهم الوضع يقدر المصلحة الخارجية، والأطماع الغريبة عن الساحة العربية، أن المشروع الإصلاحي العربي كان امتداداً لخطاب الإصلاح الأمريكي المشبوه، الذي لم يكن إلا إستراتيجية جديدة في فرض الهيمنة على المنطقة واستلاب حرية أبناء شعوبها، وطبقاً للنص الأول لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي نشرته جريدة الحياة، يقوم المشروع على ثلاث ركائز لسدّ النواقص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، هذه الركائز الثلاث هي:

أ) تشجيع الديمقراطية، والحكم الصالح.

ب) بناء مجتمع معرفي.

جـ) توسيع الفرص الاقتصادية.

فيما يتعلق بتشجيع الديمقراطية، والحكم الصالح، يطرح المشروع على مجموع الثماني أن تلتزم بمبادرة الانتخابات الحرة، الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني، معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء، المساعدة

القانونية للناس العاديين، مبادرة وسائل الإعلام المستقلة.

وفيما يتعلق ببناء مجتمع معرفيّ؛ يقترح المشروع على مجموعة الثماني أن تقدّم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة، من خلال: مبادرة التعليم الأساسي، محو الأمية من خلال فرق محو الأمية، الكتب التعليمية، مبادرة مدارس الأكتشاف، إصلاح التعليم، مبادرة التعليم في الإنترنيت، مبادرة تدريس إدارة الأعمال[1].

وفيما يتعلق بتوسيع الفرص الأقتصادية، يقترح المشروع على مجموعة الثماني أن تطلق مبادرة لتمويل النمو تتضمن العناصر التالية: إقراض المشاريع الصغيرة، المشاركة في تمويل مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير على طراز مؤسسة المال الدولية، إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، والشراكة من أجل نظام مالي أفضل، ومبادرة لتشجيع التجارة تتألف من: الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة، والمناطق التجارية، ومناطق رعاية الأعمال، ومنبر الفرص الإقتصادية

(١) إلا أن الهدف الأساس هو إلغاء الثقافة الإسلامية.

للشرق الأوسط الكبير.

ويلاحظ على مشروع المبادرة: أنه قائم على مجموعة مبادرات جزئية تتغلغل إلى أصغر تكوينات المجتمعات العربية، أي أنه ركّز على الأدوات والميكانزمات[1]. التفصيلية للمجتمعات أكثر من تركيزه على الأهداف الكبرى أو شرح الدوافع، وهذا يدعو إلى التركيز والتأمل؛ حيث أن الاستراتيجيات السابقة كانت لا تنظر إلى التكوينات الصغيرة، بل تركّز على الأهداف الكبرى، وباعث هذا هو المشروع التفكيكي التجزيئي الذي يتيح تقسيم المجتمعات إلى وحدات صغيرة مختلفة، تتصارع فيما بينها من خلال الأفكار والآليات، وبالتالي تغيب عن الساحة المشاريع الوحدوية الكبرى، التي تنظم وجود المجتمع خلفها، بل سوف تكون وحدات صغيرة يتلاشى معها القرار الجماعي الواحد في

(١) ميكانزمات:ـ وهو إصطلاح مرادف لإصطلاح الكاريزمية (الإلهام)، وهي نموذج للقيادة يقوم على الخصائص البطولية أو المقدسة لشخصية القائد، أكثر مما يعتمد على الوضع الرسمي سواءً كان موروثاً أم مكتسباً.
والقائد الكاريزمي أو الملهم، قد يكون في قمة السلطة أو خارج نطاقها، أي يحظى بقبول غامر لدى الجماهير .. (مركز العراق للدراسات).

أغلب القضايا والمصيرية منها، كما يلاحظ أنه على الرغم من تسمية الشرق الأوسط الكبير أو الأوسع فإن المبادرة لم تهتم بالعلاقة البيئية بين دول المنطقة، لا تهدف إلى جمع هذه الدول في إطار إقليمي اقتصادي أو سياسي، وإنما تهدف بالأساس إلى توحيد مسارات دولها في اتجاهات متوازية في الإصلاح والديمقراطية، وهذا المنهج في المبادرات، ربما هو منهج جديد على الواقع الدولي وعلى الواقع الإقليمي في الشرق الأوسط تحديداً، فأغلب المبادرات السابقة في الشرق الأوسط كانت تتعاطى مع الشأن السياسي أولاً، الذي عُدَّ من قبيل السياسة العليا، وكانت تأتي البيوت من أبواب الأنظمة السياسية، لكن نهج مبادرة الشرق الأوسط الكبير كان مختلفاً، وبّدلَ المعايير حين جعل الإصلاح من أسفل قبل الإصلاح من أعلى، على نحو يجعل المراقب يتساءل عن ماذا يعني الكبير في ظل تلك المشروعات التفكيكية الصغيرة؟! وعلى المنظمة الإسلامية العربية في أي مكان التأمل مرة أخرى في نوعية هذه الخطابات والنوايا التي تقف ورائها؛ لأنها تشكل سياسة حالية؛ تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ردود الفعل الإسلامية العربية

كانت الفترة التي أعقبت الإعلان عن المبادرة الأمريكية في شهر فبراير ٢٠٠٤ وانعقاد قمة الثماني في شهر يونيو ٢٠٠٤ في سي آيلاند، ميداناً لمبادرات عديدة رسمية وغير رسمية، إلى الحد الذي جعل الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يقول: في أحد تصريحاته التي ذاع صيتها حينذاك(أن السماء تمطر مبادرات) وكان الشرق الأوسط سيكون حقل تجارب، فقد لاقت المبادرة الأمريكية انتقادات واسعة في الأوساط العربية الرسمية، خصوصاً من زوايا: الخصوصية، والتدرج، والأولويات، ومصير القضايا الكبرى مثل الصراع الفلسطيني الصهيوني واحتلال العراق، وكانت الكلمة التي ألقاها الرئيس المصري حسني مبارك أمام مؤتمر الإصلاح العربي ـ في مكتبة الإسكندرية في شهر مارس ٢٠٠٤ أفضل تجسيد لوجهات النظر العربية والتي أكّد فيها: أن إستراتيجيتنا تقوم على محورين رئيسيين، أولهما الدفع بجهود التحديث والتطوير القائمة على الرؤى الذاتية للمجتمعات العربية، وثانيهما الدفع نحو التوصل للسلام

العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى تنوع الخصائص الثقافية والدينية، والتركيبة السكانية لكل مجتمع، وداعياً إلى الامتناع عن محاولة فرض نمط خارجي موحّد، ونبذ الاعتماد على الوسائل العسكرية، ثم جاءت وثيقة الإسكندرية كإحدى الوثائق المهمة في تحليل الموقف الشعبي والرسمي العربي، لقد أكّدت على الخصوصية، حين تحدثت عن بلورة مشروع شامل للإصلاح، يسمح بالتعامل مع كل دولة على حدة، مضيفة أنه ينبغي ألا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها الحلّ العادل للقضية الفلسطينية، وتحرير الأرض العربية المحتلة، وتأكيد استقلال العراق، لكن وثيقة الإسكندرية لم تكن حاسمة في طرح الإصلاح في الجانب السياسي على نحو ما كانت حاسمة في طرحه في الجانب التعليمي مثلاً، فلقد أوصت بوضع معايير عربية لمخرجات التعليم في جميع مراحله، بما يتوافق والمعايير العالمية، بينما في الإصلاح السياسي ناصرت الخصوصية، لكنّها عبرت عن انتصار التيار الوسطي التوفيقي الذي يحاول الجمع بين الإسلامي والتغريبي والأصالة والمعاصرة، ويدلل على ذلك في

شق الإصلاح الثقافي، حيث أكّدت على المضي قدماً في تحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يحقق مساواتها العادلة ـ وليست الكاملة ـ بالرجل في العلم والعمل، لكن وبالقياس إلى مُنتج الخطاب السابق في الحوار بين النخبة المثقفة الوطنية والدولة في العقود الماضية تعتبر الوثيقة جريئة ومتوازنة إلى حدٍ ما، والملاحظ على هذه الوثيقة أنها:

ـــ قد كررت المتداول في الساحة العربية في العقدين الماضيين.

ـ تحدثت بغموض عن الخصوصية وليس لديها نظرة واضحة لطبيعة الفاعل المنوط به تحقيق التغيير.

ـ لقد كانت الوثيقة صادرة عن مفكرين ومثقفين مرتبطين بأنظمة الحكم وصنّاع القرار، وهم النخبة الرئيسية المتصدرة في الصحف ووسائل الإعلام العربية ومن ثم لم تكن أفكارهم بعيدة عن ترتيبات البيت السياسي العربي.

وفي نفس سياق وثيقة الإسكندرية، تبنت وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح التي صدرت عن القمة العربية في تونس في ٢٣ مايو ٢٠٠٤، المطالب الإصلاحية المطروحة،

ولكن بقدر كبير من العمومية، فأكّدت على مواصلة مسيرة التطوير في المجاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وفي الوقت نفسه أكّدت على مضاعفة الجهود باتجاه المجموعة الدولية من أجل تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي الصهيوني، وكان هذا الموقف من القمة تعبيراً عن صراع بين تيارات متعددة في الساحة العربية، ففي البداية وبعد أيام من الكشف عن المبادرة الأمريكية كانت هناك ثلاثة مواقف عربية تمثّلت في: الموقف الرافض الذي عبرت عنه كل من مصر والسعودية اللتان أكدتا عدم قبولهما فرض نمط إصلاحي بعينه من الخارج، ما تبدى من قول الرئيس المصري حسني مبارك: «... الإصلاح ضروري، لكن الوصفات الجاهزة المطروحة من الخارج ومحاولات فرضها مرفوضة»، والموقف المؤيد الداعي إلى عدم الرفض قبل البحث، وهو موقف دولة الكويت التي دعا وزرائها الشيخ صباح الأحمد إلى تفهم المطالب الداعية للإصلاح قائلاً: علينا أن نكون حذرين من عملية رفض الأشياء والتمسك بالقديم لمجرد أن طرفاً ما ذكر أنه يودّ تغييرها، والموقف الواقعي التوفيقي الذي عبّر عنه ملك

البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي رأى أن المشروعات الخارجية لن تجد أرضاً في الوطن العربي لتنمو فيها، لكنه لم يرَ مانعاً من أن تلقي إرادات الإصلاح الداخلية والدولية في منتصف الطريق، لقد تغيرت هذه المواقف الأولية فيما بعد، فتحوّل تيار الرفض إلى قدر من الليونة، وتحول تيار القبول إلى الدعوة إلى المشروع والترويج له (ما تمثل في الموقف القطري خصوصاً) وبرز الموقف الراديكالي الرافض (سوريا ولبنان) وبدت اللحظة كلها كلحظة تعارض بين الإصلاح الذي يمثل النظام العربي المنشود والأوضاع القائمة التي تمثل النظام العربي القائم، الأمر الذي اعتبره البعض تجسيداً لمحنة الإصلاح في العالم العربي.

مبادرة الثماني ومبادرة اسطنبول

جاءت التعديلات الأوروبية على المبادرة الأمريكية في قمة مجموعة الثماني في سي آيلاند بولاية جورجيا الأمريكية، وإن حافظت على خطوطها العريضة، أكّدت خطة إصلاح الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا لمجموعة الثماني على أمور تهمُّ العالم العربي، وتأخذ في الاعتبار الحساسيات

الرسمية، وغير الرسمية التي صدرت عن الدول والمجتمعات العربية إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الصهيوني، ولكن النزاعات الإقليمية، يجب ألا تكون عقبة في طريق الإصلاحات، وإن الإصلاح الناجح يعتمد على دول المنطقة والتغيير ينبغي إلا ـ ولا يمكن أن ـ يفرض من الخارج، وكل بلد فريد بخصائصه وتنوَّعه، ويجب أن يحترم، ومع ذلك فإن التميّز رغم أهميته يجب ألا يستغل لمنع الإصلاح.

وبعد إيراد تلك الأُسُس التي صدّرت بها مجموعة الثماني مبادرتها حول الإصلاح، تضمّنت المبادرة بنود المشروع الأمريكي الأصلي للشرق الأوسط الكبير (الخاصة بسدّ الفجوة في النواقص الثلاث) مع الحرص على إخراجها باعتبارها مطالب نصّت عليها المؤتمرات العربية ذاتها، مستدلة على ذلك بوثيقة الإسكندرية، ووثيقة صنعاء، ووثيقة العقبة، واجتماعات وزراء الخارجية العربي، وجاءت المبادرة مليئة بالدلالات على أن تقدم الإصلاح في أقطار المنطقة، لا يجب أن يسير ضد المعايير المعترف بها عالمياً، وأظهرت مبادرة الثماني درجة من الحساسية فيما يتعلق بالطرف الذي يتوجه

له خطاب الإصلاح، فعلى خلاف الوثيقة الأمريكية التي كانت تتوجه مباشرة إلى المواطنين والمجتمع المدني من فوق رأس الأنظمة السياسية، ففي كل مرة ابتدأت فيها وثيقة الثماني إدلاءً برأي أو مشورة أحصت من تتوجه إليهم بالرأي أو المشورة على الوجه والترتيب الآتيين حكومات المنطقة فأصحاب القرار الاقتصادي (رجال الأعمال أو قادة الأعمال ومن يمثلهم) فالمجتمع المدني، لكن على الرغم من سكب الماء على المشروع الأمريكي الأصلي، فإن المبادرة ظلت تتلقى تأييداً فاتراً في العالم العربي.

وجاءت مبادرة اسطنبول للتعاون في قمة دول حلف الأطلنطي في يونيو ٢٠٠٤ لتجدد المخاوف العربية التي كانت قمة الثماني قد خففتها حينما سعت إلى استكمال النقص، وإكمال الجانب الأمني الذي لم يتناوله مشروع الثماني وطرحت مبادرة حلف الأطلسي في اسطنبول إقامة تعاون أمني وعسكري بين الحلف ودول المنطقة يتضمن.

ـــ تقديم النصيحة في الإصلاح الدفاعي والميزانية العسكرية، والتخطيط العسكري والعلاقات العسكرية المدنية.

ـ تعزيز التعاون العسكري لإنجاز أعمال مشتركة من

خلال المشاركة في تدريبات عسكرية محددة وأنشطة التعليم والتدريب التي يمكن أن تحسن القدرات العسكرية لقوات الدول المشاركة للعمل مع الحلف في العمليات التي يقوم بها الناتو بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.

ـ وفي مجال الحرب ضد الإرهاب بما يتضمن تبادل المعلومات والتعاون الملاحي، والتعاون بشأن التهديدات التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، وتعزيز التعاون في مجال أمن الحدود خصوصاً حين تكون لها علاقة بالإرهاب، وتعزيز التعاون في مجالات خطط الطوارئ المدنية.

ومثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير فإن مبادرة اسطنبول أكّدت بشكل صريح على دخولها في شركات أمنية على أساس (٢٦ + ١)، أي على أساس حالة بحالة، أو على قاعدة كل حالة بذاتها، التي تعني أن الحلف بكامل أعضائه يكون طرفاً، والدولة القابلة للدخول في المبادرة تكون طرفاً آخر، ولقد رأى أحد المفكرين العرب في ذلك، وكان المظلة الأطلسية غدت شرطاً للإصلاح العربي فيما اعتبره البوابة الأطلسية للعبور نحو الديمقراطية.

التحيلات بشأن المبادرة

ظهر خلاف منذ البداية بشأن تكييف المبادرة فحين تمَ إطلاق المبادرة حلاً للبعض تم تشبيهها بعملية (هلسنكي) مختزلين هلسنكي إلى صفقة من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية متغافلين الشق الآخر والرئيسي؛ وهو الشق الأمني لذلك لم تلبث الإدارة الأمريكية أن عارضت هذه التشبيه، وطرحت جانباً في الحال، وذلك لأن نموذج هلسنكي بدأ يأخذها في إتجاه لم تكن ترغب به نحو مناقشة إقليمية بشأن القضايا الأمنية، بينما الولايات المتحدة ليست راغبة في منح دول المنطقة أي شيء في الجانب الأمني (الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني) في مقابل التزاماتها بالإصلاح السياسي والاقتصادي لكن البعض الآخر انتقد تشبيه هلسنكي بناء على اعتبارات أخرى فعملية هلسنكي، نمت من خلال اتفاق تعهدت فيه دول الكتلتين الغربية والشرقية أن تحترم كل منهما سيادة الأخرى، وليس قلب حكومات بعضها بعضاً بالقوة، لكن المبادرة الأمريكية لم تقم على مثل هذه الصفقة، حيث اعتبرت دول الشرق الأوسط موضوعات للإصلاح، ولكن على الرغم من سقوط تشبيه هلسنكي، فإن

البعض دعا الإدارة الأمريكية إلى صياغة إستراتيجية كبرى مماثلة لهلسنكي للشرق الأوسط الكبير تغزل الخيوط المختلفة لسياسة أمريكا في إطار منهج متكامل للأمن الجماعي بهدف احتواء ما يعرف بالتطرف الإسلامي، وبالإضافة إلى ذلك فقد انتقد البعض المكوِّن المالي للمبادرة الأمريكية، واعتبرها البعض ضئيلة، فقد أنفقت المبادرة ٨٠ مليون دولاراً عام ٢٠٠٤، وهو ما يمثل جزءاً زهيداً مما تنفقه الولايات المتحدة شهرياً في العراق وفي ملاحظة لافتة ذكر البعض أن مبلغ الـ (٢٩) مليون دولار الذي خصص لمشروع المبادرة في ميزانية ٢٠٠٣ هو مبلغ مساوٍ لما تنفقه وزارة الدفاع الأمريكية في ٤٠ دقيقة، وإن زيادة المبلغ ليصل إلى ١٤٥ مليون دولاراً في ميزانية ٢٠٠٤، أي يعادل ما تنفقه وزارة الدفاع في ثلاث ساعات وفي ضوء نقص ميزانية المبادرة شبهها البعض: (مشروع مارشال يقدم النصيحة)[١]، ولكن من دون مال، كما أثيرت نقطة تداخل المبادرة

(١) مشروع مارشال:ـ هو المشروع الأمريكي الاقتصادي الذي تبنته الإدارة الأمريكية، عقب الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار أوروبا الغربية خشية أن يوقعها الفقر في أحضان السوفيت (القطب الشرقي)، وسمي مارشال، نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكي الذي أقترح واشرف على تنفيذ المشروع.

وتكرارها لمشروعات سابقة عليها (عملية برشلونة مثلاً) وانه من غير المحتمل أن توافق الدول الأوروبية على تحويل الأموال من البرامج القائمة إلى مبادرة أظهروا قليل حماس لها وطرح آخرون مسألة الاختلاف بين التجربتين الأمريكية والأوروبية مؤكدين أن هناك خبرة أوروبية متراكمة في موضوع دعم الديمقراطية، والمجتمع المدني والإصلاح السياسي، بينما ليس هناك خبرة أمريكية كافية في التعامل مع قضايا الإصلاح، الأمر الذي يتبدى في تعليق أمريكا التعامل على المشروطية، واشتراط الإصلاح السياسي أولاً، بينما الاتحاد الأوروبي لا يشترط ذلك.

وأشار البعض إلى وجود اختلاف رئيسي آخر (بين أوروبا والولايات المتحدة) يتعلق بمسألة التغيير القسري لأنظمة الحكم القائمة، فالولايات المتحدة ترى أن الخيار الوحيد للتعامل مع بعض الأنظمة المتشددة هو الإطاحة بها، أما أغلب الأوروبيين فيحبذون نهجاً تدريجياً طويل الأجل للصلاح، وينظرون إلى الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، باعتباره تحدياً يمتد على مدى جيل كامل، ويتطلب الصبر والحاجة إلى العمل مع أنظمة مترسخة، وقد أبدى

العديد من الأوروبيين مخاوفهم من أن حبال الصبر لدى الولايات المتحدة أقصر بكثير، وأنها ليست على استعداد للإلتزام بمساع تمتد لعقود.

أما بعد تحول المبادرة الأمريكية في قمة الثماني، نحو نهج ناعم لدعم التغير في المنطقة فقد تم توجيه انتقادات من الجانب المضاد؛ حيث رأى البعض أنها تحولت إلى مبادرة جوفاء فالإجراءات المساندة للديمقراطية المخطط تنفيذها في المبادرة تفترض أن إرادة الإصلاح السياسي حقيقية، وأن عملية المقرطة في الطريق، وأن الغائب هو المعرفة والقدرة التي يمكن أن تقدمها برامج المساعدة، لكن في العالم العربي المشكلة الرئيسية ليست في نقص المعرفة والقدرة بشأن الإصلاحات الديمقراطية، ولكنها في غياب الاهتمام والإرادة من جانب، القابضين على السلطة لتنفيذ تغييرات يمكن أن تهدد سلطتهم، وفي المناطق الأخرى التي تغذت فيها برامج دعم الديمقراطية مثل: أمريكا اللاتينية في الثمانينيات وأوروبا الشرقية بعد ١٩٨٩ وأفريقيا جنوب الصحراء منذ مطلع التسعينيات، كان الدعم يقدم لدول ومجتمعات تتقدم فيها عوامل التغيير الديمقراطي، ولم تكن هذه المجتمعات تبدأ من

الصفر، أما في الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة لا تدفع باباً سياسياً موارباً.

كما دار جدل حول الإدارة والجهاز المختص بإدارة المبادرة، وحول كفاءة رعاية المبادرة من قبل وزارة الخارجية، وكفاءة إدارتها من قبل الدبلوماسيين في الوزارة والسفراء في المنطقة، واقترح البعض إدارتها من قبل وكالة التنمية الدولية الأمريكية (unsaid) ولكن المشكلة هي أن إخراج المبادرة عن اختصاص وزارة الخارجية يقلل من قوتها السياسية، ولا يربطها بالأهداف الإستراتيجية الكبرى لإدارة الرئيس بوش، وطرح كبديل لذلك إدارتها من قبل الصندوق الوطني،لدعم الديمقراطية (NED) ولكن ارتؤي أن المبادرة اكبر من حقول الصندوق الوطني فمجمل ميزانية الصندوق على مستوى العالم هي (٦٠) مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥ ومن الصعب وضع مبادرة جديدة على كاهل الصندوق على مستوى العالم.

وشهدت لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس جدلاً حول المبادرة، وكان هناك معارضون يقولون بانفصال مسار

الإصلاح عن مسار التسوية بالشرق الأوسط، وإن تراجع مسار التسوية لا يجب أن يعيق الإصلاح، ودعا البعض إلى أن تكتفي الولايات المتحدة بتسهيل عمل عوامل التغيير المحلية، وأن تكفّ عن ادعاء القدرة على فرض التغيير، وكان هناك تأكيد على أن المنطقة مختلفة وذات خصائص معينة، لكن مع اعتراف بأن الطموح إلى الحرية هو طموح عالمي، وأن المبادئ الرئيسية للديمقراطية مناسبة لكل الشعوب والمجتمعات، رغم أنها قد لا تعمل بالطريقة نفسها، واقترح السناتور ريتشارد لوجار ـ في محاضرة له بمعهد بروكينجز ـ تخصيص منحة كبيرة؛ منحة تجعل الشرق الأوسط الكبير مشروع القرن الحادي والعشرين.

وكانت أهم الانتقادات للمبادرة ما أورده مستشار الأمن القومي في ظل إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر زبيجنيو برجنسكي الذي قال: إن الديمقراطية التي يتم فرضها في العالم العربي دون تأن، يمكن أن تقود إلى نتائج سلبية، ولعل اخطرها قدوم الإسلاميين، وربما زعماء العنف والإرهاب؛ مثل بن لادن على اعمال عنيفة وان الديمقراطية التي لا تأتي عبر التقاليد المؤسسية يمكن أن تدفع إلى شرعنة التطرف

والسلطوية» وانتقد وضع الديمقراطية والإصلاح كشرط مسبق لعملية السلام الفلسطيني الصهيوني.

وفي الحقيقة لا يمكن النظر إلى التطورات التي جرت على المشروع الأولي للمبادرة الأمريكية في قمة الثماني بمعزل عن التطورات التي جرت على الساحة الأمريكية طوال فترة عرض المبادرة، فقد امتدَّ طرح المبادرة منذ كلمتي السفير هاس ووزير الخارجية باول في ديسمبر ٢٠٠٢ (قبل الحرب على العراق) إلى كلمة السفير بيرنز في مايو ٢٠٠٣ إلى خطاب الرئيس بوش نوفمبر ٢٠٠٣، وحتى ساحة الشرق الأوسط خصوصاً على جبهات العراق وفلسطين، والعنف بالخليج وكل هذه الجبهات مثّلت مسارح متعددة لأقلمة، وتهذيب المبادرة لذلك رأى البعض أن واشنطن بدأت بخطاب عقائدي حادّ ثم تحوّلت إلى خطاب أقل عقائدية وأكثر أوروبية في الشمولية النسبية لمقاربته، وفي مفرداته وفي التنازل للداخل ولخصوصياته.

ومن المهم التأكيد أيضاً على أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يكن منقطع الصلة عما طرح من مشاريع حول الشرق الأوسط في الأروقة الأمريكية، حتى قبل ١١ سبتمبر،

ففي تقريرها لعام ٢٠٠١ الصادر عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى قبل أهشر من أحداث ١١ سبتمبر، بعنوان الإبحار عبر الاضطراب؛ أمريكا والشرق الأوسط في قرن جديد طرحت المجموعة الرئاسية الخطوط العريضة لما أسمي فيما بعد بمشروع الشرق الأوسط الكبيرن وفي لفصل الخامس منه، وتحت عنوان (استراتيجية إقليمية) أوصى التقرير بمنهج شامل ودعا إلى الاستثمار في دعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودفع كل بلد ليتقدم نحو الحكم الصالح، وانتخاب حكومات أكثر تمثيلية، وتدعيم حكم القانون والممارسات الحكومية الشفافة، وتوسيع المشاركة في الحكم وتدعيم الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، والتدفق الحر للأشخاص والأفكار والانتخابات التي تؤّمن الانتقال السلمى للسلطة، وإن الولايات المتحدة يجب أن تصل إلى الناس من خلال دعم أسواق أكثر تحرراً واتصالات أكثر تحرراً، وانتقال أكثر تحرراً، ودعا التقرير إلى تخصيص برامج تعليمية وثقافية للأقطار العربية والأقطار ذات الأغلبية المسلمة مركِّزاً على قاعدة: إن مقاساً واحداً لا يناسب الجميع.

القسم الثاني
دوافع خطاب الإصلاح الأمريكي

طرحت أسئلة كثيرة حول خطاب الإصلاح الأمريكي الجديد نحو العالم العربي ومبادرة الشرق الأوسط الكبير، ومن أهمها السؤال المتعلق بالدوافع الأمريكية، وقد أُثير سؤال الدوافع لما أعتقد من أن سياسة الحفاظ على الأمر الواقع التي استمرت منذ عقد الخمسينيات هي أفضل السياسات لتحقيق المصالح الأمريكية التقليدية، وانه من الصعب الوصول لصيغة جديدة للعلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط تخدم هذه المصالح بطريقة أفضل من هذه الصيغة.

توجد تفسيرات متعددة بشأن دوافع تغيير الخطاب الأمريكي بعد احداث ١١ سبتمبر من المحافظة والحفاظ على الأمر الواقع إلى الإصلاح والرغبة في تغيير الأمر الواقع في الشرق الأوسط، وما يمكن استنتاجه من التفسيرات المختلفة هو

وضع اليد على ملامح رؤية شاملة، ولكنها ما زالت في مرحلة التكوّن والتفاعل ومؤشرات هذه المرحلة الانتقالية كثيرة وشواهدها متعددة منها: الصراع بين الأهداف التقليدية والأهداف الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية والرغبة في قلقلة التقاليد المستقرة التي تتبدى في أزدياد الانتقادات الأمريكية للحلفاء وأوضاعهم الداخلية (تقارير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية والمرأة والديمقراطية والاتجار في البشر في دول الخليج) ومطالبتهم بالإصلاح مع الوقوف معهم ضد العنف والإرهاب وتطبيق بعض الجديد مع عدم التخلي عن التقليدي، وانتقاد الحكومات الدكتاتورية مع الإبقاء على علاقتها معهم وتشير الشواهد إلى أن الإدارة الأمريكية، أطلقت سياسات إصلاحية باتجاه الشرق الأوسط، وأن هذه السياسة تختلف بحسب أهمية الدولة، وما تمثله بالنسبة للمصالح الأمريكية ونوعية الإرتباطات القائمة معها، أو المخاطر المتوقعة منها، إن أغلب الدراسات بشأن هذا الأمر ـ وحتى في تصريحات وكلمات المسؤولين الأمريكيين ـ تطرح كلتا وجهتي النظر (المصالح التقليدية والأهداف الجديدة معاً) وتقرّ بأن هناك مخاطر من سياسة الإصلاح الجديدة خصوصاً فيما يتعلق

بالمصالح التقليدية للسياسة الأمريكية، أي أنه سيكون هناك تعارض بين الأهداف التقليدية للسياسة الخارجية التي تدعو الولايات المتحدة لتحبيذ استقرار النظم (الأوتقراطية) الصديقة والأهداف الجديدة (الإصلاح والديمقراطية) التي تدعوها إلى الدفع باتجاه تغيير هذه الأنظمة.

لقد تبلورت بعد احداث ١١ سبتمبر وجهة نظر تقول: بأن القمع الأوتقراطي وغياب الديمقراطية هما: سبب الإرهاب ومن ثم فإن الإصلاح السياسي والديمقراطية هما الجواب الرئيسي على ما أنتجته الأنظمة الأوتقراطية، لكن وجهة النظر هذه تقابلها وجهة النظر القديمة التي تتذرع بتراث من المصالح التقليدية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي رعتها الأنظمة الأوتقراطية بكفاءة، ويقتضي حمايتها استمرار التحالف مع هذه الأنظمة، وهي وجهة نظر لا زالت تجد آذانا، وإن كانت أقل إصغاء من السابق يدعم ذلك بروز مصلحة أخرى في الأنظمة الأوتقراطية، وهي تعاونها الوثيق في الحرب على الإرهاب فرغم كل الحديث عن المنهج أو النموذج الجديد paradigm للسياسة الأمريكية في المنطقة لا زال صناع السياسة الأمريكية

منقسمين بدرجة كبيرة بشأن الصدام بين رغبتهم المؤكدة بإحداث تحوّل عميق للمنطقة ومصلحتهم الأساسية بالحفاظ على العلاقات المفيدة القائمة بينهم وبين الحكومات الحالية لكثير من الدول غير الديمقراطية بها، ومن أجل ذلك تعمل الولايات المتحدة على الموازنة بين الجديد (الإصلاح) والتكيف مع القديم أي الدفع بالإصلاح مع الحفاظ على متسوى تعاون الحكومات في قضايا الإرهاب والعراق والنفط وغيره ... وهذا ما يدعوها إلى الإبقاء على بعض القديم.

ويمكن إيراد ثلاثة تفسيرات أو دوافع لخطاب الإصلاح في السياسة الأمريكية نحو العالم العربي:

جدليات ما بعد احداث ١١ سبتمبر

ولدت أحداث ١١ سبتمبر أكبر وأشمل عملية مراجعة في السياسة الخارجية الأمريكية، ربما منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تولّدت جدليات جديدة على الصعيدين السياسي والفكري الأمريكي بشأن الركائز التقليدية للسياسة الخارجية فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، هذه الجدليات تفرّعت عن السؤال المحوري الذي طرح قبل أن تخمد النار

في برجي مركز التجارة المهمين، وهو سؤال: لماذا يكرهوننا؟.

مجموعة من المحللين جادلت بأن الأرهابيين (وهو مفهوم اختلط في العقل الأمريكي مع مفهوم المسلمين والعرب) مدفوعين بالحقد، وبالشعور بالإنسحاق الحضاري وكراهية نمط الحياة ومنظومة القيم الخاصة بالمجتمع الأمريكي، لكن مجموعة أخرى مناظرة، قالت: بأن الحرمان الاقتصادي والسياسي ليس على علاقة طردية مع الإرهاب فأغلب الإرهابيين ليسوا فقراءة، وليسوا أميين وليؤكدوا هذه النقطة اشاروا: إلى أنه لو أن الفقر والجهل هما السببان الأساسيان فإن معظم الإرهابيين كان من المفترض أن يأتوا من افريقيا جنوب الصحراء، أجابت هذه المجموعة على سؤال لماذا يكرهوننا: بإرجاع السبب إلى السياسة الأمريكية التي تتحمل المسؤولية، ومن ثم جادلوا بأن على الولايات المتحدة تغيير سياستها لتقليل مستوى الكراهية بين العرب والمسلمين، وتقليل الإنحياز الأمريكي للكيان الصهيوني، ،اتباع سياسة أكثر حيادية، بينما الأوائل لم يقترحوا أي شيء إلا الإستمرار على الطريق نفسه مجادلين بأن النصر العسكري وحده سوف يغيّر كيمياء الكراهية.

وانتقد الأوائل من المحافظين الجدد الحكومات الأوتقراطية العربية بما فيهم الدول الحليفة لواشنطن على أنها أفرخت الجماعات الراديكالية[1]، وقمعت المعتدلين، وانقسم المحافظون الجدد لفريقين؛ الفريق الأكثر تطرفاً، حيث يؤمن بالتغيير القسري الفوري، والذي دعا لتكرار الغزو العسكري للأنظمة المارقة التي تعبر ـ طبقاً لهم ـ عن مطلق الشر مثل النظامين الإيراني والسوري[2]، والفريق الآخر الأقل تطرفاً حيث يؤمن بالتغيير الشامل والتدريجي وهو الفريق الذي ناشد إدارة الرئيس جورج بوش جعل الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي للشرق الأوسط حجر الزاوية في الحرب على الإرهاب، وبوجه عام قبلت إدارة بوش هذا التحليل حول جذور الإرهاب بتحميل المسؤولية ـ ومن ثم عبء التغيير ـ على الأنظمة العربية وليس الولايات المتحدة، وحصلت فكرة دعم الديمقراطية كعلاج ناجع للإرهاب على دعم ومناصرة

(١) الراديكالية (الجذرية):ـ مذهب الاحرار المتطرفين الذين يطالبون بالإصلاحات الجذرية، ولا يقبلون التدرج، وذلك لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمجتمع، وتمثل الراديكالية أقصى اليسار. (مركز العراق للدراسات).

(٢) (ديفيد فروم وريتشارد بيرل) / كتاب نهاية شر.

المعسكر الواقعي في الإدارة، وتأييد كبير من الحزبين في الكونجرس ساعد على ذلك أن إدارة الرئيس بوش تحتوي علاوة على الصقور العسكريين، مجموعة من انصار دعم الديمقراطية في المواقع العليا، ممن يضمرون إلتزام عقيدي بتصدير المبادئ الديمقراطية، وهؤلاء بينما يرغبون في استخدام القوة العسكرية في بعض الحالات يعتقدون بقوة الأمر الأمريكي، بدعم القيم الديمقراطية، وبخلق مزيد من الحرية عبر العالم، وقد أعدت وزارة الخارجية برنامجاً يعتقد بعض رعاته، أنه سيكون منهجاً بديلاً يسدّ نقص الديمقراطية في الشرق الأوسط، وهو برنامج دعم الإصلاح، وتفرعت عن ذلك أفكار تدعو إلى تغيير الأفكار والعقول وكسب القلوب من أجل إحداث ما يشبه عملية جراحية لتغيير عقل البشر في الشرق الأوسط، وتفرعت عن ذلك دعوات الإصلاح التعليمي والديني والسياسي.

التخلي عن مبدأ الاستثنائية العربية

كانت إحدى النتائج المهمة لخطاب الإصلاح الأمريكي تجاه العالم العربي، الاتجاه لإنهاء الوضعية الاستثنائية التي

تمتعت بها الأنظمة العربية، فعلى امتداد العقود السابقة تمتعت الأنظمة العربية بوضع استثنائي أو بشبه حصانة ضد الإصلاح، على خلاف باقي أقاليم العالم مثل: أمريكا اللاتينية، وشرق أوروبا، وإفريقيا جنوب الصحراء، وعلى حدّ وصف كاتب النيوزويك الشهير فريد زكريا، ظل الشرق الأوسط هو الاستثناء العظيم في السياسية الخارجية الأمريكية ولقد تمحورت السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط حول صفقة أساسية فحواها الأستقرار، والمصالح الأمريكية في مقابل بقاء الأمر الواقع وهذه الصفقة تأسست على افتراض ان الحكومات هي الفاعل الوحيد، وأن الأنظمة الأوتقراطية لديها الوسائل والإرادة لكي توفي بجانبها من الصفقة، لكن بعد احداث ١١ سبتمبر برز السؤال الملح: عما إذا كانت الهجمات أنهت تلك الصفقة فلم تتغير المصالح الاستراتيجية الأمريكية فقط، ولكن اتضح ايضاً أن الأنظمة الأوتقراطية، هي فقط واحد من بين فاعلين مهمين؛ حيث بدت وكأنها عاجزة عن الاضطلاع عن سياستها التي استمرت لعقود، وأن الاستثنائية التي منحت في السابق للأنظمة الحليفة في العالم الاسلامي لن تعود جزءاً من

السياسة الخارجية الأمريكية، وهكذا تعرضت الصفقة التاريخية بين الأنظمة العربية، وأمريكا إلى الاضطراب؛ حيث أصبح من غير الممكن الحفاظ على التفاهم التاريخي الذي عمل على تجميد الأوضاع في المنطقة طوال حقبة ما بعد الحرب الثانية، وكان الرئيس جورج بوش هو أول رئيس يدفع بأن الاستقرار في حدّ ذاته عقبة أمام المصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك تبنّت الإدارة ما يمكن تسميته بسياسة عدم الأستقرار، البناء القائمة على مفهوم أن حماية المواطنين الأمريكيين، وتأمين المصالح الأمريكية يمكن تحقيقهما على افضل وجه عبر التغيير الجذري لأنظمة الشرق الأوسط، واهتزت الحكمة التقليدية القائلة: بأن استقرار المنطقة بواسطة الأنظمة الأوتقراطية يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية واصبحت النتيجة العكسية جليّة، وهي أن اصلاح الشرق الأوسط مسألة حيوية للإستقرار والأمن الإقليمي بعيد المدى، لأن استمرار الوضع القائم سوف يغذي السخط الشعبي، ويقدم أرضية خصبة لنمو التطرف، ومن ثم نظر للديمقراطية باعتبارها الحلّ السياسي المرغوب على المدى البعيد لكوارث الشرق الأوسط، ومرة ثانية دفعت نتائج

الحرب في العراق في اتجاه التخلي عن الاستثنائية العربية، فبعد الحرب على العراق ٢٠٠٣ والانتصار السريع دار الجدل حول تأثيرات الحرب ونتائجها، هل أدت إلى مزيد من الكراهية للولايات المتحدة في العالم العربي؟ أم إلى مزيد من التقدير لنوايا واشنطن في مساعدة مجتمعات المنطقة في تحقيق الإصلاح السياسي؟ ونظر مسؤولوا الإدارة ومراكز صناعة القرار إلى العراق على أنه أرضية المعركة الفاصلة بين الإرهاب والإصلاح، فإذا خرجت أمريكا منتصرة ـ مع تغيير ديمقراطي سلمي في العراق ـ سيقدم هذا الموذج باعتباره نموذجاً للإقتداء وسيكون مهمازاً للإصلاح في العالم العربي، أما إذا فشلت فسيمثل انتصاراً للإرهاب وداخل مجموعة دعم الديمقراطية في الإدارة.

دار جدل بين المتشددين الذين يرون عراق ما بعد الحرب، كنموذج للتغيير الديمقراطي، والمعتدلين الذين يؤمنون بالعمل على تغيير ديمقراطي محلي تدريجي، الأوائل المتشددون يريدون إحداث تغيير يكون بمثابة التحدي الجبري للدينامية (السياسية والاقتصادية في العالم الإسلامي، وبين التدفقات الكثيرة للرأي، الجدليات القائلة: بأن التهاون

بشـأن مصـداقية أمريكـا في قضـايا الديمقراطيـة في الشـرق الأوسـط، ربمـا يعـني في أفضـل الأوقـات أن مبـادرات الديمقراطية لما بعـد العـراق سـوف يـتم اسـتقبالها بمزيـد مـن الاستخفاف في العالم العربي، بدلاً من الحماسة، لكـن إذا كـان الاتجاه لإنهاء الاستثنائية العربية يصل إلى مسـتوى القـرار في السياسة الأمريكية، فهناك قوى كثيرة بالمجتمعات العربيـة، قـد تعاند إنهاء الوضعية الاستثنائية للأوتقراطية، وهـي مـا يمكـن تسميته بالاوتقراطيات التي تمثلها المؤسسات الدينية والمدنيـة، والعسكرية والأمنية والنيوليبرالية[1] المرتبطـة بـالحكم، لـذلك فإن بعض المفكرين العرب كـانوا حـذرين في التفـاؤل بإنهـاء الوضع الاستثنائي للعـالم العـربي مؤكـدين: بـأن إنهـاء هـذا الوضع لا يتم بإرادة أمريكية فقط، وان قـوى البيروقراطيـة[2]

(١) النيوليبرالية:ـ الليبرالية الجديدة.

(٢) البيروقراطيـة (الدواوينيـة Bureaueracy):ـ عبـارة عـن تنظيم يقـوم علـى السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمـل الإداري وظيفيـاً بـين مسـتويات مختلفـة، وعلى الأوامر الرسمية التي تصدر من رئاسـات إلـى مرؤسـين، ويعـد التنظيـم البيروقراطي ترشيداً للعمل الإداري، وقد يدل المصطلح على الإدة الحكوميـة أو التنظيم الحكـومي، كمـا قـد يسـتخدم للتعبيـر عـن سـيطرة المـوظفين دون مبالاة بمصالح الجماهير ودون مسؤولية أمامهم. (مركز العراق للدراسات.

والمحافظة والأصولية والراديكالية التي عاشت لسنوات طوال على الاستثناء العربي لن تكتفي بمشاهدة ما يجري.

حلحلة مع الإسلاميين

ربما كان الحديث عن إمكان مشاركة الإسلاميين في الحكم من أهم نقاط التغيير في خطاب الإصلاح الأمريكي، وقد اختلفت الآراء داخل المؤسسات الأمريكية وبين مجموعات التفكير حول التعامل مع الإسلاميين، بين من يرى أن الوقت أصبح ملائماً لواشنطن لتبني سياسة قبول الأحزاب الإسلامية كفاعلين شرعيين وشركاء محتملين في الشرق الأوسط على أساس أن هذه السياسة هي البديل الوحيد الذين يمكن من خلاله مواجهة التطرف الإسلامي، والعنف من قبل جماعات مثل تنظيم القاعدة، وبين من يدعو إلى الحرب عليهم، والتحالف مع غير الإسلاميين ضدهم، وثار جدل حول احتمال أن يؤدي الإصلاح السياسي إلى وصول انظمة علمانية[1] متوافقة مع الغرب إلى الحكم، لكن

(١) العلمانية (secularism):ـ وفي اللاتينية تعني العالم أو الدنيا، ثم أستعمل المصطلح من قبل مفكري عصر التنوير بمعنى (المصادرة الشرعية لممتلكات ←

البعض أشار إلى صعوبة أن تؤدي الديمقراطية في العالم العربي إلى أنظمة حكم علمانية وتسائل؛ هل يمكن تكوين ديمقراطيات تحتفظ بالتقاليد الإسلامية، ولا تعادي الغرب؟ جدلية محيرة، البعض يرى بإمكانيتها، والبعض يرى باستحالتها، والبدليل بالنسبة للبعض هو تغيير مناهج التعليم، وتطوير مفاهيم أكثر ليبرالية للإسلام السياسي، واحياناً ذهبت الدعوات إلى دعم مشروع لـ الإسلام الليبرالي الديمقراطي المدني، الذي يمكن أن يمثل شريكاً في المرحلة المقبلة، لكن محللاً استراتيجياً متخصصاً في شؤون الشرق الأوسط، والخليج؛ مثل د. جريجوري جوز، لا زال متمسكاً بالرأي التقليدي المحذر من إشراك الإسلاميين في عملية الإصلاح، طرح جوز السؤال عن تأثير مشاركة الإسلاميين في إطار سعيه للإجابة عن سؤال حول العلاقة بين الإرهاب والديمقراطية، والإصلاح من الإرهاب الناتج عن كراهية

→ الكنيسة لصالح الدولة) ثم تمَّ تعميق الإصطلاح (لفصل الدين عن الدولة) بمعنى أن كل شيء من الدساتير والنظم والأفكار تستمد من قبل البشر وللبشر واستبعاد كل الاعتبارات المستمدة بالحياة الآخرة أو الدين. (مركز العراق للدراسات).

السياسية الأمريكية في هذه المنطقة، ولكن يمكن أن يساعد على وصول حكومات للسلطة تكون أقل تعاوناً مع الولايات المتحدة بشأن طائفة كبيرة من القضايا أكثر من الأنظمة العربية الحالية، وداعياً إدارة بوش إلى التركيز على دفع الأنظمة العربية لتفتح المجال السياسي لليبراليين واليساريين والوطنيين والقوى الأخرى من غير الإسلاميين، لكي ينافسوا ويكونوا على قدم وساق مع الإسلاميين، في مقابل ذلك لم يرَ أستاذاً جامعياً عربي معروف في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وذو خط ليبرالي غضاضة من إشراك الإسلاميين، داعياً الغرب لقبول إشراك الإسلاميين في الحكم، وعدم الخوف منهم، بل النظر إلى مشاركتهم على غرار مشاركة الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا الغربية، بعد الحرب العالمية الثانية، هكذا يمكن القول: أنه حتى على الصعيد الأمريكي الداخلي كان هناك أنقسام بشأن تأثير الإصلاح على الإرهاب، ومن الصعب تأكيد ما إذا كانت الإدارة الأمريكية قد انتهت إلى إقرار التعامل مع الإسلاميين وإشراكهم أم لا، وإن كان البعض يؤكد فتح قنوات للحوار مع جماعات إسلامية.

معضلات خطاب الإصلاح

ربما يدفع الحديث عن التخلي عن فكرة الاستثنائية العربية والحلحلة مع الإسلاميين إلى تصور أن التغيير أصبح قراراً في السياسة الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط، لكن هذا التوجه لا يخلو من معضلات جوهرية، لعلّ أهمها ما أورده (بي دبليو سنجر)[1] الذي طرح مجموعة من المعضلات تشخص بدقة مشكلة خطاب الإصلاح الأمريكي.

المعضلة الأولى

على مستوى الدولة: كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع الأنظمة السلطوية التي تعتبرها حلفاءها التقليديين في العالم الإسلامي، بينما لا تزال تلك الأنظمة تعمل لمصلحة الاستراتيجية الأمريكية في بيئة تهديد متقلبة؟.

المعضلة الثانية

على مستوى داخل الدولة: وهو ناتج عن السؤال السابق: كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع المجتمع المدني،

(١) مؤسسة بروكينجز.

أحزاب المعارضة والجماعات الإسلامية الأخرى في ظل علاقاتها مع الحلفاء والأصدقاء (الأنظمة؟.

المعضلة الثالثة

حول الموازنة بين الصداقات: وهي معضلة تنبع من الأثنتين السابقتين كيف تستطيع الولايات المتحدة الإبقاء على تحالفها الوثيق مع الكيان الصهيوني مع الاحتفاظ بعلاقات إيجابية مع الدول والحركات الإسلامية؟.

المعضلة الرابعة

على المستوى الإقليمي: كيف تستطيع الولايات المتحدة الإستجابة لقضايا واهتمامات الأقليات الإسلامية التي تعيش ضمن دول حليفة؟.

المعضلة الخامسة

على المستوى الجيوبوليتيكي: ما هو النموذج المناسب للحرب على الإرهاب، الذي يمكن أن يقدم الإرشاد والتوجيه بدون السعي للوصول إلى حلول وسط بشأن

الأهداف والقيم الأخرى؟

وطرحت ميشيل دون[1] مجموعة مماثلة من التساؤلات التي تشير إلى معضلات الأختيار بين المصالح التقليدية والأهداف الجديدة مجيبة عنها بأن الولايات المتحدة تستطيع، ويجب أن تسعى إلى السلام والإصلاح والأمن للمنطقة في الوقت نفسه، وأن تستمر في شراء النفط العربي، ويجب أن تسعى لتحقيق هذه الأهداف المختلفة بمعزل عن بعضها بعضاً، ومن دون التضحية الاستباقية بجزء من الأجندة السياسية من أجل جزء آخر، مقترحة استراتيجيتين إحداهما إقليمية، والأخرى تناسب كل بلد ومقدمة مجموعة من النصائح في إطار الاستراتيجية الإقليمية، بينها أن التحرك في مجال السلام وفي مجال الإصلاح يجب أن يتم على قدم وساق، وأنه على حكومة الولايات المتحدة أن تضع الإصلاح والمقرطة كأهداف للسياسة الخارجية، من دون القلق الزائد بشأن صراعها مع الأهداف الأخرى، وعليها أن تستمر في السعي للمقرطة في الأقطار العربية بغض النظر عما يحدث في العراق.

وفي مسعى لاستشكاف الطريق وسط هذه المعضلات

(١) مؤسسة كارنيجي.

أيضاً اقترح تقرير المجموعة الرئاسية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى صياغة استراتيجية أمريكية متكاملة قائمة على دعامات ثلاث (الأمن ـ الإصلاح ـ السلام) داعياً إلى دمج أجندة الإصلاح في أجندة السياسية الخارجية، ودمج الإصلاح السياسي واللبرلة والمقرطة كعناصر محورية في العلاقات الثنائية الأمريكية مع الدول الرئيسية في الشرق الأوسط، معتبراً: أنه على الرغم من أن ا لأجندة الأمنية هي الأكثر ضغطاً وحسماً إلا أنها وحدها غير كافية، وعلى الولايات المتحدة أن تتبع ايضاً إصلاحاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في أقطار الشرق الأوسط، وأن تدعم سلاماً عربياً صهيونياً آمناً، وعليها أن تأخذ على عاقتها مسعى مزدوج المسار، وهو الوصول إلى ملايين المسلمين الذين يقاومون التطرف الإسلامي، ترويج استراتيجية لإصلاح مجتمعات الشرق الأوسط من أجل تهميش المتطرفين الإسلاميين، وحرمانهم من المظالم التي أعتادوا على توسيع قاعدة تأييدهم بها.

الأوضاع على الجبهة العراقية

ربما يكون أحد التفسيرات أو الدوافع المهمة لخطاب الإصلاح الأمريكي ما أورده الكاتب الأمريكي الشهير توماس فريدمان الذي كثيراً ما دعا الرئيس بوش وإدارته ـ بعد حرب العراق ـ إلى طرح أهداف للحرب تتجاوز مزاعم علاقة صدام بالقاعدة وأسلحة الدمار الشامل، وسبب ذلك الفضل الذريع الذي منيت به السياسة الأمريكية عسكرياً وسياسياً وآيدلوجياً داخل العراق والمنطقة بأسرها، كل هذا الفشل مردّه؛ هو رفض الشعوب لسياسة أمريكا وتكشف النوايا القذرة والخطرة للمشروع الأمريكي، وأنه مشروع امبراطوري تخريبي، ولم يكن يوماً مشروع إصلاحي.

دأب فريدمان في مقالاته عامي (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤) على دعوة الإدارة إلى تطوير أسباب الحرب ومصارحة الشعب الأمريكي بأنها ذهبت للعراق بهدف نشر الحرية كقيمة أمريكية، وأن هذا الهدف يستحق التضحيات، وهو أهم من أي هدف آخر، وفي تفسيره لدوافع الخطاب الإصلاحي لإدارة بوش تساؤل فريدمان من أين أتت عاطفة بوش لجعل العالم العربي آمناً وديمقراطياً؟ مورداً تفسيرين: أحدهما:

أن بوش إنما ظل وعلى الدوام راغباً في قطفي نزع أسلحة الدمار الشامل، ولكن وفي غياب اكتشاف تلك الأسلحة، وإرتفاع تكاليف الحرب في الأرواح والأموال شعر الرئيس أنه في حاجة إلى منطق جديد، ومن هنا جاء تركيزه على قضية الديمقراطية بما يعني أن الرئيس وإدارته استجابا لنصيحة فريدمان في هذا الشأن، لكن فريدمان أورد تفسيراً آخر لمايكل ساندل[1] وهو تفسير لا يتعارض مع التفسير السابق، ولكنه أكثر مدعاة للسخرية، يقول ساندل: يحدث دائماً أن يجد الرؤساء أنفسهم، وتحت ضغوط الأحداث خاصة خلال الحروب، أنهم في حاجة إلى تقديم طروحات جديدة أكثر حضوراً ومنطقاً لسياساتهم وخاصة حين يتعلق الأمر بتضحيات جسام تكون قد حدثت، وقد حدث هذا للرئيس لنكولن خلال الحرب الأهلية، فيما كان هدف تلك الحرب هو إنهاء الركود والإبقاء على الإتحاد، ومن هنا جاء بعد معركة غيتسبيرج إعلان لنكولن أن هدف الحرب الأهلية الكبير ليس فقط إبقاء[2] الاتحاد، وإنما أيضاً الحرية

(١) المنظر السياسي بجامعة هارفارد).

(٢) لان الحرب الأهلية حصلت بين شمال وجنوب الولايات المتحدة الأمريكية.

واستئصال الرق.

ومن هنا وجد لنكولن أنه لم يعد من المنطقي مواصلة الطرح السابق، بان كل تلك التضحية الضخمة؛ إنما كانت وفقط من أجل الإبقاء على هذه الولايات معاً، ومن ثم عليها أن تكون من أجل هدف أكبر وهو الحرية والمساواة، وكل ذلك يظهر كيف أن أعباء الأحداث مع السلطة والرئاسة يمكن لها أن تحول الرؤساء أو تعيد صياغة طرحهم وتفكيرهم.

ربما يؤيد هذا الرأي تطور الظروف التي طرحت فيها الإدارة مبادرة الإصلاح في العالم العربي التي سبق ذكرها فيما يتعلق بجبهتي فلسطين والعراق، وايضاً بجبهة الانتخابات في الداخل الأمريكي، لكن ذلك ليس معناه أن المبادرة تظل محكومة بالضروف والأسباب التي دفعت إلى طرحها سواء كانت تكتيكية أو استراتيجية، وإنما يتطور مفهوم كل مبادرة مع مرور الوقت، ومع احتكاكها بالواقع ومن الصعب القول: أن إدارة بوش يمكن أن تتراجع عن مبادرة الإصلاح بالعالم العربي إذا انتهى ما تراه من ظروف صعبة تعانيها في العراق، خصوصاً في ظل ما تراه من مكاسب في معارك كسب العقول والقلوب بالمجتمعات العربية ولو نسبياً.

تنشيط دبلوماسية العلاقات العامة

التفسير الثالث أو الدافع الثالث لخطاب الإصلاح الأمريكي هو ما تبدى بعد ١١ سبتمبر من إدراك لجوانب قصور أمريكي مذهلة في الدبلوماسية العامة، ولقد وجهت انتقادات كثيرة لـ (دبلوماسية العلاقات العامة للولايات المتحدة على أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب على العراق، فأشير إلى مخزون الكراهية للسياسة الأمريكية الذي لم تستطع الدبلوماسية التقليدية تقليصه، وبرزت دعوات لتحسين صورة أمريكا في العالم العربي، ومشروعات لمعارك الأفكار، ولكسب العقول والقلوب في هذا السياق؛ أكد البعض أن اتباع السياسيات الصحيحة ليس كافياً لأن الولايات المتحدة مكروهة، وكثير من الأعمال العدائية الموجهة لها ليس بسبب سوء التوجيه، وإنما بسبب سوء الفهم وهذا هو مجال عمل دبلوماسية العلاقات العامة، وفي مواجهة ذلك شرع البعض خاصة في وزارة الخارجية الأمركية في العمل بهدوء لتطوير نهج تصالحي تركّزت جهودهم على تصعيد حملة من الدبلوماسية العامة للتأثير على وجهات

النظر والرؤى العربية للولايات المتحدة وبناء نظام جديد من مشروعات المساعدة.

وكان التفكير في طرح مبادرة يتجاوب معها الناس في العالم العربي، وتخلق بوناً بين مصالح الشعوب ومواقف الحكومات، من هنا برز دور الدبلوماسية العام التي تتحدث مباشرة إلى الناس والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني[1] وهي الإدارة الرئيسية لمبادرة الشرق الأوسط الكبير لقد نظر إلى أن الدبلوماسية عامة تأخذ في الحسبان أن الدبلوماسية العامة يجب أن تكون لها الأولوية في كل مبادرة في السياسة الخارجية، وأن الدبلوماسية العامة أن تعملاً يداً بيد، وأنه ليس هناك أجندة أو مقاساً واحداً يناسب الجميع، وأن الأقطار ذات الأغلبية المسلمة مختلفة بمعايير الثروة والثقافة، يجب أن تطور لخدمة الاحتياجات الاستراتيجية، ولكن تعمل تكتيكياً على قاعدة قطر بقطر، والتأكيد على السياسة القائمة على القيم.

وكان من بين النصائح التي قدمها أحد الخبراء في مجال الدبلوماسية العامة حول ما يجب عمله في العالم العربي

(١)القوة الناعمة طبقاً لجوزيف ناي.

والإسلامي بناء تحالف واسع ضد الإسلاميين من الدول والجماعات والأفراد من ذوي البواعث المختلفة، وتوظيف الحرب غير المتوازنة في معركة الدبلوماسية العامة ضد الإسلاميين، وإيجاد نقاط ضعف يمكن استغلالها، وإغتنام لحظات الفرص والتنافس على عقول النشئ الإسلامي والاستثمار في التعليم خصوصاً في تعليم اللغة الإنجليزية، وفي مجال ما لا يجب عمله نصح بعدم استخدام مصطلحي العالم العربي، والعالم الإسلامي اللذين ـ كما يرى ـ يجب أن يتم محوهما من المعجم الرسمي، وأن الولايات المتحدة يجب أن تعمل في عالم من الدول المستقلة، وأن الجهاديين يستفيدون عندما يكون الخطاب عابر للوطنيات والأفق القومي[1]، ودعا البعض الى صياغة سياسة خارجية جديدة تجاه العالم الإسلامي تكون موجهة نحو الجماهير المسلمة، وليس نحو الدول الإسلامية، لان الولايات المتحدة لا يمكن أن يكون لها علاقات جيدة مع العالم الإسلامي فقط بالحفاظ على علاقات ثنائية مع الدول الإسلامية والأنظمة الإسلامية التي هي دائماً على خلاف مع شعوبها.

(١) دار الإسلام مقابل دار الحرب، العدد ٢٠٠/ سنه ٢٠٠٤/ص٨٧

لكن منتقدي مساعي الدبلوماسية العامة يقترحون: أن برامج مثل مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط سوف يكون لها تأثير قليل في تقليص العداء لأمريكا في المنطقة، لأن بعض الحكومات العربية وجماعات المعارضة الإسلامية يستخدمون الخطاب المعادي لأمريكا كاداة لإبعاد جماهيرهم عن سياساتهم الفاشلة الخاصة بهم.

بعض منتقدي السياسة الخراجية الأمريكية يؤكدون: أن هناك تناقضاً موروثاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة؛ حيث تدافع الولايات المتحدة عن اللبرالية في الوقت الذي تدعم علاقاتها مع الأنظمة الأوتقراطية، وآخرون يرون أنه ليس هناك مقدار من الدبلوماسية العامة يمكن أن يتغلب على الإدراك العربي بأن الولايات المتحدة على تحالف وثيق مع الكيان الصهيوني، ومع علاقتها بالكيان الصهيوني معناه خسرت الشعوب العربية والإسلامية، ولا يمكن إصلاح الموقف معهما البتة، نعم قد يتم الإصلاح مع الحكومات.

ظاهرة جديدة

علاوة على الدوافع أو التفسيرات الثلاث التي سبق

طرحها لخطاب الإصلاح الأمريكي تجاه الشرق الأوسط أدّت أحداث ١١ سبتمبر إلى ظاهرة جديدة قد تضيف إلى التفسيرات السابقة حول دوافع خطاب الإصلاح الأمريكي، وهي ظاهرة التقارب بين المدرستين الواقعية والمثالية[١]، وقد ترسخ توجّه داخل إدارة الرئيس بوش يؤمن بالحرية على نحو مطلق، ويعتبر أنها قد لا تحقق نتائج ايجابية في الأمد القصير، ولكن نتائجها إيجابية في الأمد البعيد للأمن الأمريكي وللمصالح الأمريكية، ومن هنا أصبحت الحرية قيمة ومصلحة في الوقت نفسه، وتداخل الإصلاح مع المصالح في سياق ذلك، قامت السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر على مجموعة من الأفتراضات التي تجمع بين الواقعية والمثالية وهي: أن الولايات المتحدة تمتلك قوة اقتصادية وعسكرية لا نظير لها، لذلك فإنها تستطيع أن تعمل بفعالية لتحقيق مصالحها الخاصة من دون حاجة للتكيّف مع رؤى الأمم الأخرى، وأن هجوم سبتمبر أحدث إنقلاباً في القوعد التاريخية للسلوك الدولي، وأن الولايات المتحدة باعتبارها

(١) المثالية Idealism:- وهي إتجاه فلسفي يتعارض بشكل قاطع مع المادية، وفي حلّ المسألة الأساسية في الفلسفة.

القوة الكونية الوحيدة، لا يجب أن تقيّد ذاتها بالاتفاقيات أو الأعراف الدولية التي تُحدّ من امتيازاتها، وأن العمل العسكري أكثر فاعلية من الدبلوماسية،وأن كل الشعوب في الشرق الاوسط ترغب بالحرية والديمقراطية، وأن الاحتلال العسكري الحميد penign لبلد ما ـ خضع للقمع من قبل الحكم الدكتاتوري ـ سوف يقود إلى تنصيب حكومة ديمقراطية شعبية، وكحكومة مؤمنة لأمة مسيحية، فإن إدارة بوش تتمتع بسلطة أخلاقية خاصة.

هذا التزاوج بين المدرستين الليبرالية والواقعية الذي تجلى بعد ١١ سبتمبر، وحرب العراق ليس منقطع الجذور عن السنوات العشرين الأخيرة التي أخذ يتطور فيها هذا التزاوج بشكل تدريجي، في السبعينات اهتمت ادارة كارتر بحقوق الإنسان والسلوكيات الداخلية للحكومات، ورفع الرئيس ريجان راية الديمقراطية ساعياً إلى إيجاد مبرر أخلاقي لمنهجه التصعيدي ضد السوفيت، لكن نهاية الحرب الباردة أعطت دفعة لمفهوم: أن الجدل التقلدي في السياسة الخارجية بين المصالح الأمنية الواقعية والمصالح الخاصة بالأخلاق الولسونية قد أنتهى، ومنذ أواسط التسعينيات وعلى أثر انتهاء الحرب

الباردة[1] بُذلت جهود لإعلاء خطاب حقوق الإنسان، والتدخل لأغراض إنسانية، وفي ظل إدارة الرئيس كلينتون كانت هناك سياسة توسيع الديمقراطية، ولكن في الشرق الأوسط، كانت توضع ضمن السياسة الدنيا التي يتم التضحية بها لو تعارضت مع السياسة العليا.

ولقد طورت إدارة بوش كل تلك المفاهيم وبنت عليها بعد ١١ سبتمبر فأكّد بوش كل تلك ا لمفاهيم وبنت عليها بعد ١١ سبتمبر فأكّدت أن الحكومات الديمقراطية لا تذهب للحرب مع بعضها البعض، ولا تتورط في الإرهاب وأن الديمقراطيات تنتج شركاء تجاريين أفضل وتعزز المصالح البرجماتية[2] لأمريكا، لقد أخذت استراتيجية الولايات

---

(١) الحرب الباردة (Cold war):ـ وهي حالة من التوتر السياسي والتنافس العسكري بين الدول، دعيت بذلك تمييزاً لها عن الحرب الساخنة والاشتباكات المسلحة، والحرب الباردة آلياتها الأسلحة الدبلوماسية والإقتصادية والإعلامية، ويمكن أن يستخدم فيها السلاح إلا أنه بنطاق محدودة.

وعموماً يقصد بها حالة التوتر الدولي التي نشأت بين الولايات السوفيتي وحلفائه بعد الحرب العالمية الثابتة من طرف آخر.

(٢) البرجماتية، الذرائعية (Praqmaticm):ـ فلسفة أمريكية راجت في الرابع الأول من القرن العشرين، وضعت العمل فوق العقيدة، والخبرة فوق المبادئ ←

المتحدة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المنظور الواقعي الجديد في الحسبان، بالتركيز على الشأن الداخلي في سياستها تجاه الدول العربية، بينما انتقدت ضمنياً المعتقدات الواقعية للسياسة الخارجية التي أغفلت أنظمة الحكم بالتركيز فقط على المصالح الاستراتيجية التقليدية مع الفاعلين من الدول، لذلك وظفت القيم الأخلاقية للحرية والديمقراطية كجزء مهم من منظور جديد بشأن الأمن، فالحديث الأمريكي الآن عن الإصلاح والديمقراطية ليس قائماً على المثالية البحتة، ولا يمكن مطابقة مفهوم إدارة بوش للحرية برؤية الرئيس الأسبق وودرو ويلسون، أو برؤية الديمقراطيين بشكل عام، وذلك ناتج عن النفوذ الكبير لليمين المسيحي الجديد والمحافظين الجدد الذين يبدو مفهومهم للعالم في ظل الهيمنة الأمريكية قريب الشبه من مفهوم الفسطاطين المتناحرين لدى الأصولية الجهادية، وأخيراً يمكن تصوّر أن النتائج الإيجابية لمبادرة الإصلاح هي أحد أهم الدوافع التي تحرك عجلة خطاب الإصلاح فمع الوضع الراهن في المجتمعات

الثابتة، وأتخذت من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الفكرة وصدقها: أسسها (تشارلز بيرس).

العربيــة يتضــح أنــه لــيس غائبــاً عــن ذهــن صــنّاع القــرار الأمريكيين ما أدخله خطـاب الإصـلاح علـى العقـل العـربي فالهدف الأمريكي، ليس التغيير على الأرض بقـدر التغـيير في العقول والقلوب، وكسب معركـة الأفكـار، وإذا قـارن المتـابع الإستقبال العربي الأولي لـبعض المفـاهيم الأمريكيـة الـتي تم تسويقها عربياً منذ قـدوم الإدارة قبـل ١١ سـبتمبر، ثم فيمـا بعد ١١ سبتمبر يمكن تبين إلى أي حدّ فتحت هـذه المفـاهيم التي تم ترديـدها مـن قبـل الإدارة بإصـرار وعنـاد مجـالات جديدة للـتفكير العـربي وأحـدثت خروقـات بـنمط الـتفكير السابق على ١١ سـبتمبر مـن ذلـك مـثلاً: العـراق أهـم مـن فلسطين، الإصلاح السياسي أولى من التسوية التخلـف لـيس مردّه إلى الخارج؛ وإنما الداخل وهـذه المفـاهيم كانـت تصـل إلى مرتبة المحرمات في التفكير القومي قبـل ذلـك، ولا عجـب أن مطالبات الإصلاح الآن تستهلك وقتاً وتستحوذ على قـدر من الإبهار يفوق قضيتي فسلطين والعراق.

في ضوء هذه الدوافع يمكـن تصـوّر مصـلحتين رئيسـيتين حققتهما الإدارة الأمريكية من خطاب الإصلاح.

أولاهما

التسييج الجيوبوليتكي للإرهاب فخطاب الإصلاح يُشغل المنطقة بذاتها وبأوضاعها الداخلية لسنوات طويلة ويُعلي من شأن التحليلات التي تعزو للداخل السبب الأول وراء تخلف الأوضاع بعد عقود طويلة، ظل خلالها العاملان الإقليمي والدولي يتصدران التحليلات العربية في كل دراسة وبحث في ظل مدرسة التفكير العربي، أغرقت في نظرية المؤامرة، وذلك يحصر العنف والإرهاب في الداخل، ويحول دون تصديره للخارج.

ثانيهما

تحسين صورة أمريكا، وذلك في ضوء ما تبين عن مدى الكراهية والعداء لأمريكا في المنطقة والانطباعات السلبية عنها في العالمين الإسلامي والعربي، وهو ما أظهرته استطلاعات رأي أجرتها معاهد أمريكية متخصصة في عدد من البلدان العربية، وربما أن المنطق الأمريكي في فرض الإصلاح، لاقى في البداية جانباً من الامتصاص المجتمعي العربي على إثر المهانة في فلسطين واحتلال العراق، لكن هذا

الامتعاض لم يدم طويلاً؛ حيث انشغلت الحكومات في إظهار الامتنان للرئيس بوش بينما نخب الإصلاح الداخلي تغلي ألماً وتتمزق غيضاً من المشروع الأمريكي الذي أدعت أمريكا أنه إصلاحي إلا أن ممارسات أمريكا في العراق أكدت الروح الدموية لتقدير هذا المشروع. إلا أنه لا يمكن أنكار أن بعض النخب صارت جسراً يمر المشروع الأمريكي الإصلاحي من خلاله، ولم يعد البعض يجد غضاضة في إظهار الامتنان للرئيس بوش.

القسم الثالث
النخب المثقفة العربية وخطاب الأصلاح

في القسم الأول من هذه الدراسة تم تناول خطاب الاصلاح الامريكي والمتمثل في المبادرات والرؤى والردود العربية الرسمية عليه والتطور الذي لحق بالمبادراة الامريكية عبر مبادرة الثماني ومبادرة اسطنبول وتم تحليل وتقييم المبادرة.

وفي القسم الثاني تم تناول دوافع وتفسيرات خطاب ولاصلاح وتطور رؤى الأدارة ومركز البحث ومجموعات التفكير الامريكية المختلفة وتبين كيف تؤثر اسهامات هذه المراكز والمجموعات في السياسة ولامريكية وكيف ان هناك صالة وثيقة بين الفكر والممارسة وأن الكثير من رؤى وطروحات الاكاديميين ومراكز البحث والتفكير تجد طريقها الى ممارسات الادارة ووزارة الخارجية والعكس ايضا ان

الكثير مما يشغل الادارة الامريكية تتناوله مراكز البحث.

في هذا القسم يتم تناول الحال في الوسط العربي وكيف تلقت النخب الفكرية العربية خطاب الاصلاح الامريكي وتفاعلت معه بالطبع ليس هناك مجموعات تفكير عربية على غرار الوضع في الولايات المتحدة وانما هناك نخب ثقافية تعبر عن بذاتها من خلال كتابات واجتهادات باحثين وخبراء سعوا الى تقديم قراءات وافكارحول خطاب الاصلاح الامريكي ومفهوم الاصلاح العربي كما انه ليس لهذه الشخصيات تاثيرعلى صناعة القرار السياسي في بلدانها على غرار مراكز البحث ومجموعات التفكير الامريكية المرتبطة بأجهزة صنع القرار والمؤثرة في السياسة الامريكية المرتبطة في شكل عناقيد للفكر بالبيت الابيض ووزارتي الخارجية والدفاع والكونجرس .... الخ ، مع إدراك كل ذلك ومحدودية تاثير النخب المثقفة العربية على الحكومات الا ان تناول مواقف هذه النخب اكتسب أهمية طاغية خصوصا بعدما توجه الخطاب الامريكي الى مغازلة هذه النخب وفي ضوء معرفة انها هي القاطرة المجتمعية والثقافية للتغيير وللحركات المجتمعية وفي ضوء اعطاء الادارة الامريكية لحالات من

المـثقفين وضـعية خاصـة جعلـت بالامكـان تعـريض بلـدان بأكملها للعقاب من اجل فرد وفي ضوء تتبـع الادارة لحـالات معتقلين وضغطها من اجل الافراج عنهم وهناك امثلة متعـددة على ذلك لقد اصبح المثقـف العـربي المسـموع هنـاك في ظـل خطاب الاصلاح الامريكي اكثر تـاثيرا وجـذبا للانتبـاه ربمـا من السلطة.

لـذلك كـان مـن الضـروري ان تسـعى هـذه الجزئيـة الى التعرف الى اتجاهات النخبة المثقفة العربية التي تعبر عن الخـط الرئسـي mainstream ، أو النخـب الـذي كـان خطـاب الاصـلاح الامريكـي جـزءا محوريـا مـن كتاباتهـا في الفتـرة الماضـية ومـن خـلال تتبـع مقـالات مجموعـة مـن الكتـاب والمفكـرين العـرب البـارزين بسـأن الخطـاب الامريكـي للاصلاح لوحظ اتجاهات متباينة خصوصـا مـع بدايـة طـرح هذا الخطاب لكنها استمرت حتى الوقت الراهن حيث كانـت اغلب الكتابات مشككة في المشروع وفي امكانـات نجاحـه او في الولايـات المتحـدة جـادة فيـة او في ان مـا يتحقـق مـن اصلاحات هو نتيجة للضغط الامريكي وعلـى حـد قـول .د. عزمي بشـارة: انـة لايعقـل امـن يـتم في مرحلـة التاسـيس

التعامل مع الديمقراطية بمصطلحات جاهزة من خطابات جورج بوش وكتبتها الأصوليين وان تستهلك كما يستهلك الهامبرغر او الكوكا كولا وان يسمى ديمقراطياً المستهلك المجتهد في جمع الكوبونات والمقارنة بين محل مكدونالدز واخر وبين مول واخر فتح حديثاً.

او قول الاستاذ السيد يس في تعليقة على المشروع الامريكي: هذا السوبر ماركت الامريكي زاخر بكل شئ وهو يقنع بكتابة عناوين جذابة ومثيرة بغير أية أشارات تدل على فهم عميق لمتطلبات التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي وبغير أطلاع وافٍ على الخريطة المعرفية للمجتمع العربي، أو قول الدكتور محمد السيد سعيد: أننا لانملك أسبابا وجيهة للثقة في الادارة الامريكية الراهنة ولا بنخبة الحكم الامريكي عموما فضلاً عن صعوبة قبول فكرة، أن تلك الادارة وقعت في غرام الديمقراطية في مصر والعالم الثالث فجأة.

ولكن اتجهت تحليلات النخبة المثقفة العربية من التشكيك إلى التأني ثم التفاعل والدراسة، ثم إنتاج خطابها الخاص

للإصلاح وأخذت في الإنقسام رويداً رويداً حتى انتهى خطاب الإصلاح إلى فرض ذاته، ليس تماشياً مع وجهة النظر الأمريكية، ولكن لأنه تم تدشين خط رئيسي من التفكير يخترق الفكر العربي ويقف عند محطات الأوضاع الداخلية والأنظمة السياسية، كما يلاحظ أن النخبة تراوحت بين التشاؤم والتفاؤل ولم يكن ذلك على قاعدة قومي[1] / ليبرالي / إسلامي، أي لم تتمحور الآراء حول قسمات التيارات المركزية التي عرفتها الأوطان العربية خلال العقود الماضية، ويشبه الجدل الذي شهدته النخب المثقفة العربية بصدد مشروع الإصلاح الأمريكي كثيراً الجدل الذي شهدته الساحة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وبعد الحرب على العراق، وقد نتج عن هذا الجدل تبلور وجهتي الفريق الأوّل: من أنصار الحل الأمريكي (الذين يقولون) إن المجتمعات العربية قد أظهرت أنها غير قادرة على الخروج من المأزق الذي

(١) القومية (Nationalism) وهو مبدأ ايديولوجي وسياسي ينعكس في أفكار وتصورات، تجعل من حب الوطن القيمة الإجتماعية الأساسية، وتعمل على ولاء الفرد للوطن، وتنطوي القومية على الشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين . (مركز العراق للدراسات).

وصلت إليه، وأنه لا مهرب لنا من اللجوء إلى الدعم الخارجي للخروج من الوضع الماساوي الذي نجد أنفسنا فيه.

والفريق الآخر: وهم الذين يعتقدون أن مبادرات الديمقراطية الأمريكية دعاوى فارغة تستخدمها فقد للتغطية على مشاريع السيطرة التي تعدها للمنطقة ولا شيء آخر.

ومن الملاحظات الجديرة بالإشارة أن الفكر العربي هو ا لآخر عبَّر عن مرحلة انتقالية على غرار المرحلة الإنتقالية التي تمرّ بها السياسة الأمريكية فقد انخرط في مناقشة الجدليات نفسها التي أنخرطت فيها الأنظمة السياسية العربية فتناولوا: جدلية الخصوصية، وجدلية فرض الإصلاح من الخارج، وجدلية التدرج، وجدلية الأولويات في القضايا العربية، وفي ظل القلق لم يكن من السهل تصنيف الكتّاب العرب بين نعم أو لا؛ وإنما من الأجدر تصنيفهم ما بين نعم اولا. ولكن.

فبعض الليبراليين أيدوا المبادرة، ولكنهم أوردوا محاذير كثيرة انطلاقاً من السياقات الثقافية والتاريخية للعالم العربي، وبعض القوميين شككوا في المبادرة لكنهم لم ينكروا قيمة الإصلاح مؤكدين أن غيابه هو السبب في التأخر العربي، بل أنه في أحيان كثيرة كان المفكر الواحد يتناوب في مقالة بين

الأوجه المختلفة للرأي ولا يفوته أن يصدّر مقاله أو يختمه بدعوة إصلاحية فأغلب المنتقدين العرب للمبادرة كانوا حريصين على إبداء حذرهم من أن انتقادهم لها لا يعني رضاهم عن الوضع العربي، مطالبين بالديمقراطية أو بالإصلاح المنبعث من الداخل، وفي الأغلب كانت المساهمات الثقافية العربية شحيحة في طرح رؤية خاصة للإصلاح العربي، ليس لافلاس عن الطرح، ولكن لأن الإصلاح لم يكن هو المفهوم الذي يمكن أن يمثل بديلاً لمفاهيم مركزية وتكسّرت عليها نصال التيارات الفكرية العربية في معارك فلسطين والقومية، وكان من الصعب من الناحية العملية والتقنية على نخب وأجيال أفنت أعمارها في قضايا الصراع القومي أن تحول اهتمامها فجأة لخطاب الإصلاح وتبدع في مشروعاته خصوصاً في ظل أسوأ الظروف في فلسطين والعراق، وفي ظل جنابية الطريق إلى الإصلاح.

لكن موقف المفكرين العرب من الإصلاح لم يكن منعزلاً عن السياق السياسي القائم في الدول العربية، وما أشارت اليه مارينا أوتاوا[1] من أن المدافعين عن الديمقراطية

(١) مؤسسة كانيجي.

يتحركون في دوائر صغيرة تبدو منعزلة عن مجتمعاتها الخاصة؛ أنهم يجتمعون في منظماتهم غير الحكومية وفي مجموعات التفكير التقدمية الخاصة بهم، ويكتبون التعليقات للصحف الوطنية والعربية، إنهم يعبرون الحدود بأفكارهم ليصلوا إلى الأشخاص الذين يفكرون بنفس طريقتهم في الدول العربية الأخرى، ولكنهم لا يحاولون النزول إلى مجتمعاتهم الخاصة والوصول ليها، وهذا في جانب منه يعود إلى صعوبة التجمع في ظل أنظمة غير ليبرالية.

لقد حرص المثقفون العرب على تأكيد ما يلي:

١ـ إن خطاب الإصلاح ليس غريباً عن التربة العربية، لأن هناك تاريخاً ممتداً من خطاب الإصلاح ورواد الإصلاح العرب، فالتاريخ العربي مليء المشورعات الإصلاح من جانب دعاة إسلاميين وقوميين حاولوا التوفيق بين مبادئ هذا الدين وتطور الحياة المعاصرة، ثم إن دور العسكريين في بداية مرحلة الإستقلال الوطيد كان محاولة لإصلاح النظام السياسي بعد تغيير القديم وإنشاء الجديد.

٢ـ إن ضغط الخارج لا يجب أن يكون سبباً لعدم الإصلاح فمناداة الخارج بالإصلاح والتشكيك في جدوى

مبادراته لا تعني أن نستنكف عن القيام به حتى ولو كان لنا فيه مسصلحة أكيدة، لسبب أن الخارج نادى به أو دعا إليه فليس معنى انتقادنا للرؤية الأمريكية الفجة أننا راضون بما نحن فيه، وإنما ينبغي أن يكون واضحاً ان وجه الصواب الوحيد في هذه الرؤية أن ثمة معضلة حقيقة تتعلق بالتطور الديمقراطي في وطننا العربي ويرتبط بذلك ايضاً رفض تعليق الإصلاح على تسوية القضية الفلسطينية، ولقد دعا الأستاذ جميل مطر إلى إنهاء جدلية الخارج الداخل لاعتبارات عملية يقولون في أمريكا بدأ الإصلاح في عديد من الدول العربية في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق ويقولون هنا بدأ الإصلاح عندما تظاهر المئات وتجاسرت أصوات المعارضة فتعالت، ثم عنده قرر عدد من الحكام العرب إدخال تعديلات دستورية وإجراء انتخابات عامة أو بلدية، يشهد الواقع على أن كلهم على حق، وقد يكون الاقتناع بشهادة هذا الواقع ضرورياً لأنه السبيل لمنع تجاوزات الخارج وتقاعس الداخل، والسبيل لاستمرار قضية الإصلاح، لقد أدرك قطاع من النخبة الثقافية العربية أن استمرار هذه الجدلية قد يهدد الفرصة السانحه للإصلاح فتتعلل النظم بتردد مثقفيها.

٣ـ الخصوصية لا تنفي ضرورة الإصلاح، فلا يجوز للحكومات العربية أن تدفع بحجة الخصوصية في مواجهة مطالب الإصلاح الأمريكية، والتسليم بالخصوصية لا يعني الموافقة على ما تزعمه الحكومات العربية من أن لدينا خصوصية ثقافية تمنع تطبيق مبادئ الديمقراطية الغربية، ولكن أشار البعض إلى أن أحد النظم السياسية العربية التي تؤمن بقانون التحكم المطلق والتصرف بحرية على طريقة النظم الإقطاعية.

٤ـ الإصلاح يجب أن يكون شاملاً نهضوياً ثورياً وهو ما كاتبه. محمد السيد سعيد عندماأنه في كثير من الحالات يتطلب الأمر إحداث ثورة حقيقية، وحتى لو تمكن أعظم المشرعين، وأكثرهم إخلاصاً من وضع ترتيبات واتخاذ تدابير إصلاحية تنقل البلد إلى الديمقراطية القانونية الشكلية والكاملة، فلن يكون قد فعل الكثير إلا إذا صدق الناس وألتفوا حول الإصلاح وحولوه إلى نهضة حقيقية، وهو نفس ما ذهب إليه السيد يس بقوله: مضى زمان التلكؤ في الإصلاح وآن أوان الحسم الثوري، مهمة التغيير الشامل بالمعنى الذي حددناه ستكون أشبه بزلزال سيعيد حرث التربة

السياسية من جديد.

٦ـ التطبيع قد يجهض الإصلاح أشار المثقفون العرب إلى أن طريق الإصلاح لن يكون خالياً من التعقيدات سواء بسبب تذرع النخب السياسية بالخصوصية وبسبب الإرتباط القوي بين السياسة والدين في المنطقة العربية، ولكن الأهم بسبب تعمد ا لولايات المتحدة الربط بين فرض الإصلاح على حكومات الدول العربية، وفرض تطبيع علاقات شعوب هذه الدول مع الكيان الصهيوني، ولقد تناول ذلك أيضاً، د. مأمون فندي الذي تحدث عن ملامح صفقة تجري سلام ناقص مقابل عدم الإصلاح؟.

ومهما كان من شأن الاختلاف والاتفاق بين النخبة الثقافية العربية، فإن حجم تناول موضوع الإصلاح على صفحات الجرائد، وفي المنتديات والمؤتمرات التي عقدت بالمنطقة ـ حتى ولو كان صوت الرافضين للخطاب الأمريكي أعلى ـ يؤكد أن الولايات المتحدة نجحت في فرض خطاب الإصلاح على العقل العربي، وليس من المبالغة القول: أن هذا هو أهم انتصار تحرزه أمريكا في الشرق الأوسط منذ زمن المدّ القومي؛ لأنه بدلاً من انتصارها في معارك الأرض، فقد

انتصرت في معارك العقل بتمكنها من تغيير الإهتمام الفكري للنخبة المثقفة الرئيسية بعد ١١ سبتمبر، ومعه تغيير العقول وبعض القلوب فعلى مدى ٥٥ عاماً ظل الصراع العربي الصهيوني يمثّل القضية المركزية، وكان معيار الحكم الصالح يتحدد طبقاً لمقايس العطاء والإسهام في هذه القضية، الآن تبدل معيار الصلاح في أنظمة الحكم وتحوّل إلى معايير تتعلق بالوضع الداخلي، الإنسان، الحرية، التعليم، الصحة، المرأة، وفرص العمل.

في أوساط المجتمعات العربية والمجتمعات المدنية، أدّت مبادرة الإصلاح إلى انقسام شبيه بالإنقسامات التي أعقبت الهزائم العربية في ١٩٦٧، ومعاهدة السلام، وخلقت روحاً وطنية شبيهة بالأيام الأولى لسنوات التحرر، ولم يكن غريباً أن يدعو مؤتمر للمنظمات غير الحكومية إلى الاستقلال العربي الثاني، لقد ظهرت انقسامات وتيارات سياسية متفاوتة، ولها أطروحات مختلفة، لكنها تعيد من جديد مفهوم الحركة الوطنية بعد فترة الإيديولوجيات والنخب العسكرية، ولكن هذه المرة انقسمت التيارات من داخلها، ووجدت خيوط من التيارات التي تتفرع عن التيار الرئيسي وتتفق في

المقدمات ولا تتفق في النتائج، وتبدأ من أرضية واحدة وتنهي لأرضيات مختلفة ظهرت تيارات بينية على يسار التيار القومي، وعلى يمين التيار الليبرالي وتيار إصلاحي على يمين التيار الإسلامي وتيارات عبر التيارات المختلفة، تجمع لفيف من الإسلاميين والقوميين والليبراليين كل التيارات تحركت نحو الأفكار الليبرالية حتى ليمكن القول: بأن هذه اللحظة هي اللحظة الليبرالية في العالم العربي لا يمكن الآن فرز الاتجاهات التقليدية (ليبرالي، قومي، إسلامي) من الاتجاهات الجديدة (قومي ليبرالي، أو إسلامي ليبرالي، أو ليبرالي قومي، أو ليبرالي إسلامي) فقطاع كبير من المناصرين للإصلاح العربي لم يناصروا الإصلاح انحيازاً للقيم الليبرالية، ومن ثم فتأييد الإصلاح قد لا يكون بسبب رؤية ليبرالية؛ وإنما من أجل الإصلاح ليس إلا.

خاتمة

١ـ لقد بينا ومن خلال اقسام الدراسة الثلاث أن خطاب الإصلاح الأمريكي تحركه جدليات مركزية في التفكير الأمريكي هي بالتالي جدليات المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، وقد نتج عن هذه الجدليات الكبرى التخلي عن كثير من الأفكار القديمة التي سيطرت باعتبارها دعامات محورية في سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم العربي، هذه الجدليات الكبرى الجديدة لا تعود فقط إلى أحداث ١١ سبتمبر، وإنما إلى ما قبلها والى ما قبل انتهاء الحرب البادره، ومما يضيف إلى عوامل التغيير في السياسة الأمريكية نحو العالم العربي تحديداً أن العالم العربي وهو المنطقة التي كانت متمتعة بحاصنة وبصفة الاستثناء الديمقراطي هي التي انتجت أكبر عمل إرهابي.

٢ـ إن الأفكار الأساسية لعملية الإصلاح في العالم العربي

وضعت وأصبحت قراراً مركزياً في السياسة الأمريكية، وهناك تصوّر كامل لما يجب عمله، ولكن الخلاف حول كيفية عمله وآثاره على القديم، وهذا ما يدفع الأمريكان لقبول التدرج.

٣ـ هناك هجمة من الأفكار الجديدة التي تخالف كل ما هو قديم مستقر، ولكن المصالح القديمة تعقلن الطروحات الجديدة وتخضعها لاعتبارات عدم الإضرار بالقديم، ولعلّ ما يدفع ويثبت خطاب الإصلاح الأمريكي ما يبدوا من مردوده في تغيير النخبة العربية الثقافية والمجتمعات وخلقه بذور أفكار جديدة في المنطقة، وذلك جزء مهم من معركة كسب العقول والقلوب، ومن غير المتصور أن تتخلى الولايات المتحدة عن نجاحاتها في هذا الجانب الذي يعتبر زلزالاً في العقل العربي.

٤ـ البعض يقدّم تصورات دراماتيكية كثيرة لمستقبل العالم العربي في ضوء الإصلاح، وهناك من قدّم صورة لعالمين عربيين، وليس عالماً واحداً، وذلك على أثر ما يراه من تغير خريطة الإصلاحيين والتحديثيين، وفيما يتعلق بطبيعة الأنظمة هناك من يتوقع أن لا ينتقل العالم العربي إلى

الديمقراطية؛ وإنما ان يتحرك في المنطقة الرمادية بين السلطوية والديمقراطية، أو ما يسمى بالأوتوقراطية الليبرالية، بديلاً عن الأوتقراطية الكاملة، وعلى مستوى الأفراد تحدثت بعض الأنظمة عن عدم أهلية المواطن لممارسة الديمقراطية، وقد صدرت تصريحات مؤخراً لمسؤولين أثارت ضجة في الأوساط العربية تشير إلى أن الحكومات تقدمية، ولكن الشعوب هي المحافظة.

وفي ضوء التصورات الدراماتيكية والتصورات العلمية وبدايات الممارسة الواقعية، يمكن تصور أربعة نماذج لمستقبل الدولة في العالم العربي في ضوء تعاملها مع الإصلاح المدفوع من الخارج من خلال ممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية أو ممارسة العمل العسكري كما في العراق، والمدفوع بفعل الحركة الوطنية في الداخل:

١ـ النموذج العراقي: دول تخضع لعمل عسكري يفرض عليها تبني الديمقراطية والعلمانية بالمفهوم التحديثي، ويخضعها للانخراط في المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية الغربية؛ حيث تكون تبعيتها للغرب شفيعاً في وضعها في الحضن الديمقراطي، وفي ظل هذا النموذج يتعايش الإصلاح

مع المصالح، هذا النموذج قابل للتكرار في دول من المشرق العربي التي توجد فيها الأقليات بكثرة.

٢ـ النموذج الإسلامي الجديد: وهو نموذج محتمل من خلال التعايش بين الإسلام المعتدل والغرب، وهذا النموذج يستفيد من جدليه التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، بشأن إمكان التعامل مع الإسلاميين المعتدلين، وهو أقرب للتحقق في دول المغرب العربي التي شهدت بزوغ حركات إسلامية تم إجهاضها في التسعينيات.

٣ـ النموذج الوطني: بمعنى تدعيم الأسس الوطنية من خلال عقد اجتماعي وسياسي جديد، وهذا النموذج أفضل النماذج؛ حيث يكوّن لدى النظام الداخلي رؤية للإصلاح، وينطلق فيها فعلياً مع ترك حرية الحركة للتيارات ولقوى المجتمع المدني، وهذا النموذج يعني ترك الإصلاح يتطوّر داخلياً، ولكن مع قوة دافعة من الخارج.

٤ـ النموذج الديمو ـ أوتقراطي أو الأوتقراطي الليبرالي: وهذا النموذج يعني البقاء عند مرحلة التحوّل من الأوتقراطية إلى الليبرالية والتعايش بين الأوتقراطية والديمقراطية والموازنة بين السلطوية والتعددية، وهو لا

يختلف عن النماذج السابقة، وإنما قد يكون هو الوضعية القائمة في النماذج الثلاث مع تغيير الأهداف، وهذا النموذج هو النموذج الأقرب للتصور في العالم العربي بالقياس إلى الرغبة في التطوير والخصوصية العربية والمصالح الدولية.

يخضع النموذجان الأول والثاني ويستفيدان من خطاب ومشروع الإصلاح الأمريكي الجديد؛ بينما النموذج الثالث يتطوّر على أرض الواقع الوطني، أما ذلك يعني أن هناك دولاً عربية قد يتم فيها التدخل الأمريكي عسكرياً من أجل فرض الإصلاح بينما هناك دول سوف تترك لتفاعلات الواقع، إما لأن الواقع يسير في الاتجاه المرغوب أو لأن وضعيتها الجيوبوليتكية والديمغرافية تجعل اتباع نموذج الإخضاع القسري للإصلاح بها ذا آثار سلبية في حين أن هناك دولاً سوف تبقى عند آدنى الدرجات في الحراك الإصلاحي، وهي الدول التي يتعارض فيها الإصلاح مع المصالح، وقد يمكن تصوّر اختلاف نماذج الإصلاح في دول الخليج عنه في المغرب عنه في مصر، وذلك كله سيكون بالتفاعل بين الرغبة في الإصلاح والحاجة للحفاظ على المصالح مع التطور الطبيعي والتلقائي للأوضاع في الداخل، ما

يعني أن منتج الخطاب الأمريكي للإصلاح سوف تكون له نكهات مختلفة بين مناطق العالم العربي، وفي الحالات العربية المختلفة سيتوقف حجم الضغط الأمريكي للإصلاح على المصالح الأمريكية في كل دولة وستمارس الإدارة مزيجاً من الإحتضان والضغط بما لا يهدد مصالحها التقليدية، وبما يحرك المصالح الجديدة.

وأخيراً سيتوقف خطاب الإصلاح على مدى ثبات العوامل التي حركته في العقل الأمريكي بعد ١١ سبتمبر، ومدى التآكل الذي يمكن أن يعتري الاعتقاد: بأن الأنظمة الأوتوقراطية والدكتاتورية هي المسؤولة عن الإرهاب، لأنه قد تنشأ اعتبارات ووقائع تقوّض هذه الجدلية وتنال منها فتواصل الإرهاب في ظل الإصلاح السياسي في الدول العربية، قد يعيد التفكير الأمريكي إلى نقطة الصفر ويقوّض مقولة عمومية الديمقراطية كطموح لكل البشر بغض النظر عن الخصوصيات الثقافية والدينية، ولا شك أن ما شهدته العاصمة البريطانية لندن من أحداث إرهابية في يوليو ٢٠٠٥، وما شهدته مدينة شرم الشيخ المصرية من حدث إرهابي في الشهر نفسه، هو أحد الصور التي يمكن أن تعيد

ترتيب الجدليات الأمريكية بتاً.

إنني وفي ضوء هذه الدراسة السريعة، والتي أردت لها أن تكون من النمط الوثائقي التحليلي؛ لا أريد القفز إلى تكهنات واحتمالات وفرضيات موجودة على مساحة الأرض العربية والإسلامية؛ إلا أنها وكما يقولون: تعوزها المادة المعلوماتية الخام كدليل دامغ لا يمكن إنكاره أو تجاوزه لكنني أرى: في عمق كل هذه الرؤى والمبادرات وردود الأفعال حولها مشروعاً صهيونياً يحرك السياسة الأمريكية في عالمنا العربي والإسلامي، وأن الإدارة الأمريكية لا يمكن أن تخطط لهذه المنطقة دون أن تقدر وبدرجة عالية المصالح الصهيونية على أرض فلسطين في الدويلة المزعومة اسرائيل، لقد أشرت و بناءً على دلائل ورقية مكتوبة في الخطاب الأمريكي: أن طرح مشروع الإصلاح أو البوادر التي انتجته لم تكن وليدة أحداث ١١ سبتمبر، بل أنها سبقت ذلك بمدة طويلة نسبياً، تلك المدة الممتدة من إنتهاء مرحلة الحرب الباردة والى الفترة التي سبقت أحداث ١١ سبتمبر وحقيقة القول: أن ذلك يؤشر بدقة إلى أن هناك تغيراً أيضاً في الواقع والقرار الصهيوني، ومن ذلك ينتج أن هناك خطاً متوازياً بين

المشروعين أو هو مشروع واحد بخطين متوازيين(امريكي ـ صهيوني)

لقد أغفل الكثير من الذين تفاعلوا مع المشروع الإصلاحي الأمريكي في الشرق الأوسط، وسواء الذين تفاعلوا سلباً أو إيجاباً إغفلوا الدور الصهيوني على صعيدين الأمريكي الداخلي والموجود في أرض فلسطين من وجود صهيوني، وإن كانا امتداد واحد، وحتى الذي أشار إلى هذا الوجود فقد أشار إشارة خجولة لا تصل إلى عمق إدراك ووعي يستوعب الحدث كما يكون.

إننا وعلى اعتاب هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ العالم العربي والإسلامي يجب النظر بتركيز تام إلى مفردات المشروع الإصلاحي (أمريكي ـ صهيوني) في منطقتنا، ومن ثم يجب أن نصيغ سبل المواجهة والتصدي لهذا المشروع الذي يزداد قوة في الفتك والتخريب عما سبقه من مشاريع استعمارية سابقة عانت منها المنطقة.

نعم إنَّ المشروع الإصلاحي مشروعٌ وُضِعَ بعدما لُوحِظت المتغيرات الدولية؛ أبرزها انهيار القطب الاشتراكي ومجيء القوة الاسلامية على أرض الشرق كدولة إسلامية، مثل

إيران التي تمتلك مشروعاً مضاداً لمشروع تطرحه أمريكا، ويريد إصلاح العالم الاسلامي والعربي، وفق مشروع إصلاحي نابع من إرادتنا وإسلامنا وثقافتنا، فحاولت الإدارات الغربية والامريكية، وبعد ١١/ سبتمبر، السباق لمنع أي مشروع من التحقيق، سوى مشروعها التدميري الذي أطلقت علية جزافاً (الإصلاح في الشرق الاوسط).

﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتِنا أُولئِكَ أَصْحابُ الْجَحِيمِ**﴾[1].

(١) سورة النور: ٥٤ ـ ٥٥.